مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX - www.jilrc.com - politic@journals.jilrc.com

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

العام العاشر – العدد 38: نوفمبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

ISSN 2410-3926
DOI Prefix: 10.33685/1411

المشرفة العامة / أ.د سرور طالبي

المؤسسة ورئيسة التحرير: أ.د. هادية يحياوي

ضبط وتدقيق: أ. رؤوف أحمد الملّ (الجامعة اللبنانية)

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادّة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران
أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان –تركيا-

أ.د زواقري الطاهر
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف
أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني
رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار
أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

أعضاء الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. نور البصراتي (جامعة بني سويف الجمهورية العربية المصرية)
د. زوبير الخواجة (جامعة تشارلز، جمهورية التشيك)
د. سالك نبيلة (جامعة باتنة01، الجزائر)
د. فيصل محبوب (معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، مصر)

قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتو افر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دوليا في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية أو الألمانية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباعث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

1. **الكتب باللغة العربية أو الأجنبية:** لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. **النصوص التشريعية :البلد**، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. **المجلات والدوريات:** عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. **الرسائل الجامعية:** لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. **التقارير الرسمية :جهة** إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير ، صفحة الاقتباس.
6. **المراجع الالكترونية:**

يوثق المرجع المنقول عن شبكة" الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملا مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@journals.jilrc.com

الفهرس

	الصفحة
• الافتتاحية	9
• تأثير الإيديولوجيا على السياسة الخارجية الإير انية تجاه الحرب الصهيونية الأخيرة في غزة؛ نورا جادالله (معهد الدوحة للدراسات العليا، القطر)	11
• ديناميكيات الصراع في الشرق الأوسط: بين الطائفية والتدخلات الأجنبية؛ عبدالله محمد القبساني (جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية)	37
• أمن الدولة بين اتجاهات ادراك التحدي واساليب المواجهة؛ حيدر علي حسين (الجامعة المستنصرية، العراق)	55
• التحول الجيوسياسي العربي بعد الحرب على غزة؛ ديداوي محمد أمين (المركز الجامعي البيض؛ الجزائر)	71
• توظيف القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية العر اقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؛ جاسم يونس الحريري (كلية صدر العراق الجامعة الاهلية)	91

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرّ هيئة تحرير المجلة أن تصدر عددها الثامن والثلاثين، في مرحلة تزدحم فيها الأسئلة المعرفية الكبرى حول مستقبل المجتمعات، وتحولات المفاهيم، وديناميكيات السياسة والاقتصاد في، ويأتي هذا العدد ليؤكد على تقليد المجلة في طرح مواضيع علمية رصينة تجمع بين التحليل الأكاديمي الصارم والرؤية النقدية المستقبيلة، بما يعزّز مكانة البحث العلمي ودوره في فهم تعقيدات الواقع واستشراف مساراته المحتملة.

يضم هذا العدد مجموعة من الدراسات والبحوث التي تتناول قضايا محورية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، والتي تُبرز ثراء المقاربات وتنوّع المناهج المستخدمة من طرف الباحثين. كما يقدّم مساهمات تعكس عمق الاهتمام الأكاديمي بالقضايا العربية الراهنة وأهمها القضية الفلسطينية، وتؤكّد الحاجة إلى تجديد أدوات التحليل وإعادة التفكير في أدوار الفاعلين ومواقعهم ضمن السياقات الإقليمية والدولية المتغيّرة.

يصبو فريق العمل على أن يشكّل هذا العدد إضافة متميزة للمكتبة العربية الأكاديمية.

مع تحيات هيئة التحرير

والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

رئيسة التحرير / أ.د. هادية يحياوي

تأثير الإيديولوجيا على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الحرب الصهيونية الأخيرة في غزة

The Impact of Ideology on Iranian Foreign Policy towards the recent Zionist entity's war on Gaza

الباحثة نورا جادالله (معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر)

Noura Gadallah (Doha Institute for Graduate Studies, Qatar)

Abstract:

This study aims to analyze the impact of ideology on Iranian foreign policy regarding the recent Zionist entity's war on Gaza, which began on October 7, 2023. It does so by examining Iranian political discourse and the various forms of Iranian support for the Palestinian resistance. In this regard, the study employs a critical discourse analysis approach, focusing on the "us/them" dichotomy and the reinterpretation of concepts such as resistance, aggression, legitimacy, and others. The research also addresses Iran's use of soft power tools and its political and media support for Palestinian factions. The study's findings indicate that ideology was a pivotal factor in shaping the Iranian position on the Gaza war, but it was simultaneously intertwined with deeper strategic calculations related to regional balances and national security.

Keywords: Iranian foreign policy – ideology – Iranian political discourse – Gaza war

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإيديولوجيا على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حرب الكيان الصهيوني الأخيرة في غزة التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023 من خلال دراسة الخطاب السياسي الإيراني وكذلك صور الدعم الإيراني المختلفة للمقاومة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، تعتمد الدراسة على منهج تحليل الخطاب النقدي مع التركيز على ثنائية نحن/هم، وإعادة إنتاج مفاهيم مثل المقاومة، العدوان، الشرعية، وغيرها. كما يتناول البحث توظيف إيران لأدوات القوة الناعمة والدعم السياسي وإعلامي للفصائل الفلسطينية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإيديولوجيا مثلت عاملاً محوريًا في تشكيل الموقف الإيراني تجاه الحرب، لكنها في الوقت ذاته تداخلت مع حسابات استراتيجية أعمق تتعلق بالتوازنات الإقليمية والأمن القومي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الإيرانية – الإيديولوجيا – الخطاب السياسي الإيراني – حرب غزة

مقدمة:

تلعب الإيديولوجيا دورًا محوريًا في تشكيل سياسات الدول سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وفي هذا الإطار، تحتل إيران مكانة بارزة على الصعيدين الإقليمي والدولي، انطلاقًا من سياساتها الخارجية كقوة تصحيحية، والتي ترتكز على مفاهيم مثل نقد الهيمنة الأمريكية والاحتلال الصهيوني لفلسطين ودعم المقاومة ونصرة المستضعفين. وقد تجلت هذه المفاهيم بشكل واضح في الموقف الإيراني تجاه حرب غزة الأخيرة التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023، من خلال الخطاب السياسي الإيراني وكذلك المواقف السياسية الإيرانية تجاه الحرب في غزة.

السؤال البحثي وهدف الدراسة:

تعد الإيديولوجيا عنصرًا محوريًا في السياسة الخارجية الإيرانية، خاصةً تجاه القضية الفلسطينية. فمنذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، تبنت إيران خطابًا سياسيًا يستند إلى دعم حركات المقاومة الفلسطينية، ما تجلى في الخطاب السياسي الإيراني بشأن حرب غزة في 7 أكتوبر 2023، وفي السياسات الخارجية لإيران تجاه الفصائل الفلسطينية والمدنيين في غزة من خلال أشكال الدعم المختلفة.

من هنا، يعد **السؤال البحثي** للدراسة هو: ما دور الإيديولوجيا في السياسة الخارجية الإيرانية؟ وكيف تجلى هذا الدور في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حرب غزة التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023؟ بناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإيديولوجيا في تشكيل الخطاب السياسي الرسمي للمسؤولين الإيرانيين بشأن حرب غزة التي اندلعت في أكتوبر 2023، وكذلك السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الحرب. وتنقسم الدراسة إلى قسمين، أولهما القسم النظري حول مراجعة الأدبيات ومفاهيم الدراسة، والقسم الثاني المعنى بدراسة الحالة الإيرانية من خلال تحليل الخطاب السياسي واستعراض صور الدعم الإيراني المختلفة للمقاومة الفلسطينية خلال حرب غزة.

أولاً: القسم النظري:

يتضمن هذا القسم مراجعة للأدبيات حول تأثير الإيديولوجيا في السياسة الخارجية الإيرانية، إلى جانب الإطار النظري حول مفاهيم الإيديولوجيا والسياسة الخارجية والنظرية البنائية.

(1) مراجعة الأدبيات

(أ) أسس ومبادئ السياسة الخارجية الإيرانية:

تتحدد السياسة الخارجية الإيرانية بشكل رئيسي من قِبل المرشد الأعلى، كما يلعب الرئيس ووزارة الاستخبارات وفيلق القدس التابع للحرس الثوري أدوارًا مهمة، شريطة أن تتوافق جميعها مع رؤية المرشد الأعلى. ولا يزال الإطار الإيديولوجي الذي قدمه آية الله الخميني مهيمنًا على تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية تحت شعار "لا شرقية ولا غربية، بل جمهورية إسلامية"، حيث يدعو إلى تصدير الثورة، و"نفي سلطة الكُفار على المسلمين"، و"معارضة سلطة الأجانب والاستكبار"، مع اعتبار الولايات المتحدة والكيان الصهيوني والقوى الغربية "دول معادية"، والسعي للاستقلال عن التبعية للخارج. وتشمل المبادئ الرئيسية المستمدة من أيديولوجية الخميني رفض الولاء للقوى العظمى، ومعاداة الولايات المتحدة باعتبارها "الشيطان الأكبر"، ومعارضة الكيان الصهيوني، وحماية المضطهدين وخاصة الشيعة في الدول العربية. ولقد أثرت عقيدة "ولاية الفقيه"، التي تؤكد أن العلماء الدينيين هم يجب أن يحكموا الدولة، على التدخلات الأجنبية لإيران ونفوذها الإقليمي في الشرق الأوسط، كما يتضح من دورها في سوريا والعراق ولبنان واليمن[1].

[1] Oğuz Can Caferoğlu and Serkan Ünal, "The Role of Shiism in the Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran," Pamukkale University Journal of Social Sciences Institute, no. 62 (May 2024): 333–352, https://doi.org/10.30794/pausbed.1308917

وتكشف الأدبيات عن مسار السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية جدالاً حول دوافعها ومحدداتها ما بين الدافع الديني الإيديولوجي والطابع البراجماتي المعني بالمصالح الوطنية الاستراتيجية. ففي حين شكلت الإيديولوجية في الأغلب السلوك الخارجي لإيران منذ الثورة الإسلامية، إلا أن الاعتبارات البرجماتية تغلبت على التوجهات الإيديولوجية لطهران في الحالات التي تطلب فيها تحقيق الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي ذلك[1]. وقد تجلى ذلك في عدة محطات في الفترة التي أعقبت الثورة الإسلامية، فعلى سبيل المثال اشترت إيران أسلحة أمريكية صهيونية أثناء حربها مع العراق فيما عرف بقضية إيران كونترا[2].

وبعد وفاة الخميني عام 1989، شهدت إيران المزيد من التحولات البرجماتية خلال ولاية عدة رؤساء رغم الإبقاء على الخطاب الإيديولوجي. وعقب الحرب الإيرانية العراقية، اتجه الرئيس الإيراني آنذاك أكبر هاشمي رفسنجاني إلى استعادة العلاقات مع السعودية رغم الخلاف الإيديولوجي والمذهبي بين البلدين. في حين سعى الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي إلى التقارب مع الغرب وكذلك دول الجوار الخليجية عبر مبادرة "حوار الحضارات"، فأعاد العلاقات مع الدول الأوروبية، وأدان أحداث 11 سبتمبر في مسعى للتقارب مع الولايات المتحدة، كما علق بعض الأنشطة النووية لإيران لطمأنة المجتمع الدولي. ومع ذلك، أعاد الرئيس أحمدي نجاد إحياء الخطاب الإيديولوجي المتشدد تجاه الغرب خلال ولايته مع الاستمرار في مفاوضات نووية مع الغرب، واستمرت هذه المفاوضات خلال ولاية حسن روحاني مع توجه أكثر انفتاحًا على الغرب بهدف تقليل العزلة الدولية[3].

وفي السياق ذاته، تشير بعض الأدبيات إلى أن ولاية الخميني (1979-1989) نفسها شهدت ثلاثة مسارات متباينة ما بين التوجه الإيديولوجي والتوجه البراجماتي. فخلال الفترة من 1979 وحتى 1981، طورت إيران ما يعرف بـ"سياسة المسارين"، حيث سعت إلى قطع العلاقات مع واشنطن، في حين أبقت على علاقة حذرة مع

[1] Katrine Barnekow Rasmussen, The Foreign Policy of Iran: Ideology and Pragmatism in the Islamic Republic (Danish Institute for International Studies, 2009), http://www.jstor.com/stable/resrep13162.

Umbreen Javaid, Uzma Naz, Muhammad Arshad Watoo, and Azhar Rashid, "Role of Ideology in Foreign Policy: A Case Study of Iran," Journal of Political Studies 23, no. 1 (2016): 37, https://www.researchgate.net/publication/309462600_Role_of_Ideology_in_Foreign_Policy_A_Case_Study_of_Iran.

[2] R. K. Ramazani, "Ideology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy," Middle East Journal 58, no. 4 (Autumn 2004): 549, https://www.jstor.org/stable/4330062.

[3] Ibid.

الاتحاد السوفيتي شابتها التحفظات الإيديولوجية فضلاً عن تفاقم التوترات مع الغزو السوفيتي لأفغانستان، في ظل التأكيد على الحياد كمبدأ أساسي "لا شرقية ولا غربية".

وبحلول عام 1982، اتخذت إيران نهجًا صداميًا في سياستها الخارجية بهدف تصدير الثورة، حيث شنت الحرب الإيرانية العراقية، وأعلنت دعمها لحزب الله في لبنان، كما اتُهمت بدعم الأنشطة الإرهابية في المنطقة بعد حادث تفجير ثكنات بيروت عام 1983، الذي أسفر عن مقتل جنود أمريكيين وفرنسيين، وتفجير السفارة الأمريكية في الكويت عام 1983، ومهاجمة إيران لناقلات النفط الخليجية المرتبطة بدول موالية للعراق. فيما تصاعدت المواجهات مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، التي صنفت إيران كدولة راعية للإرهاب، وهو ما أجج التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد[1].

وعليه، أسفرت السياسة الخارجية الصدامية لإيران عن تفاقم الأزمات الداخلية والخارجية التي تواجهها البلاد، حيث استنزفت الحرب مع العراق الاقتصاد الإيراني، كما أصبحت إيران معزولة دوليًا مع تزايد خسائرها العسكرية والدبلوماسية.

ودفعت هذه التحولات القادة الإيرانيين نحو التخلي عن تصدير الثورة وتبني "سياسة تصالحية" في الفترة من عام 1985 وحتى 1989، عبر السعي لإنهاء الحرب من خلال الوسائل الدبلوماسية، فقبلت إيران قرار الأمم المتحدة رقم 598 في عام 1988 بوقف إطلاق النار. كما استعادت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وأنهت التدخل العسكري في لبنان، فيما كشفت قضية إيران كونترا عن اتصالات دبلوماسية سرية بين طهران وواشنطن. وأعقب تلك الفترة، استمرار التحول نحو البراجماتية بدرجات متفاوتة والنأي عن المواجهة المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية، وتزامن ذلك مع تراجع نفوذ الاتجاه "المثالي"، وتصاعد اتجاه أكثر واقعية مع تقلد رؤساء مثل رفسنجاني الحكم، والتركيز على أهمية إعادة الإعمار ودعم الاقتصاد بدلاً من التوسع الثوري[2].

[1] Houman A. Sadri, "Trends in the Foreign Policy of Revolutionary Iran," Journal of Third World Studies 15, no. 1 (Spring 1998): 13, University Press of Florida, https://www.jstor.org/stable/45197781

[2] Shireen Hunter, "Iran's Pragmatic Regional Policy," Journal of International Affairs 56, no. 2 (Spring 2003): 133-147, https://www.jstor.org/stable/24357722.

(ب) الدعم الإيراني للفصائل الفلسطينية:

بدأ التركيز الإيراني على القضية الفلسطينية كجزء من الخطاب الثوري بعد نجاح الثورة الإسلامية في 1979، فقد استقبلت إيران "ياسر عرفات" كأول زعيم أجنبي يلتقي بالخميني، وتم تسليمه مقر سفارة الكيان الصهيوني في طهران. ومع ذلك، شابت العلاقات بين طهران والفصائل الفلسطينية خاصة منظمة التحرير الفلسطينية بعض التوترات في المرحلة المبكرة بعد الثورة، فعلى سبيل المثال قطعت طهران علاقاتها مع المنظمة إثر دعمها للعراق في الحرب-الإيرانية العراقية. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، اتجهت إيران نحو دعم حركات مثل حماس والجهاد الإسلامي بعد معارضتهما للاتفاقية، حيث ارتأت طهران أن منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيعها على الاتفاقية نأت عن نهج المقاومة[1].

وتقسم بعض الدراسات مراحل العلاقات بين إيران والفصائل الفلسطينية إلى عدة مراحل. ففي المرحلة الأولى بعد الثورة (1979-1990) لم تكن هناك علاقات مباشرة بين الطرفين، حيث ركزت طهران على دعم منظمة التحرير الفلسطينية. وفي المرحلة الثانية (1990-2000) بدأت العلاقات بالنمو تدريجيًا مع صعود حركة حماس كقوة مقاومة ذات مرجعية إسلامية. أما المرحلة الثالثة (2000-2011) فشهدت نمو العلاقات إلى أوجها، حيث قدمت إيران دعمًا عسكريًا وتمويلاً مكثفًا خلال الانتفاضة الثانية. وشهدت المرحلة الرابعة (2011-2017) تراجعًا في العلاقات بين الجانبين بعد اندلاع الحرب في سوريا، والتي أبرزت الخلاف بين الجانبين، حيث دعمت إيران نظام بشار الأسد في حين أبدت حماس دعمًا للمعارضة السورية. فيما شهدت العلاقات تحسنًا متزايدًا في الفترة من 2017 وحتى الآن[2].

وفيما يتعلق بدوافع الدعم الإيراني للفصائل الفلسطينية، تكشف الأدبيات عن وجود دوافع إيديولوجية وكذلك دوافع تنطلق من المصالح الاستراتيجية لطهران. وفيما يتعلق بالدوافع الإيديولوجية، فهي مرتبطة بالخطاب الثوري الديني للحكومات الإيرانية حول "نصرة المستضعفين"، والذي يترسخ في الدستور الإيراني من بعد نجاح الثورة وحتى الآن. ومن ناحية أخرى، يكتسب الجانب الإيديولوجي بعدًا هامًا فيما يتعلق بالتنافس الإقليمي بين إيران وقوى إقليمية أخرى مثل السعودية. ففي حين تسعى السعودية إلى تعزيز نفوذها بين السنة

[1] Aref Bijan and Mohammad Hossein Soroush, Iran's Policy on the War in Gaza (Tehran: Iranian Association for West Asian Studies, 2024), 75.

[2] **Thomson, Amy. 2012.** The Ties That Bind: Iran and Hamas' Principal-Agent Relationship. Master's thesis, Massey University, New Zealand.

في المنطقة، تعمل إيران على تصدير نموذجها الثوري الشيعي إلى عدة دول عربية. وفي هذا الصدد، اتجهت إيران تاريخيًا لتعزيز علاقتها مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في حين دعمت السعودية منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من اختلاف مذهب حماس السني مع المذهب الشيعي لإيران، إلا أن طهران تعتبر ذلك فرصة لتحسين صورتها في المنطقة كداعم للمقاومة بغض النظر عن الخلافات المذهبية[1].

وتشير بعض الأدبيات إلى أن الدعم الإيراني لحركة حماس لا ينطلق فقط من الدوافع الإيديولوجية، وإنما يتأثر بالأمن القومي الإيراني وتطلعات إيران لتعزيز دورها الإقليمي دون تصعيد مباشر مع القوى المنافسة، وذلك ضمن شبكة إقليمية أوسع من الوكلاء تتضمن "حزب الله" في لبنان، و"الحشد الشعبي" في العراق، والحوثيين في اليمن. وفي هذا الإطار، تعتمد إيران على الفصائل الفلسطينية المسلحة كخط دفاع أمامي في مواجهة الكيان الصهيوني، التي تعد تهديدًا مباشرًا لإيران لامتلاكها ترسانة نووية متطورة والدعم الأمريكي المستمر لها. كما تعتبر طهران أن دعمها للفصائل الفلسطينية من شأنه أن يستنزف المجهود الحربي للكيان الصهيوني، مما يحد من تركيزها على التهديد الإيراني. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم إيران دعمها لحماس كوسيلة لردع الاحتلال عن أي استهداف محتمل لمنشآتها النووية[2].

وبخصوص حرب غزة التي اندلعت في غزة 7 أكتوبر 2023، فقد وظفتها إيران لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية، حيث دعمت حماس ماليًا وعسكريًا، فيما لم تُثبت مشاركتها المباشرة في التخطيط للهجوم. بالإضافة إلى ذلك، صعّدت إيران من خطابها ضد الكيان الصهيوني مع استمرار تجنب الانخراط المباشر في الحرب، إلى جانب تشجيع وكلاءها مثل حزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن على شن هجمات ضد الكيان الصهيوني، ما أضعف قدراتها العسكرية. وتزامن ذلك مع انتقاد إيران للدول العربية التي وقعت اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتأكيد على أنها "خذلت القضية الفلسطينية"[3].

وبناء على الأدبيات السابق عرضها، تسعى الدراسة للإجابة على سؤال: ما هو دور الإيديولوجيا في السياسة الخارجية الإيرانية؟ وكيف تجلى هذا الدور في سياسة إيران تجاه حرب غزة في 7 أكتوبر 2023؟ وذلك من خلال تحليل دور الإيديولوجيا في تشكيل الخطاب السياسي الرسمي للمسؤولين الإيرانيين بشأن حرب غزة في 7

[1] Przemysław Osiewicz, "Ideological Determinants of the Current Saudi-Iranian Rivalry in the Middle East," Przegląd Politologiczny 21, no. 2 (2016): 117, https://doi.org/10.14746/pp.2016.21.2.9

[2] **Abo Rezeg, Ali.** 2021. "Understanding Iran-Hamas Relations from a Defensive Neo-Realist Approach." Iranian Studies 4 (2): 385-409. DOI: 10.33201/iranian.760658.

[3] Bijan and Soroush, Iran's Policy on the War in Gaza, 56.

أكتوبر 2023، وكذلك السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الحرب. وتعتمد الدراسة في هذا الصدد على النظرية البنائية وأداة تحليل الخطاب السياسي.

(2) الإطار النظري:

يتضمن الإطار النظري للدراسة مفاهيم الإيديولوجيا والسياسة الخارجية والنظرية البنائية.

(أ) مفهوم الإيديولوجيا:

يعد مفهوم الإيديولوجيا محل خلاف نظري واسع حول طبيعته. وبشكل عام، ارتبط مفهوم الإيديولوجيا بمعاني مثل: نسق عقيدي سياسي، أفكار سياسية ذات توجه حركي، أفكار الطبقة الحاكمة، أفكار سياسية تجسد المصالح الاجتماعية أو الطبقية، مذهب سياسي يدعي احتكار الحقيقة، مجموعة مجردة ومنظمة بدرجة عالية من الأفكار السياسية، ومجموعة من الأفكار المعلنة التي تستخدم لإضفاء الشرعية على نظام سياسي ما، وغير ذلك من التعريفات ذات مضمون مشابه[1].

وقد أولى كارل ماركس اهتمامًا خاصًا لمفهوم الإيديولوجية في أعماله المبكرة أحدث ثورة في تحليل المفهوم. والإيديولوجيا في فكر ماركس عبارة عن وعي زائف أو رؤية خاطئة للعالم قائمين على تشويه الواقع الاجتماعي على نحو يحقق مصالح الطبقة المهيمنة. وهي بهذا المعنى بناء فكري يعكس علاقات السيطرة الطبقية، وتتمثل وظيفته الأساسية في إخفاء التناقضات الاجتماعية وتبرير الوضع القائم عبر تصوير هذه العلاقات بوصفها طبيعية وثابتة. والإيديولوجيا في كل عصر تعد أفكار الطبقة الحاكمة التي تمتلك وسائل الإنتاج المادي والمعرفي[2].

وطور أنطونيو جرامشي من التعريف الماركسي للإيديولوجيا، مجادلاً بأنها لا تقتصر على كونها وعي زائف بل هي المجال الذي تمارس فيه الهيمنة الثقافية للطبقة الحاكمة، من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية ووسائل الإعلام. ويتم من خلال الإيديولوجيا تنظيم وقيادة الإرادة الجمعية وعلى إثرها تحقق الطبقة الحاكمة القبول من جهة الجماهير[3].

[1] أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012)، ص ص: 13 – 15.

[2] المرجع السابق. ص ص: 16-19

[3] Asli Daldal, "Power and Ideology in Michel Foucault and Antonio Gramsci: A Comparative Analysis," Review of History and Political Science 2, no. 2 (2014): 153–157.

كما قدم عالم الاجتماعي الألماني كارل مانهايم رؤية أشمل للإيديولوجيا تتبناها الدراسة، حيث جادل بأن الإيديولوجيا كنسق فكري تعد محصلة للبيئة الاجتماعية والتاريخية، ولا توجد فقط على مستوى الطبقة وإنما توجد على مستوى معرفة الفرد ذاته، وهي تستخدم بغرض إضفاء الشرعية على السلطة القائمة. والإيديولوجيا بهذا تكتسب معني جزئي متعلق بأفكار أفراد أو جماعات أو أحزاب معينة، ومعنى كلي يتعلق برؤية "كونية" تتشكل على مستوى جماعة تاريخية أو طبقة اجتماعية، وتشمل تصور جمعي للواقع[1].

ثانياً: مفهوم السياسة الخارجية

تتعدد تعريفات السياسة الخارجية وفقًا لاختلاف الرؤى والاتجاهات الفكرية في تحليل السلوك الخارجي للدول أو الوحدات السياسية عامة. وتظهر تعددية التعريفات لهذه الظاهرة المعقدة التباين حول طبيعة المفهوم ما بين التعريفات واسعة النطاق التي تمتد لتشمل أي نشاط خارجي للدولة أو الوحدات السياسية. والتعريفات التي تقتصر على السلوك الخارجي الرسمي للدولة. كما تتنوع التعريفات بين التعريفات التي تتبنى الاتجاه السلوكي، أو البنائي، أو البرنامجي، أو الوظيفي الإجرائي.

وفي هذا الإطار، قدم كريستوفر هيل أحد أكثر التعريفات تداولاً للسياسة الخارجية في الدراسات الغربية باعتبار أنه تضمن صياغة كلاسيكية للمفهوم تتماشى مع المقاربات الواقعية والوظيفية. فقد عرف السياسة الخارجية في كتابه The Changing Politics of Foreign Policy بأنها مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي يجريها فاعل مستقل -عادة ما يكون الدولة- في إطار العلاقات الدولية". ووفقًا لهذا التعريف، فإن السياسة الخارجية ليست مجرد قرار أو موقف وإنما هي حصيلة مستمرة من تراكم التفاعلات والسلوكيات الرسمية للدولة أو أي فاعل دولي مستقل. ويكشف هذا التعريف أيضًا عن قدر من المرونة في تطبيق مفهوم السياسة الخارجية على الفاعلين من غير الدول، وإن كان يعتبر أن الدولة هي الوحدة الأساسية[2].

وعرف جيمس روزنو السياسة الخارجية تعريفًا يركز على الجانب السلوكي، حيث أشار إليها باعتبارها "سلوك متكيف" للمجتمعات الوطنية إزاء البيئة الخارجية، بهدف الإبقاء على التدفقات إلى أهم بنياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عند حدود مقبولة[3]. من ناحية أخرى، ركزت بعض التعريفات على

[1] محمد أمن بن جيلالي، الإيديولوجيا واليوتوبيا في فكر مانهايم: تأصيلات نظرية في الممارسة السياسية، مجلة الاستغراب، العدد 7 (شتاء 2017): 235–244.

[2] Halvard Leira, "The Emergence of Foreign Policy," International Studies Quarterly, Vol. 63, No. 1 (2019), p. 188.

[3] Jghabloua, K. (2023/2024). Foreign policy analysis. Master's lectures, Université Constantine 3 – Abdelhamid Mehri, Faculty of Law and Political Science. Pp: 6-12.

الطبيعة البرنامجية للسياسة الخارجية، فقد عرف فاضل محمد ذكي السياسة الخارجية بأنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول". في حين عرف محمد سيد سليم السياسة الخارجية تعريفاً أوسع نطاقًا "بأنها برنامج عمل معلن يحدده الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين عدة بدائل لبرامج أخرى متاحة، وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[1].

وبناء على ما سبق، تكشف التحليلات التي تندرج تحت هذه الاتجاهات المتعددة أن السياسة الخارجية مفهومًا يتشكل من تفاعل عناصر بنيوية وسلوكية ومؤسسية وإدراكية. وعليه، تتبنى هذه الدراسة المقاربة الشاملة لتعريف السياسة الخارجية عبر تجاوز الاختزال النظري والانفتاح على تعددية المناهج التي عنيت بتحليل المفهوم بوصفه أداة لفهم سلوك الفاعلين الدوليين في النظام الدولي لتحقيق أهداف استراتيجية تتقاطع فيها السياسة الداخلية مع البيئة الخارجية في الوقت ذاته.

ثالثًا: النظرية البنائية

تعد النظرية البنائية أحد المداخل النظرية الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، حيث برزت في الثمانيات من القرن العشرين كرد فعل على هيمنة النزعة الوضعية في تحليل الظواهر السياسية، وخاصة التيارين الواقعي والليبرالي. وقدمت النظرية البنائية مقاربة تجمع ما بين التركيز على الفاعل والبنية ودور المعرفة والهوية في تشكيل السلوك الدولي، وهي بذلك تعد جسرًا ما بين حقبتي الوضعية وما بعد الوضعية[2].

وتفترض النظرية البنائية أن الواقع الدولي لا يمكن اعتباره "معطى" موضوعيًا ثابتًا، وإنما هو واقع اجتماعي يتم تشكيله باستمرار من خلال التفاعلات بين الفاعلين والأفكار والمعاني والهوية. وعلى هذا الأساس، تدمج البنائية بين الأبعاد المادية والرمزية في تحليل السياسة الدولية، إذ تحاجج بأن الأفكار والمعتقدات تعد جزءًا لا يتجزأ من تفسير السلوك السياسي الدولي وليس فقط البني والمصالح المادية أو القوة. كما أن الهويات تُبنى من خلال التفاعل وتحدد ما يعد سلوكًا مناسبًا في سياق معين. وبهذا تختلف البنائية عن الواقعية في تأكيدها

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، 2013، ص ص: 10-12.

[2] خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، الصفحات 313–316

على الطابع القابل للتغيير على الصعيد الدولي، وذلك في ضوء إمكانية إحداث التغيير من خلال إعادة تشكيل المعاني الاجتماعية[1].

وتتبني هذه الدراسة النظرية البنائية نظرًا لتركيزها على البنى غير المادية الحاكمة للعلاقات بين الفواعل في النظام الدولي، دون أن تهمل الهياكل المادية لكنها تضعها في إطار تحليلي يتجاوز الإطار الوضعي التقليدي. وذلك من خلال تحليل دور الثقافة والقيم والأفكار والمثل وقضايا الهويات، وكذلك دور وأثر العوامل النفسية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح الفواعل الدوليين[2].

وعلى النقيض من النظريات التقليدية التي ركزت أهمية ودور القوة في السياسة الدولية، عنيت النظرية البنائية بتحليل أنماط القوة واستمراريتها، وعلاقة ذلك بالبنى الثقافية والمادية. ومن هنا، طرحت البنائية أسئلة مثل: كيف تتشكل هوية الدولة؟ كيف يعرف المواطنين أنفسهم؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين وفي مكوناتهم من هويات ومصالح ومقدرات؟[3]

وفي هذا الصدد، ترتكز النظرية البنائية على أربعة مفاهيم أساسية لتفسير سلوك الفواعل في النظام الدولي وهي: الأفكار ideas، المعايير Norms، الهويات Identity، البناء الاجتماعي Social Constructivism، والعوامل غير المادية Non-Material Factors. ووفقًا للمنظور البنائي، تعد الأفكار ركيزة أساسية لتفسير سلوك الدول، حيث تؤثر على أليات تفاعل الفاعلين الدوليين وتعيد تشكيل مفاهيم مثل السيادة. أما المعايير فهي قواعد غير ثابتة تتشكل وفق السياق الاجتماعي وتحدد المشروع والمناسب في النظام الدولي. في حين تشير الهوية إلى كيفية تعريف الدول لذاتها وإدراكها لمحيطها وهي متغيرة وقابلة لإعادة التشكيل. وتلعب الهوية دورًا محوريًا في تحديد مصلحة الدول وسياساتها في المجال الخارجي[4].

ويفترض المنظور البنائي من خلال مفهوم البناء الاجتماعي أن العلاقات الدولية تُبنى من خلال التفاعلات الخطابية والتواصلية التي تعيد تشكيل الواقع الدولي بشكل مستمر وليس فقط من خلال البنى المادية. وبذلك تبرز محورية اللغة والخطاب في صنع السياسة الخارجية للدولة وفق المنظور البنائي. أما العوامل غير المادية

[1] Sarina Theys, "Introducing Constructivism in International Relations Theory," E-International Relations, February 23, 2018, pp. 1–3, https://www.e-ir.info/2018/02/23/introducing-constructivism-in-international-relations-theory/.

[2] حنان دريسي، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة مدارات سياسية، العدد 5، 2021، ص ص: 244-245.

[3] مها أحمد إبراهيم المولى، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة العامة(jcopolicy) ، العدد 15، 2018، ص: 442.

[4] Mercy Uzoma Ogbajie et al., "Constructivism's Impact on International Relations: Shaping a New World Order," International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies 3, no. 6 (2023): 299–302. https://www.multiresearchjournal.com.

فالمقصود بها الثقافة والإيديولوجيا والسرديات الجماعية، وهي تعادل في أهميتها العوامل المادية التي ركزت عليها النظريات الوضعية من حيث تأثيرها على السلوك الخارجي للفاعلين الدوليين[1].

القسم الثاني: الحالة الإيرانية

أولاً: تحليل الخطاب السياسي الرسمي لإيران تجاه الحرب في غزة

يتضمن هذا القسم تحليلاً للخطاب الإيراني الرسمي تجاه الحرب في غزة منذ اندلاعها في 7 أكتوبر 2023 وحتى النصف الأول من عام 2025، وذلك كما عبر عنه المرشد الأعلى الإيراني، ووزراء الخارجية، والمتحدثين باسم وزارة الخارجية الإيرانية. وستكون الخطابات موضع التحليل هي: خطاب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 27 أكتوبر 2023، وبيان وزارة الخارجية الإيرانية بعد مقتل رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية بتاريخ 31 أغسطس 2024، بيان وزارة الخارجية الإيرانية حول اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بتاريخ 16 يناير 2025، تصريحات المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي حول مخطط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتهجير الفلسطينيين إلى مصر والأردن بتاريخ 7 فبراير 2025، بالإضافة إلى عدة تغريدات للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي.

(1) استخدام خطاب إيديولوجي يشدد على دعم القضية الفلسطينية:

يتضح من خلال استخدام منهج تحليل الخطاب النقدي أن الخطابات موضع التحليل حملت لهجة ذات حمولة إيديولوجية قوية للتأكيد على الدعم الإيراني لفلسطين، وذلك على نحو تشابكت فيه العوامل الدينية والأخلاقية مع منطلقات وتوجهات السياسة الخارجية لإيران.

ويلاحظ تركيز الخطاب السياسي الإيراني على مصطلحات محددة عند الحديث عن ما يطلق عليه "دولة إسرائيل" تعبر عن رفض واضح لها بوصفها "الاحتلال"، "الكيان الصهيوني"، "الكيان الإسرائيلي المحتل/المجرم"، "الاحتلال الغاشم". كما تستخدم عبارات مثل "الإبادة الجماعية"، "الفصل العنصري"، "الظلم"، "العدوان"، و"الوحشية" في وصف سلوك الاحتلال الصهيوني في غزة. ويعكس ذلك تأطيرًا للكيان الصهيوني باعتباره "الأخر" أو "العدو" الذي يمارس مشروعًا استعماريًا في المنطقة.

[1] Ibid.

وعلى الجانب الأخر، يوظف الخطاب الإيراني مصطلحات للإشادة بحركة حماس والفلسطينيين بشكل عام وإبراز مظلوميتهم مثل: "المقاومة"، "الشهيد/الشهداء"، "مجاهد دؤوب"، "الحق الأصيل"، "الصمود غير المسبوق"، "الشجاعة"، "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، "حركة حماس التحريرية ضد المحتلين". ما يشير إلى مساعي إيرانية لتسليط الضوء على الجانب الأخلاقي في دعمها لحركة حماس، والتأكيد على السردية الوطنية والإقليمية لطهران باعتبارها راعية للقضية الفلسطينية، وممثلة لمحور المقاومة.

ومن أبرز الخطابات التي تجلى فيها هذا الخطاب الإيديولوجي بيان وزارة الخارجية الإيرانية بعد مقتل إسماعيل هنية في طهران، والذي جاء فيه: "إن اغتيال الشهيد إسماعيل هنية، باعتباره أحد قادة الشعب الفلسطيني المنتخبين وأحد قادة النضال المشروع للشعب الفلسطيني من أجل حق تقرير المصير، دليل آخر على الطابع الإرهابي ودليل على الطبيعة العدوانية والمخالفة للقانون المافيوية الإجرامية التي تحكم الأرض الفلسطينية المحتلة".

وإلى جانب ذلك، شرعن الموقف الإيراني من الحرب في غزة المقاومة ليس فقط من خلال السردية الثورية أو الدينية، وإنما جرى ربطها بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان. فمثلاً عبّر عبد اللهيان عن هذا الموقف قائلاً: "نحن ندعم فقط التنفيذ الكامل لحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. فأرض فلسطين ملك لسكانها الأصليين من مسلمين ومسيحيين ويهود. وتؤمن إيران بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وترى ضرورة إجراء استفتاء بين أبناء الشعب الفلسطيني الاصيل لتحديد مصيرهم بالطريقة المسجلة في الأمم المتحدة".

ويكشف هذا الخطاب عن ثنائية "الدولة الجامعة" مقابل "الدولة الحصرية"، حيث نادرًا ما تشير إيران إلى المكونات اليهودية والمسيحية في فلسطين. ولكن جاءت هذه الإشارة لرفض الطابع الديني-الإثني الكيان الصهيوني، وتقديم فلسطين كأرض مدنية متعددة الأديان ونزع شرعية فكرة "الدولة اليهودية". وفيما يتعلق بطرح فكرة الاستفتاء، فإن ذلك يمكن عدّه تأكيد للدور الإيراني في تقديم نموذج دولي مغاير عبر طرح مشروع سياسي بديل للتسويات الغربية يحقق انخراط الأمم المتحدة في الصراع.

(2) تأطير الخطاب السياسي الإيراني لثنائية "نحن" مقابل "هم"

يعيد الخطاب الإيراني التأكيد على ثنائية "نحن" مقابل "هم"، ويقع ضمن الفئة الأولى المقاومة والشعب الفلسطيني والدول الداعمة لهما، وضمن الفئة الثانية الكيان الصهيوني والقوى الغربية الداعمة لها وخاصة

الولايات المتحدة. في حين يقع في منطقة رمادية من الخطاب الإيراني الدول الإسلامية التي قامت بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني بالفعل، حيث تلافت إيران اتخاذ موقع عدائي صارخ ضدهم أو إدانتهم وذكرهم بشكل واضح على النقيض من موقفها تجاه الدول الغربية الأكثر وضوحًا والذي تضمن تسمية مباشرة لهذه الدول.

وقد نقد خامنئي في خطاباته موقف الدول الإسلامية تجاه فلسطين دون تحديد أي دولة بالاسم ما يوحي بأن إيران تتجنب إثارة التوترات مع الدول العربية عبر استخدام خطابًا معتدلاً، فقال في أحدها "إن مساعدة الدول الإسلامية للكيان الصهيوني خيانة للأمة الإسلامية، كما أنها خيانة لأنفسهم، لأنهم بهذا يعزّزون الأجهزة الصهيونية الآيلة إلى الضعف، وهذا التعزيز سينتهي بضررهم هم أنفسهم"[1]. وفي المقابل، دعا خامنئي الدول الإسلامية إلى قطع البضائع والنفط والطاقة عن الكيان الصهيوني وكذلك قطع العلاقات السياسية معها حتى لو لمدة محدودة[2].

بالرغم من ذلك، كشف الخطاب الإيراني عن انفتاح طهران على التعاون مع "الدول الإسلامية" من منطلق إيديولوجي يستند على فكرة "وحدة المسلمين" في مواجهة "عدو مشترك". وتجلى ذلك في عبارات لخامنئي مثل: "إذا تعاونّا، نحن المسلمين، وتضافرنا في الأفكار معًا، فلن تتمكن القوى المعتدية والظالمة من الاعتداء على العالم الإسلامي، أو فرض هيمنتها عليه وابتزازه"[3]. و"تمدّ جمهورية إيران الإسلامية يدها إلى جميع الدول الإسلامية، وتعدّ نفسها شقيقة لها"[4].

ويكشف الخطاب أيضًا عن إدراك إيران لتحفظات الدول الإسلامية إزاءها ومحاولتها لتجاوز الخلاف المذهبي وتوسيع الهوية السياسية لإيران على الصعيد السياسي باعتبارها "شقيقة لكل الدول الإسلامية"، حيث صرح خامنئي بأن "الاتحاد لا يعني أن تتبنى الدول من جميع التوجهات السياسية أفكارًا موحدة، بل يعني أن يدرك العالم الإسلامي مصالحه المشتركة ويسير في اتجاهها[5]. وبهذا المعنى يوظف الخطاب السياسي الإيراني الوحدة كامتداد للخطاب المقاوم، وكوسيلة لتحقيق الاستقلال والردع السياسي والتحرر من الهيمنة الغربية.

[1] الحساب الرسمي لخامنئي على "إكس". https://arabic.khamenei.ir/news/8305

[2] الحساب الرسمي لخامنئي على "إكس". https://arabic.khamenei.ir/news/7765

[3] الحساب الرسمي لخامنئي على "إكس". https://x.com/ar_khamenei/status/1906686666355646658

[4] الحساب الرسمي لخامنئي على "إكس". https://x.com/ar_khamenei/status/1906686094390788265

[5] الحساب الرسمي لخامنئي على "إكس". https://x.com/ar_khamenei/status/1906681342407909419

(3) التأكيد على دور القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة في حرب غزة:

وجه الخطاب السياسي الإيراني إدانات رسمية للقوى الغربية وخاصةً الولايات المتحدة، كما أكد على مسؤوليتهما عن استمرار الحرب في غزة إثر دورهم في دعم الكيان الصهيوني. وأطرت إيران للولايات المتحدة والدول الأوروبية كشركاء مشاركين في "جريمة الإبادة الجماعية" من خلال الدعم العسكري للكيان الصهيوني على وجه الخصوص. كما جرى تصوير هذا الموقف الغربي كامتداد للاستعمار التقليدي بهدف تعزيز السيطرة الغربية على المنطقة.

إلى جانب ذلك، صور الخطاب الإيراني القوى الغربية كمصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين، واتهمها بتطبيق معايير أخلاقية مزدوجة من حيث دعواتها لاحترام حقوق الإنسان، وتعاملها مع الانتهاكات الحقوقية للاحتلال. ويتضح من هذه التصورات أن الخطاب السياسي الإيراني لا يقدم الحرب بوصفها صراع فلسطيني-صهيوني وإنما باعتبارها صراع ضد منظومة استعمارية غربية، ما يرسخ لإيران كقوة أخلاقية وقانونية تدافع عن حقوق الشعوب في مواجهة الغرب والمؤسسات الدولية المهيمن عليها، كما يعزز شرعية الجهات المقاومة سواء حركة حماس أو غيرها من وكلاء إيران في المنطقة.

وتضمن الخطاب الإيراني في بعض المراحل تحذيرات شديدة اللهجة للولايات المتحدة والغرب من تبعات الدعم العسكري للكيان الصهيوني. فقد جاء في خطاب عبداللهيان: "إننا نحذر من أنه إذا استمرت الإبادة الجماعية في غزة فلن يسلموا من هذه النار. هذا بيتنا، وغرب آسيا منطقتنا. نحن لا نجامل احدا على حساب أمن بيتنا"، كما حذرت وزارة الخارجية الإيرانية من الرد على مقتل إسماعيل هنية مؤكدةً على "حقها الأصيل فى الرد بشكل مناسب على هذا العمل العدواني ضد سيادتها ووحدة أراضيها".

ويُمكن أن يُستدل من هذه التحذيرات على محاولة إيران موازنة الدور الغربي في المنطقة انطلاقًا من رؤيتها الإقليمية والدولية للصراع وانتفاء الطابع المحلي له. وتعد التحذيرات الإيرانية بهذا المعنى أداة استراتيجية لإعادة رسم حدود الردع الإقليمي، وتوصيل رسالة للقوى الغربية مفادها أن إيران ليست مجرد طرفًا مراقبًا، بل فاعل مركزي في معادلة الأمن الإقليمي. وأن أي تجاهل لها قد يؤدي إلى تهديد إقليمي أوسع تتجاوز آثاره غزة. وبهذا يُرسي الخطاب شرعية للتدخل الإيراني في المنطقة بما يتماشى مع توجهها الخارجي كقوة تصحيحية.

ثانيًا: صور الدعم الإيراني لحماس خلال حرب غزة:

(1) الدعم السياسي:

قدمت إيران دعمًا سياسيًا كبيرًا لحركة حماس على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتمثل ذلك الدعم في إقرار الخطاب السياسي الإيراني بالحقوق المشروعة لحركة حماس في المقاومة ضد الكيان الصهيوني، والتأكيد على هذا الخطاب الداعم للمقاومة الفلسطينية في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية. كما توظف إيران خطابًا إيديولوجيًا يربط بين نضال حماس و"محور المقاومة"، ما يعزز شرعية الحركة داخل السياق السياسي الإيراني ويُبرزها كفاعل مركزي في "الصراع ضد الصهيونية والإمبريالية". بالإضافة إلى ذلك، استقبلت إيران وفود ممثلة عن حماس في طهران وعقدت مباحثات مباشرة معهم بشكل مكثف طوال فترة الحرب.

فبعد اندلاع الحرب في 7 أكتوبر، جرت مباحثات هاتفية بين إيران ومسؤولي حماس منها مباحثات وزير الخارجية الإيراني حسين أميرعبداللهيان، مع رئيس المكتب السياسى لحركة حماس إسماعيل هنية، والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامى الفلسطينية زياد النخالة، حول آخر التطورات السياسية والميدانية فى فلسطين[1]. بالإضافة إلى اتصال أخر في نوفمبر من العام ذاته بين عبد اللهيان وهنية، لبحث التطورات السياسية والميدانية في الحرب[2].

وشهد عام 2024 مباحثات مكثفة بين الجانبين تضمنت اتصالات هاتفية ولقاءات مباشرة عقدت في طهران وبيروت والدوحة. فعلى سبيل المثال، قام المشرف على وزارة الخارجية الإيرانية على باقرى، بزيارة مكتب حركة حماس فى طهران. وخلال الزيارة، أجرى مباحثات مع ممثل حماس فى طهران خالد قدومى[3]. والتقى عبداللهيان بقيادات المقاومة الفلسطينية في بيروت، وتحديداً أمين عام حركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة، وأسامة حمدان أحد قيادات حركة حماس، وجميل مزهر نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وجرى خلال اللقاء، بحث آخر التطورات السياسية والميدانية في حرب غزة[4]. وفي العام ذاته، التقى علي باقري بهنية

[1] **مباحثات هاتفية بين الدكتور أميرعبداللهيان وقادة المقاومة الفلسطينية**، وزارة الخارجية الإيرانية، 2023/10/23.
https://tinyurl.com/27maxfjm

[2] وزارة الخارجية الإيرانية على منصة "إكس"، 2023/12/08. https://x.com/IRIMFA_AR/status/1733193833800749263

[3] المشرف على وزارة الخارجية يزور مكتب حركة حماس فى طهران، وزارة الخارجية الإيرانية، 2024/07/08.
https://tinyurl.com/23jp5ugt

[4] الدكتور أميرعبداللهيان يلتقى قادة فصائل المقاومة الفلسطينية فى بيروت، وزارة الخارجية الإيرانية، 2024/02/10.
https://tinyurl.com/22kx4vnf

في الدوحة. وأشاد خلال اللقاء بـ"الموقف البطولي للشعب والمقاومة الفلسطينية"[1]. كما زار هنية طهران على رأس وفد لعقد مباحثات مع وزير الخارجية عبداللهيان[2].

بالإضافة إلى ذلك، عقد هنية مباحثات هاتفية مع عبد اللهيان، أبلغه خلالها برد حماس على المقترح السياسي المقدم لوقف الحرب في غزة. كما أكد على موقف حركة حماس في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في أي اتفاق سياسي[3]. وفي عام 2025، التقى وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي خلال زيارته إلى قطر كبار مسؤولي حركة حماس ومن بينهم رئيس مجلس القيادة محمد إسماعيل درويش، إلى جانب عدد من أعضاء المكتب السياسي للحركة[4]. وعقب ذلك اللقاء بأقل من أسبوعين، تباحث عراقجي مع قيادات المقاومة الفلسطينية في لقاء أخر خلال زيارتهم إلى طهران، كما شهدت الزيارة ذاتها مباحثات مع خامنئي[5].

ويتضح مما سبق أن هذه اللقاءات المكثفة والتنسيق السياسي المستمر يؤكدان على حرص طهران على تأكيد موقعها كداعم للقضية الفلسطينية، وتعزيز علاقاتها مع حماس في لحظة إقليمية حرجة. وفي هذا الإطار، يُظهر هذا النشاط السياسي أن إيران لم تكتف بالقيام بدور على صعيد الخطاب السياسي فقط وإنما امتد دورها إلى التنسيق السياسي المباشر مع أطراف القضية، ما يجعل من طهران فاعل دبلوماسي محوري في إدارة الصراع، ويكرس لصورتها كـ"حامية للقضية الفلسطينية" على مستوى المنطقة.

(2) المساعدات الإنسانية:

تواجه إيران بعض التحديات في إرسال المساعدات الإنسانية إلى غزة، حيث أشار متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر الكنعاني في أحد تصريحاته بتاريخ 11 مارس 2024، إلى أن إيران ليس بإمكانها إرسال المساعدات إلى غزة مباشرةً. وأوضح أن مصر أخبرت طهران أن الكيان الصهيوني لا يسمح بمرور المساعدات

[1] وزارة الخارجية الإيرانية على منصة "إكس"، 2024/6/20. https://x.com/IRIMFA_AR/status/1803719405089546640

[2] الدكتور أميرعبداللهيان يستقبل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس، وزارة الخارجية الإيرانية، 2024/03/27.
https://tinyurl.com/25ktveyr

[3] وزارة الخارجية الإيرانية على منصة "إكس"، 2024/05/07. https://x.com/IRIMFA_AR/status/1787658581149405570

[4] وزارة الخارجية الإيرانية على منصة "إكس"، 2025/01/31. https://x.com/IRIMFA_AR/status/1885277411496882489

[5] وزارة الخارجية الإيرانية على منصة "إكس"، 2025/02/11. https://x.com/IRIMFA_AR/status/1889329512862601525

الإيرانية. إلا أنه بعد مشاورات بين الجانبين المصري والإيراني، تم شحن مساعدات إيرانية للفلسطينيين عبر الموانئ المصرية بعد تنسيق جمعيتي الهلال الأحمر في البلدين[1].

وفي هذا السياق، لا توجد بيانات دقيقة ومحدثة عن حجم ما ترسله إيران من مساعدات إنسانية إلى غزة، سوى ما ينشر في بعض الصحف وتصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين. فعقب اندلاع الحرب في 7 أكتوبر 2023، أرسل الهلال الأحمر الإيراني أول شحنة من المساعدات الإنسانية بتاريخ 21 أكتوبر 2023. وقد تضمنت 60 طن من الأدوية والمواد الغذائية عبر التنسيق مع الهلال الأحمر المصري. كما أعلن الهلال الأحمر الإيراني عزمه إرسال 20 ألف طن أخرى وإقامة 3 مستشفيات نقالة لعلاج الجرحى عبر معبر رفح أو استقبال الجرحى في مستشفيات أخرى[2].

وفي أبريل 2024، أعلن الهلال الأحمر الإيراني أن إجمالي تبرعات الإيرانيين لدعم غزة بلغت 30 مليون دولار، مشيرًا إلى أن هذه الأموال تستخدم لتوفير الغذاء والمساعدات الطبية للفلسطينيين في غزة[3]. وفي نوفمبر 2024، أعلنت إيران إرسال أكثر من 12 ألف طن من المواد الطبية والغذائية جواً وبحراً إلى غزة ولبنان، وأعلنت عزمها إرسال سفينة أخرى بسعة 15 ألف طن من الأغذية والأدوية والمعدات إلى البلدين[4]. وفي الشهر ذاته، أرسلت إيران أيضًا شحنة من المساعدات الشعبية إلى قطاع غزة ولبنان بلغت 300 طن[5]. بالإضافة إلى ذلك، نشرت وسائل إعلام عبرية معلومات عن جمعية خيرية تُدعى "إيران همدل" قامت بإرسال خمس قافلات من المساعدات إلى غزة. وقامت هذه الجمعية بتوزيع المساعدات في غزة بشكل علني مع رفع الأعلام الإيرانية[6].

---

[1] "Iran Has Sent Gaza Aid via Egypt: Spokesman." Tasnim News Agency. March 11, 2024. https://www.tasnimnews.com/en/news/2024/03/11/3053340/iran-has-sent-gaza-aid-via-egypt-spokesman

[2] ارسال اول شحنة مساعدات ايرانية لغزة بالتنسيق مع مصر، وكالة مهر للأنباء، 2023/10/21. https://tinyurl.com/2yhreace

[3] "Iranians Donate over $30m in Aid to Gaza." 2024. Tehran Times. April 7, 2024. https://www.tehrantimes.com/news/496850/Iranians-donate-over-30m-in-aid-to-Gaza

[4] إيران تعلن عن إرسال 12 ألف طن من المساعدات الطبية والغذائية إلى غزة ولبنان، وكالة مهر للأنباء، 2024/11/03. https://tinyurl.com/269abym4

[5] الهلال الأحمر الإيراني يرسل 300 طنًا من المساعدات إلى غزة ولبنان، عالم نيوز، 2024/11/19. https://tinyurl.com/27rhxhqy

[6] Halabi, Einav. "Iran Openly Boasts of Gaza Aid Deliveries amid Israel's Withdrawal." Ynetnews. February 25, 2025. https://www.ynetnews.com/article/r1appxi5kx

(3) المساعدات المالية والعسكرية

يعد الدعم العسكري والمالي الذي تقدمه إيران لحركة حماس غير معلن من قِبل الطرفين نظرًا لحساسية الموضوع ولما يمكن أن يؤول إليه من مواجهات مباشرة مع الغرب. وفي هذه الحالة، سوف يعتمد هذا القسم على التقديرات الغربية والعبرية لحجم هذا الدعم، والتي بدورها لا يمكن اعتبارها مصدرًا مؤكدًا. ويُلاحظ أن هذه التقديرات غالبًا ما تذكر أنها تستند إلى مصدر "غير معلوم"، أو "وثائق استخباراتية"، لذا فهناك احتمالية لأن تكون في إطار البروباجاندا الغربية ضد إيران.

وعقب اندلاع حرب 7 أكتوبر 2023، رفضت إيران الاتهامات التي وجهت لها بلعب دور في التخطيط للهجوم، ووصفتها بأنها "لا أساس لها من الصحة". وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر الكناني للصحفيين إن "الاتهامات المرتبطة بالدور الإيراني... تستند إلى أسباب سياسية". وأضاف أن طهران لا تتدخل "في صنع القرار في الدول الأخرى، بما في ذلك فلسطين"[1].

على الرغم من ذلك، أكدت عدة مصادر صحفية غربية وعبرية تلقي حماس دعمًا إيرانيًا سواء ماليًا أو عسكريًا. فذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" نقلاً عن مصدر من حماس، أن الحرس الثوري الإيراني أيد شن عملية طوفان الأقصى في اجتماع مع قيادات حماس في بيروت. وأضافت الصحيفة أن يحيي السنوار كان يتفاوض مع إيران على تمويل مخطط 7 أكتوبر منذ عام 2021، مشيرةً إلى أنه طلب تخصيص 500 مليون دولار للحركة مقسمةً إلى 20 مليون دولار شهريًا على مدار عامين، وذلك بعد تخصيص طهران 10 مليون دولار بالفعل للجناح العسكري لحماس[2].

وبالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المسؤولين الأمريكيين إلى حجم الدعم الذي تقدمه إيران لحماس. فخلص مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جيك سوليفان إلى أن إيران متواطئة في التخطيط لهجوم 7 أكتوبر لأنها قدمت "حصة الأسد" من تمويل الجناح العسكري لحماس. كما عقد النائب الجمهوري عن ولاية

[1] "Iran Denies It Had Role in Hamas Attack on Israel, Claims Accusation Is 'Political.'" Times Of Israel. 2023. https://www.timesofisrael.com/iran-denies-it-had-role-in-hamas-attack-on-israel-claims-accusation-is-political/

[2] Jones, Rory. "Israel Says Documents Found in Gaza Show Hamas's Attack Planning, Iran Ties." The Wall Street Journal. October 12, 2024. https://www.wsj.com/world/middle-east/israel-says-documents-found-in-gaza-show-hamass-attack-planning-iran-ties-8de1f533?utm_source=chatgpt.com

ميشيجان بيل هويزينغا، تطرق خلالها إلى دور إيران في دعم حركة حماس، مشيرًا إلى أن حماس تتلقى ما يقارب 350 مليون دولار سنويًا كدعم من إيران، أي ما يقارب 93% من إجمالي تمويلها[1].

وأشارت صحيفة واشنطن بوست إلى أن إيران قدمت تمويل تدريبات عسكرية ودعمًا لوجيستيًا لعناصر حركة حماس قبل طوفان الأقصى[2]. كما ذكرت شبكة سي إن إن نقلاً عن باحثين ومحللين أن حماس كانت تتلقى الأسلحة بما في ذلك أنظمة بعيدة المدى من إيران عبر التهريب من الأنفاق إلى قطاع غزة، وأضافت أن إيران كانت ترسل أيضًا إلى حماس صواريخها الباليستية الأكثر تقدمًا عبر البحر، في مكونات للبناء في غزة، كما ساعدت إيران حماس في التصنيع المحلي، مما مكن حماس من إنشاء ترساناتها الخاصة[3].

وفي السياق ذاته، أكدت صحيفة وول ستريت جورنال تلقي مئات من عناصر حماس تدريبات قتالية متخصصة في الأسابيع التي سبقت 7 أكتوبر. وأضافت الصحيفة أن نحو 500 من أعضاء حماس وجماعات متحالفة معها مثل حركة الجهاد الإسلامي تلقوا هذه التدريبات في سبتمبر بقيادة ضباط من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. وبحسب الصحيفة ذاتها، لفت مسؤولون أمريكيون إلى عدم وجود أدلة أن إيران أجرت تدريبًا مخصصًا للاستعداد لطوفان الأقصى[4].

بناء على المعطيات السابقة، يتضح أن هناك تضارب واضح حول حجم الدعم الإيراني المالي والعسكري لحركة حماس والمقاومة الفلسطينية بشكل عام. وأن المعلومات الموجودة حول هذا الدعم هي بالأساس تقديرات غربية وعبرية، ما يعكس إدراكًا دوليًا لدور إيران كفاعل رئيسي في التمكين والدعم المادي لحركة حماس بما في ذلك خلال طوفان الأقصى. ومع ذلك، يظل من الضروري التعامل مع هذه التقديرات بحذر وبشكل نقدي نظرًا لتأثرها بالاعتبارات السياسية والدعائية للدول الغربية.

[1] "Huizenga: Iran Finances Roughly 93% of Hamas." 2023. U.S. Congressman Bill Huizenga. October 26, 2023. https://huizenga.house.gov/news/documentsingle.aspx?DocumentID=402721

[2] Warrick, Joby, Ellen Nakashima, Shane Harris, and Souad Mekhennet. "Hamas Received Weapons and Training from Iran, Officials Say." The Washington Post. October 10, 2023. https://www.washingtonpost.com/national-security/2023/10/09/iran-support-hamas-training-weapons-israel/

[3] Lendon, Brad. "How Does Hamas Get Its Weapons? A Mix of Improvisation, Resourcefulness and a Key Overseas Benefactor." CNN. October 12, 2023. https://edition.cnn.com/2023/10/11/middleeast/hamas-weaponry-gaza-israel-palestine-unrest-intl-hnk-ml/index.html

[4] Faucon, Benoit, Summer Said, and Rory Jones. "Hamas Fighters Trained in Iran Before Oct. 7 Attacks." Wall Street Journal, April 10, 2024. https://www.wsj.com/world/middle-east/hamas-fighters-trained-in-iran-before-oct-7-attacks-e2a8dbb9

خاتمة:

يتضح من العرض السابق للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه حرب غزة في 7 أكتوبر 2023 تداخل العوامل الإيديولوجية والبرجماتية في السلوك الإيراني تجاه المقاومة. وفي هذا الصدد، شكلت الإيديولوجيا بعدًا مركزيًا في الموقف الرسمي الإيراني تجاه الحرب. وذلك من خلال التأكيد على شرعنة المقاومة الفلسطينية من منطلق ديني وكذلك وفق القانون الدولي، مع التركيز على ثنائية "نحن وهم" أي الهوية الإسلامية الجامعة في مقابل الغرب الاستعماري المهيمن، وإبراز محورية الدور الإيراني في المنطقة كقوة تصحيحية مع الانفتاح على التقارب مع "الدول الإسلامية".

وفي السياق ذاته، كشفت الدراسة أن التوظيف الإيديولوجي في الخطاب الإيراني وثيق الصلة بالشق البراجماتي المتعلق بالمصالح القومية الإيراني، خاصةً فيما يتعلق بتوسيع نفوذها الإقليمي في المنطقة دون مواجهة مباشرة مع القوى الإقليمية والدولية. ومن هنا، توصلت الدراسة إلى أن التوجه الإيديولوجي والبرجماتي للسياسة الخارجية الإيرانية لا ينفصلان، وأن يجري الجمع بينهم من قِبل المسؤولين الإيرانيين على صعيد صنع السياسة الخارجية، في حين يركز الخطاب الرسمي المعلن بشكل أكبر على الجانب الإيديولوجي بينما يكون الجانب البرجماتي أقل ظهورًا في الخطاب.

المراجع

- **أولاً: المراجع العربية:**
- أندرو هيود .مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية .ترجمة محمد صفار. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.
- إيران تعلن عن إرسال 12 ألف طن من المساعدات الطبية والغذائية إلى غزة ولبنان. وكالة مهر للأنباء، 2024/11/03. https://tinyurl.com/269abym4
- إرسال اول شحنة مساعدات ايرانية لغزة بالتنسيق مع مصر. وكالة مهر للأنباء، 2023/10/21. https://tinyurl.com/2yhreace
- أميرعبداللهيان يستقبل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس. وزارة الخارجية الإيرانية، 2024/03/27. https://tinyurl.com/25ktveyr

- أميرعبداللهيان يلتقى قادة فصائل المقاومة الفلسطينية فى بيروت. وزارة الخارجية الإيرانية، 2024/02/10. https://tinyurl.com/25ktveyr
- "الهلال الأحمر الإيراني يرسل 300 طنًا من المساعدات إلى غزة ولبنان". عالم نيوز. 2024/11/19 . https://tinyurl.com/27rhxhqy
- خالد المصري. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية ".مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني (2014): 313–316.
- حنان دريسي. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية ".مجلة مدارات سياسية، العدد 5 (2021): 244–245.
- محمد أمن بن جيلالي. "الإيديولوجيا واليوتوبيا في فكر مانهايم: تأصيلات نظرية في الممارسة السياسية ". مجلة الاستغراب، العدد 7 (شتاء 2017): 235–244.
- محمد السيد سليم .تحليل السياسة الخارجية .القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2013.
- مها أحمد إبراهيم المولى. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية ".مجلة السياسة العامة(jcopolicy) ، العدد 15 (2018): 442.
- مباحثات هاتفية بين الدكتور أميرعبداللهيان وقادة المقاومة الفلسطينية. وزارة الخارجية الإيرانية، 2023/10/23. https://tinyurl.com/27maxfjm

ثانيًا:-المراجع الأجنبية:

- Abo Rezeg, Ali. “Understanding Iran-Hamas Relations from a Defensive Neo-Realist Approach.” Iranian Studies 4, no. 2 (2021): 385–409. https://doi.org/10.33201/iranian.760658.
- Bijan, Aref, and Mohammad Hossein Soroush. Iran’s Policy on the War in Gaza. Tehran: Iranian Association for West Asian Studies, 2024.
- Caferoğlu, Oğuz Can, and Serkan Ünal. “The Role of Shiism in the Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran.” Pamukkale University Journal of Social Sciences Institute, no. 62 (May 2024): 333–352. https://doi.org/10.30794/pausbed.1308917.
- Daldal, Asli. “Power and Ideology in Michel Foucault and Antonio Gramsci: A Comparative Analysis.” Review of History and Political Science 2, no. 2 (2014): 153–157.

- Faucon, Benoit, Summer Said, and Rory Jones. "Hamas Fighters Trained in Iran Before Oct. 7 Attacks." Wall Street Journal, April 10, 2024. https://www.wsj.com/world/middle-east/hamas-fighters-trained-in-iran-before-oct-7-attacks-e2a8dbb9.
- Halabi, Einav. "Iran Openly Boasts of Gaza Aid Deliveries amid Israel's Withdrawal." Ynetnews, February 25, 2025. https://www.ynetnews.com/article/r1appxi5kx.
- Hunter, Shireen. "Iran's Pragmatic Regional Policy." Journal of International Affairs 56, no. 2 (Spring 2003): 133–147. https://www.jstor.org/stable/24357722.
- Huizenga, Bill. "Huizenga: Iran Finances Roughly 93% of Hamas." U.S. House of Representatives, October 26, 2023. https://huizenga.house.gov/news/documentsingle.aspx?DocumentID=402721.
- Javaid, Umbreen, Uzma Naz, Muhammad Arshad Watoo, and Azhar Rashid. "Role of Ideology in Foreign Policy: A Case Study of Iran." Journal of Political Studies 23, no. 1 (2016): 37. https://www.researchgate.net/publication/309462600_Role_of_Ideology_in_Foreign_Policy_A_Case_Study_of_Iran.
- Jghabloua, K. Foreign Policy Analysis. Master's lectures, Université Constantine 3 – Abdelhamid Mehri, Faculty of Law and Political Science, 2023/2024.
- Jones, Rory. "Israel Says Documents Found in Gaza Show Hamas's Attack Planning, Iran Ties." Wall Street Journal, October 12, 2024. https://www.wsj.com/world/middle-east/israel-says-documents-found-in-gaza-show-hamass-attack-planning-iran-ties-8de1f533.
- Lendon, Brad. "How Does Hamas Get Its Weapons?" CNN, October 12, 2023. https://edition.cnn.com/2023/10/11/middleeast/hamas-weaponry-gaza-israel-palestine-unrest-intl-hnk-ml/index.html.
- Leira, Halvard. "The Emergence of Foreign Policy." International Studies Quarterly 63, no. 1 (2019): 188.

- Ogbajie, Mercy Uzoma, et al. "Constructivism's Impact on International Relations: Shaping a New World Order." International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies 3, no. 6 (2023): 299–302. https://www.multiresearchjournal.com.
- Osiewicz, Przemysław. "Ideological Determinants of the Current Saudi-Iranian Rivalry in the Middle East." Przegląd Politologiczny 21, no. 2 (2016): 117. https://doi.org/10.14746/pp.2016.21.2.9.
- Pashayi, M. Reza, and Timuçin Kodaman. "The Transition from Nationalism to Islamism in Iran's Foreign Policy." Aurum Sosyal Bilimler Dergisi 8, no. 2 (Winter 2023): 229–252.
- Ramazani, R. K. "Ideology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy." Middle East Journal 58, no. 4 (Autumn 2004): 549. https://www.jstor.org/stable/4330062.
- Rasmussen, Katrine Barnekow. The Foreign Policy of Iran: Ideology and Pragmatism in the Islamic Republic. Danish Institute for International Studies, 2009. http://www.jstor.com/stable/resrep13162.
- Sadri, Houman A. "Trends in the Foreign Policy of Revolutionary Iran." Journal of Third World Studies 15, no. 1 (Spring 1998): 13. University Press of Florida. https://www.jstor.org/stable/45197781.
- Tasnim News Agency. "Iran Has Sent Gaza Aid via Egypt: Spokesman." March 11, 2024. https://www.tasnimnews.com/en/news/2024/03/11/3053340/iran-has-sent-gaza-aid-via-egypt-spokesman.
- Tehran Times. "Iranians Donate over $30m in Aid to Gaza." April 7, 2024. https://www.tehrantimes.com/news/496850/Iranians-donate-over-30m-in-aid-to-Gaza.
- Theys, Sarina. "Introducing Constructivism in International Relations Theory." E-International Relations, February 23, 2018. https://www.e-ir.info/2018/02/23/introducing-constructivism-in-international-relations-theory/.

- Thomson, Amy. The Ties That Bind: Iran and Hamas' Principal-Agent Relationship. Master's thesis, Massey University, New Zealand, 2012.
- Times of Israel. "Iran Denies It Had Role in Hamas Attack on Israel, Claims Accusation Is 'Political.'" 2023. https://www.timesofisrael.com/iran-denies-it-had-role-in-hamas-attack-on-israel-claims-accusation-is-political/.
- Warrick, Joby, Ellen Nakashima, Shane Harris, and Souad Mekhennet. "Hamas Received Weapons and Training from Iran, Officials Say." The Washington Post, October 10, 2023. https://www.washingtonpost.com/national-security/2023/10/09/iran-support-hamas-training-weapons-israel/.

ديناميكيات الصراع في الشرق الأوسط: بين الطائفية والتدخلات الأجنبية

The Dynamics of Conflict in the Middle East: Between Sectarianism and Foreign Interventions.

عبدالله محمد القبساني (جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية)

Abdullah Mohammed Al-Qabasani

(King Abdulaziz University, Arabic Saudia)

Abstract:

The Middle East is one of the most turbulent regions in the world, where conflicts are numerous and deeply intertwined, making it crucial to understand the dynamics of these disputes. This research aims to analyze the key drivers of conflict in the Middle East, focusing on three main factors: sectarianism, state fragility, and foreign interventions. The study examines how sectarianism deepens societal divisions and fuels armed conflicts, how state fragility creates political and security vacuums exploited by both local and international actors, and how external interventions escalate crises—whether through direct military involvement or support for local factions. Additionally, the research explores the impact of the Saudi-Iranian conflict as a major driver of regional tensions, reflecting political, economic, and sectarian dimensions that influence the overall stability of the region. The study concludes that these factors are interconnected and collectively contribute to the persistence of instability, highlighting the need for comprehensive strategies to address them and mitigate their consequence

Keywords: Regional hegemon. Copenhagen School. Middle East.

مستخلص:

يُعَدّ الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اضطرابًا، حيث تتعدد الصراعات وتتداخل أسبابها، مما يجعل فهم ديناميكيات النزاع في المنطقة أمرًا بالغ الأهمية. يهدف هذا البحث إلى تحليل أبرز دوافع الصراع في الشرق الأوسط، مع التركيز على ثلاث عوامل رئيسية: الطائفية، وضعف الدولة، التدخلات الأجنبية. يناقش البحث كيف تسهم الطائفية في تعميق الانقسامات المجتمعية وتأجيج النزاعات المسلحة، وكيف تؤدي هشاشة الدول إلى فراغات سياسية وأمنية تستغلها الجهات الفاعلة المحلية والدولية. كما يتناول دور التدخلات الخارجية في تصعيد الأزمات، سواء من خلال التدخل العسكري المباشر أو عبر دعم الفاعلين المحليين. إضافةً إلى ذلك، يستعرض البحث تأثير الصراع السعودي - الإيراني كمحرك رئيسي للتوترات الإقليمية، حيث تعكس المواجهة بين القوتين الإقليميتين أبعادًا سياسية واقتصادية وطائفية تؤثر على استقرار المنطقة ككل. يخلص البحث إلى أن هذه العوامل متشابكة، وتساهم بشكل جماعي في استمرار حالة عدم الاستقرار، مما يتطلب استراتيجيات شاملة لمعالجتها والحد من تداعياتها.

كلمات مفتاحية: المهيمن الإقليمي. مدرسة كوبنهاجن. الشرق الأوسط.

مقدمة:

لفهم الصراع الجيوسياسي في الشرق الأوسط، من الضروري تحليله بشكل شامل دون اختزاله في بُعد واحد، مثل الطائفية، أو إغفال العوامل الأخرى المؤثرة. فرغم أن النزاعات في دول مثل سوريا والعراق ولبنان تحمل أبعادًا طائفية، فإن الطائفية ليست العامل الوحيد المحرّك لهذه الصراعات، بل تتداخل معها عوامل أخرى مثل هشاشة الدولة والتدخلات الأجنبية، مما يعقّد المشهد الإقليمي.

تُساهم هشاشة الدولة، وضعف مؤسساتها، في خلق فراغ في السلطة تستغله الجماعات المسلحة والجهات الخارجية، مما يجعل هذه الدول ساحات للصراعات الإقليمية والدولية. وتُعد سوريا والعراق واليمن أمثلة بارزة على ذلك، حيث أدى انهيار سلطة الدولة إلى تصاعد نفوذ الميليشيات المسلحة وتفاقم التدخلات الخارجية، سواء من قبل قوى إقليمية أو دولية، وهذا ما عمّق حالة عدم الاستقرار. وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل تأثير التدخلات الأجنبية، التي لعبت دورًا رئيسيًا في تأجيج النزاعات، سواء عبر التدخل العسكري المباشر أو من خلال دعم أطراف محلية تخدم أجندات الدول. فالصراع في الشرق الأوسط لم يعد يقتصر على

الفاعلين المحليين، بل أصبح جزءًا من توازنات القوى العالمية، حيث تتنافس دول كبرى وإقليمية على النفوذ عبر دعم حلفائها في هذه الصراعات. وعلى الرغم من أن البعض يفسر المشهد الإقليمي من منظور طائفي، فإن التحالفات في المنطقة تُظهر أن الدين والطائفة ليسا دائمًا المحدد الأساسي للسياسات الإقليمية.

فإيران، على سبيل المثال، رغم اعتمادها على القوى الشيعية الموالية لها كامتداد لنفوذها، طورت علاقات وثيقة مع جماعات إسلامية سنية مثل حماس والجهاد الإسلامي. كما أن دولًا سنية ترفض التعامل مع بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل والقاعدة والإخوان المسلمين، مما يدل على أن الصراع لا يمكن تفسيره فقط من خلال المنظور الطائفية فقط. كما ينوه غريغوري غوس، أستاذ العلاقات الدولية في كلية بوش للخدمات الحكومية، أن هناك افتراضًا ضمنيًا بأن الصراعات الطائفية في الشرق الأوسط قديمة ومتجذرة، وبالتالي لا يمكن حلها سياسيًا، لكنه يرفض هذا الافتراض، مشيرًا إلى أن المسلمين السنة والشيعة عاشوا في وئام لفترات أطول مما شهدوا من نزاعات. كما أن محاور الصراع في المنطقة لم تكن دائمًا بين السنة والشيعة، حيث لم تكن الحرب العربية الباردة، مثلًا، قائمة على أسس طائفية، بل على أسس أيديولوجية وسياسية.

ونظراً لتعدد الدوافع وتداخلها، يسعى هذا البحث إلى تحليل العوامل المحرّكة للصراع في منطقة الشرق الأوسط، مركزاً على دور ثلاث عوامل رئيسية وهي الطائفية، هشاشة الدولة، والتدخلات الأجنبية، سعياً لتحديد مدى تأثير كل منها في تشكيل المشهد الإقليمي. وينطلق البحث من السؤال المحوري التالي: ما الدور الذي تلعبه الطائفية، هشاشة الدولة، والتدخلات الأجنبية في تأجيج الصراعات في الشرق الأوسط، وما حدود تأثير كل منها؟

وسيبدأ البحث بمراجعة الادبيات، وثم ينتقل إلى التأصيل النظري لمدرسة كوبنهاجن، والتي تقدم إطار نظري مغاير عن المدارس الكلاسيكية الأخرى. ويناقش **القسم الثاني** دور الأمننة في تحويل الاختلافات الطائفية إلى صراعات مسّيسة، ثم ينتقل **القسم الثالث** لتحليل دور التدخلات الخارجية في زيادة هشاشة الدولة مما يزيد من فرص نشوب الصراعات.

في **القسم الرابع** يناقش البحث التحولات الاستراتيجية بين السعودية وإيران وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي، وتكمن أهمية البحث، بأنها تدرس اهم مسببات الصراع في الشرق الأوسط من الطائفية إلى التدخل الأجنبي إلى هشاشة الدولة والتي تجلت بوضوح في الصراع السعودي-الإيراني. كما يسعى البحث لإيجاد مقاربة

نظرية بعيدًا عن المدرسة الواقعية يعكس حقيقة التواجد الطائفي في النزاعات الشرق أوسطية من خلال مدرسة كوبنهاجن التي تعطي إطارًا تحليليًا مغاير.

1 - التأصيل النظري لمدرسة كوبنهاجن:

لطالما ارتبط مفهوم الأمن اصطلاحياً بالمنظور التقليدي بطريقة استعمال الدولة لقوّتها لإدارة المخاطر التي تهدد أمن وحدتها الترابية، واستقرارها السياسي، واستقلالها، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها الدول الأخرى، وبهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن حقل الدراسات الأمنية و الدراسات السياسية كانا حكرًا للمدرسة الواقعية في حقبة الحرب الباردة وتطورا في ظل هذه الظروف، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة، شهد النظام الدولي تحولات كبيرة في مفهوم الأمن بعيدًا عن تركيز الدولة التقليدي المنصب على الأمن الوطني، في سياق إعادة صياغة واضحة للاحتياجات الأمنية، فكان دافع منظرين مدرسة كوبنهاجن في المقام الأول إيجاد مقاربة نظرية تأخذ في الاعتبار أبعاد أكثر تنوعاً وعمقاً من مفهوم الأمن الوطني التقليدي وذلك في سياق التحولات العالمية والتحديات المستجدة التي شهدها القرن الواحد و العشرون، وهي التحديات التي حملت معها تهديدات أمنية معقدة ومتشابكة، كشفت بعمق عدم ملاءمة المقاربة التقليدية للأمن في تحديد السبل الملائمة لمواجهة تحديات تلك الأنماط من مصادر التهديد، من الفقر المزمن والمستدام إلى الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، و تغير المناخ والأوبئة الصحية، والإرهاب الدولي، والانكماش الاقتصادي والمالي المفاجئ، والعنف الاثني، والصراعات الداخلية، إلى آخره.

لذلك توسع نطاق الأمن من المعنى التقليدي إلى المعنى العالمي، والأمن متعدد المستويات فهنالك الأمن على المستوى الفردي، الأمن على المستوى الجماعي، الأمن على المستوى المجتمعي، والأمن على المستوى الإقليمي، الأمن على المستوى الدولي، لذا فإن إطلاق الأمن من خلال مفهوم الأمن الشامل جاء ليعني شمولية الأمن بجوانب الحياة وجميع أنواع المهددات وعلى جميع المستويات[2]. وتعددت تعاريف الأمن باختلاف التوجهات الفكرية وهناك عدة مدارس عرفت الأمن، ولكن سوف نختص بأشهر التعاريف، وتُعتبر مدرسة كوبنهاجن

[1] ياس الزيدي، ر. ع.، & سلام، هـ. ر. (س.ت). الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن. كلية العلوم السياسية، الجامعة السليمانية. https://doi.org/10.31271/jopss.10063

[2] الزيدي، رشيد عرة ياس، وهيمن رؤوف سلام. "الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن". مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 5، العدد 3، كانون الأول 2022. متاح(fhttps://www.centerfs.org/files/2022/12/1-Vol.5-No10a-11-34.pdf.

واحدة من أبرز المدارس التي أسست مفهومًا للأمن، حيث قدمت تعريفًا شاملًا يعكس طبيعة هذه الفكرة. وقد عبّر المفكر "أولي وايفر" عن آرائه حول هذا المفهوم "قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والحقيقية[1]" أي ان مفهوم الأمن يرتبط بصورة مباشرة بالهوية، أو بتعبير آخر فإنه يربط بما يمكن لجماعة من الإشارة إلى نفسها ِ"بنَحن" و "أنتم" وهذا قد يشكل تهديدًا صريحًا لهذه الهوية أي "نحن"، والتي قد تعبر عن "أمة، أقلية، جماعة دينية إلى آخره.".

أما "باري بوزان" فقد عرف الأمن بأنه: "قدرة الجماعات داخل المجتمع المحافظة على أنماط خصوصيتها التقليدية المتعلقة بالهوية، والعادات، واللغة، والثقافة، والدين، في إطار وضمن شروط مقبولة لتطورها، بمعنى انه قدرة المجتمع على استمرارية إنتاج هويته في ظل التهديدات التي تتربص به[2]". وطبقا لأنصار المدخل القطاعي "sectoral approach"، يختلف محتوى مفهوم الأمن وجوهره من مجال إلى آخر، ففي "القطاع العسكري يرتبط بالتهديدات العسكرية، وفي القطاع السياسي في تهديد سيادة الدولة، وفي مجال الاقتصاد الانهيار الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي يتمثل في الأمة والدين والعقيدة وفي المجال الأيكولوجي تهديد الفصائل من الانقراض، ورغم تباين مفهوم الأمن ففي فحواه هو يرتبط بشكل مباشر بالبقاء.[3]".

وقد قدمت مدرسة كوبنهاجن للأمننة إطار تحليليًا مغاير في العلاقات الدولية إذ أنها لم تختزل الصراع بين الدول في إطار عسكري، بل تتضمن ايضاً أبعاد ذات أهمية كبيرة وهي الأبعاد الاجتماعية والسياسية، وهو الأمن المجتمعي، فالهوية والدين واللغة، هي أساس العداء، ومن خلال هذا الإطار يُنظر إلى مسألة الأمن على انها عملية تحددها عوامل اجتماعية وسياسية تعتمد على طريقة بناء وفهم الهوية السياسية والاجتماعية. ولفّهم ديناميكيات الصراع في الشرق الأوسط يجب دراسة بعض الأطر البديلة. التي توفر رؤية أشمل لطبيعية لطبيعة الصراع في المنطقة.

٢- دور الأمننة في تصوير الطائفية كتهديد:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالكثير من المميزات والتي تجعلها محط أطماع القوى الكبرى، نظرا لموقعها الاستراتيجي، وما تملكه من موارد طبيعة ضخمة إذ تشكل احتياطيات الطاقة جزء كبير من قوة ونفوذ هذه

[1] نفس المرجع ٤

[2] نفس المرجع٥

[3] علي، عادل عنتر. "نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاجن نحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة." مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، أبريل 2022، الصفحات 1-37.
[رابط](https://jocu.journals.ekb.eg/article_229984_f0c1ca23888e55d84579adc2a463387b.pdf).

المنطقة إذ أنها تملك اكثر من ٥٠% من نفط العالم واحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي[1]، فيرجح بعض الدارسين أن معظم نزاعات المنطقة تدور في فلك الطاقة وتأمين هذه الاحتياطيات الضخمة من النفط و الغاز الطبيعي، رغم امتلاك هذا التحليل بعض الوجاهة فهو لا يعطي صورة واضحة لإبعاد اكثر منطقية. فهذا التحليل يختزل جميع النزاعات بكونها فقط تدور في فلك الطاقة وتأمينها. فلطالما ارتبطت الصراعات في الشرق الأوسط بعوامل اقتصادية واستراتيجية، ولعل أبرزها السعي للسيطرة على مصادر الطاقة وتأمين طرق التجارة. يرى البعض أن التنافس على النفط والغاز يمثل الدافع الأساسي للنزاعات في المنطقة، خاصة مع الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها دول مثل العراق والخليج وإيران.

ومع ذلك، فإن هذا التفسير لا يبدو كافيًا لتفسير جميع الصراعات، إذ أن هناك نزاعات نشأت في دول لا تمتلك احتياطيات كبيرة من الطاقة، مثل سوريا ولبنان. علاوة على ذلك، فإن بعض القوى المتنافسة في المنطقة، رغم اختلاف مصالحها في قطاع الطاقة، وجدت نفسها في تحالفات متقاربة بناءً على اعتبارات أخرى. بناءً على ذلك، ظهر تفسير اخر يعزو هذه الصراعات إلى البُعد الطائفي[2]، خاصة عند النظر إلى طبيعة العنف في دول مثل سوريا ولبنان واليمن والعراق وإقليم كردستان. في هذه المناطق، غالبًا ما تُستخدم الطائفية كأداة في الصراع السياسي والعسكري، مما ساهم في تكريس فكرة أن النزاع في الشرق الأوسط هو صراع بين السنة والشيعة. ومع ذلك، فإن هذا التفسير أيضًا ليس شاملًا، إذ أن الطائفية ليست المحرك الوحيد لهذه النزاعات، بل تُوظَّف أحيانًا كأداة لتحقيق أهداف سياسية أوسع.

وفي هذا السياق يقول غريغوري غوس أستاذ العلاقات الدولية في كلية بوش للخدمات الحكومية "ثمّة افتراض غير معلن في حجة الطائفية وهو أن هذه الصراعات قديمة، وبالتالي، هي أبعد من الحلول السياسية، ولكنها ليست كذلك. لقد عاش المسلمين السنة والشيعة في وئام لسنوات عديدة في التاريخ الإسلامي أكثر من

[1] (أبورحمة، منير موسى)موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط*. 2020. https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2020/09/موقف-إيران-كقوة-تعديلية-في-ميزان-القوى-الجديد-في-الشرق-الأوسط-2.pdf.

[2] يعرّف ياسين الحاج صالح الطائفية بأنها "مركّب عمليات صراعيَّة متعددة الجوانب تتكون فيها الطوائف كفاعلين سياسيين متنازعين بدرجات متفاوتة"، أما نيكولاس فان دام، فيعرف الطائفية إجرائياً في كتابه "الصراع على السلطة في سوريا" فيقول: إن الطائفية هي "التصرف أو التسبب في القيام بعمل بدافع الانتماء إلى مجموعة دينية معينة". يعرّف برهان غليون الطائفية على أنها "الاستخدام السياسي للدين"، ثم يضيف في سياق آخر أن "الطائفية هي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها". بينما يكتب أسامة المقدسي في سياق تقديمه للترجمة العربية لكتابه "ثقافة الطائفية" أن الطائفية برزت "بوصفها تعبيراً مميزاً عن نوع معين من أنواع المساواة (ويقصد المساواة بين الأقليات والأكثرية) التي كانت هي ذاتها نتاجاً لتقاطع الإصلاح العثماني والتدخل الغربي والفاعلية المحلية". أما ماهر مسعود فيعرف الطائفية بقولة: إن الطائفية هي ظاهرة اجتماعية، سياسية، تاريخية، تأسست على التمييز استناداً إلى الهوية الدينية والأصل المذهبي.

سنوات الخصام. لم تكن محاور الصراع في الشرق الأوسط في الماضي القريب بين السنة والشيعة. لم تقم الحرب العربية الباردة لأسباب طائفية، بل أيديولوجية[1]".

ومن خلال تحليل غريغوري، يمكن فهم أن الصراعات الحالية في الشرق الأوسط تمثل امتدادًا للحرب العربية الباردة-وفق تفسيره-، حيث ساهمت نهاية الحرب الباردة في خلق فراغ استراتيجي في المنطقة، مما أدى إلى إعادة تشكل التحالفات والصراعات وفق معطيات جديدة. ومع ذلك، فإن تفسير الصراعات بمنظور طائفي قد يكون تبسيطًا مفرطًا، كما يتضح من الحرب الأهلية اللبنانية، التي غالبًا ما تُوصف بأنها حرب طائفية بين المسلمين والمسيحيين، رغم أن الدين لم يكن العامل الوحيد في تحديد التحالفات. فقد وجد السنة والشيعة اللبنانيون أنفسهم، في كثير من الأحيان، في نفس الصف بناءً على المصالح السياسية المتغيرة، مما يعكس تعقيد المشهد السياسي الإقليمي وعدم اقتصاره على الانقسامات الطائفية وحدها. وفي حرب الخليج الأولى تم تصدير هذه الحرب من قبل العرب على أنها حرب بين القومية العربية والفارسية، ولذلك فقد أثرت خصائص السياسات الحالية، وليس الأحقاد القديمة، على هذه الجولة الأخيرة من التوترات بين السنة والشيعة، حيث إن هذه الخصائص من الممكن أن تتغير وفق خصاص النظام الفرعي من التحالفات إلى العدوات.

ولذلك تعمل عدسة الطائفية في الإفراط في تبسيط ديناميات الصراع الإقليمي. لكن إذا كانت الطائفية مجرد تبسيط مفرط لديناميات، فما الذي يفسر حضورها القوي في الخطاب الأمني والسياسي في المنطقة؟ هنا يبرز دور مدرسة كوبنهاجن التي طورت إطار نظري يصف كيفية انتقال المسألة من كونها غير مسيّسة او مجرد قضية تدور في فلك السياسة العامة إلى أن تصبح في نطاق السياسات الطارئة، عن طريق (نظرية الأمننة) (Securitization Theory) وهي نظرية تصف الميكانيزمية التي تعمل بها عملية الأمننة تلك العملية التي تبدأ من استلام المؤمن للخطر مروراً بتصديره للجمهور المستهدف على أنه تهديداً وجودياً إلى مرحلة التغذية العكسية وتقويم تلك العملية على عدت خطوات ومنها[2].

[1] (غريغوري, 2014)

[2] محمود، خالد وليد. (2022). الأمننة في العالم العربي: مقاربة نظرية في ضوء مدرسة كوبنهاجن. مجلة دراسات شرق أوسطية، 5(10)، 34-11. استرجع من https://www.centerfs.org/files/2022/12/1-Vol.5-No10a-11-34.pdf.

١-ظهور أمر يرتقي لمستوى الخطر .

٢-تقدير المؤمن لدرجة الخطر فإذا ارتأى أن هذا الخطر ليس بمقدوره أن يهدد الأمن فسيدرجه ضمن عمليات عدم الأمننة[1]،ولكنه إذا قدر أنا هذا الخطر من شأنه أن يشكل خطراً جسيما صار اللبنة الأولى في باقي عمليات الأمننة التالية، وهي:

-تحويل الخطر الجسيم إلى تهديد وجودي.

-تطويع العوامل المهيئة وتسخير العوامل المحفزة لاستقبال الجمهور لهذا الحدث على أنه يمثل تهديداً وجودياً.

-استقبال وقبول الجمهور المستهدف للتهديد والاعتراف بوجوده.

-تقدير المؤمن لحجم التهديدات الوجودية أو الحدث المؤمن.

-شرعنة المؤممن كافة الأساليب غير التقليدية المستخدمة للتعامل مع هذا التهديد.

-تصدير الحياة السياسية في الدولة للجمهور على أنها تشهد ظروفاً استثنائية وتخضع لحالة الطواري[2].

وفق هذه الخطوات يمكننا تفسير حضور الطائفية القوي في الخطاب السياسي والأمني في المنطقة، على سبيل المثال في الأزمة السورية ٢٠١١م كانت الاحتجاجات تطالب النظام السياسي بإصلاحات سياسية واقتصادية وكانت ايضاً حركة شعبية[3]، ولكن مع ذلك استخدم النظام الخطاب الطائفي لحماية نفسه عبر تحويل هذه الاحتجاجات إلى تهديد وجودي، عن طريق تصدير هذا الخطاب للجمهور وهو أنّ هذه الاحتجاجات نابعة من جماعات سُنية تهدد الأمن الداخلي بينما تم تصدير النظام العلوي على أنه الحامي الوحيد من هذا التهديد الوجودي. ومن هذه النطقة أنتقل النزاع الشعبي إلى نزاع طائفي عبر تصدير النظام الطائفية في خطابته حيث تم تبرير القمع العسكري باستخدام الطائفية كعامل أساسي مهدد لأمن واستقرار الدولة[4].

[1] عدم الأمننة او اللاأمننة هي الوجه الآخر لنظرية الأمننة، وهدف اللاأمننة هو نصرة من يكونون ضحايا عمليات الامننة حال الأقليات و المهاجرين وغيرهم.

[2] نفس المرجع٨

[3] ينظر هنا(https://www.reuters.com/article/world/--idUSCAE75J0HA/?utm_source=chatgpt.com)

خطاب الرئيس السوري السابق: في هذا المجال يطرح سؤال أو تعليق أو رأي. هل الحل سياسي ام امني.. او يطرح بان الحل الامني فشل فاذن على الدولة ان تسير باتجاه الحل السياسي. الحقيقة ان وجهة نظرنا ان الحل سياسي المشكلة بشكل اساسي هي مطالب سياسية مطالب اقتصادية مطالب اجتماعية.

[4] ينظر هنا.https://youtu.be/rYXGefllkZA?si=SWcUtVL9f5anR50c

ويتضح مما سبق أن محورية الطائفية في الخطاب السياسي والأمني في الشرق الأوسط ليست نابعة من كونها محرك أساسي لنشوء الصراع بل هي نتاج عملية "الأمننة" والتي عن طريقها يتم تصدير الطائفية للجمهور لإعادة صياغة التهديدات والسياسات العدوانية بما يناسب الموقف، ومع ذلك، فنفي الطائفية كعامل رئيسي لا يعني غياب دوافع اكثر محورية تقف وراء هذه الصرعات، من هشاشة الدول وضعف المؤسسات السياسية الى تاريخ التدخلات الأجنبية التي تلعب أدوارًا أكثر محورية في تشكيل وتطوير الصراع وإطالة أمدها. وفي هذا الصدد أناقش في الفصل الثالث تأثير التدخلات الخارجية على تقوية الانقسامات وزيادة هشاشة الدولة في الشرق الأوسط.

٣- تأثير التدخلات الخارجية على تقوية الانقسامات وزيادة هشاشة الدولة في الشرق الأوسط:

في هذا الفصل سأناقش كيف أثر التدخل الأجنبي على الصراع في الشرق الأوسط، مستعينا بذلك بنظرية المهيمن الإقليمي، وتعني هذه النظرية بأن المهيمن الإقليمي "هي الدولة الأقوى في منطقة جغرافية معينة، حيث تمتلك القدرة على فرض نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري على بقية الدول في الإقليم. أيضًا يسعى المهيمن الإقليمي على الحفاظ على تفوقه وضمان عدم تحديه من قبل قوى إقليمية أخرى. لذلك، فإن المهيمن الإقليمي لا يسمح بظهور مهيمن إقليمي آخر، سواء داخل إقليمه أو في الاقاليم أخرى، لأن ذلك قد يهدد ميزان القوى العالمي ويقلل من قدرته على فرض نفوذه".[1]

فالسؤال هنا، كيف أثر تدخل الولايات المتحدة بصفتها المهيمن الإقليمي على النصف الغربي من الأرض، على استقرار النظام الإقليمي في الشرق الأوسط؟ وهل ساهم هذا التدخل في تفاقم الأزمات بدلاً من حلها.

تصريح الرئيس السوري السابق: ما عانينا منه في هذه الحرب مرتبط بالتطرف الديني.. طبعاً هذا التطرف استحوذ على الاهتمام العالمي واكتسح الساحة بعد أحداث الـ11 من أيلول في نيويورك كما تعلمون.. وساهمت الوهابية.. العقيدة الوهابية والماكينة الوهابية في تكريس وتثبيت هذه الصورة وأصبحت كحقيقة.. وهي حقيقة بشكل أو بآخر.. حتى الإرهاب الموجود في سورية منشؤه ليس التقاليد والعادات السورية بل هو وافد ولكنه أصبح حقيقة في سوريا.. فإذاً هو منتج اجتماعي ولا يمكن أن تنجحوا في هذا العمل سواء في هذا المركز.. أو على شبكات الانترنت.. أو في مساجدكم.. أو في محاضراتكم إن لم تكن هناك معالجة موازية للثغرات التي أصبحت موجودة في هذا المجتمع والتي تنتج تطرفاً ليأتي الفكر الديني لكي يركب على هذا التطرف".

"نحن نتحدث ونعتبرها من البديهيات بأن مكافحة الإرهاب أو مكافحة التطرف أين تبدأ... تبدأ في الدين الصحيح.. ومتفقون على هذه الكلمة.. لكن أين نرى الدين الصحيح... لا يمكن أن نرى الدين الصحيح إلا في المجتمع السليم.. يجب أن نعرف هذه الحقيقة وننطلق منها"

[1] ميرشايمر، جون . "2012". مأساة سياسة القوى العظمى. ترجمة مصطفى محمد قاسم. الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود"

-الولايات المتحدة الأمريكية كقوة خارجية مؤثره في الصراع.

على الرغم من أن الولايات المتحدة تبنت نهجًا يتماشى مع نظرية "المهيمن الإقليمي" في سياستها الخارجية، فإن تدخلاتها في الشرق الأوسط قد أثارت جدلًا كبيرًا حول نتائجها، حيث يُفترض أنها لم تُسهم في تحقيق الاستقرار، بل على العكس، ساهمت في تفاقم الأزمات الداخلية وزيادة هشاشة بعض الدول في المنطقة.

وفي هذا السياق ويوضح جون ميرشهايمر طريقة تعامل المهيمن مع القوى التعديلية، حيث يأكد " أن المهمين الإقليمي لا يريد ولا يطيق ظهور أي مهمين إقليمي آخر، وما تستطيع فعله أمريكا هو اتباع سياسة خارجية تدخلية في المنطقة لكي تحافظ على مصالحها وتحد من صعود مهيمن إقليمي آخر للاستحواذ على مصالحها[1]".وبحسب تفسير"ميرشهايمر" فإن الولايات المتحدة سوف تردع أي محاولة هيمنة إقليمية على الشرق الأوسط وذلك على حساب مصالح دول الإقليم، ويكمل "ميرشهايمر" بوصف سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التدخلية في الشرق الأوسط بقول" أن السياسات الخارجية التدخلية الأمريكية التي بدأت منذ الحادي عشر من سبتمبر مروراً بالعدوان على العراق الي يومنا هذا هي سياسات فاشلة بكل المقاييس وتخريبية، وهذا نتيجة لعدم استطاعة أمريكا الهيمنة على المنطقة، وإن افترضنا جدلاً أنها مهيمنة على الشرق الأوسط لما كانت سياساتها غير متزنة[2]".

وما يثبت فشل السياسة الخارجية الأمريكية-كما وصفها ميرشهايمر- في الشرق الأوسط هو توافر مجموعة من العوامل التي اسفرت عن خلق شرخ في تماسك المنطقة، مما حفز القوى التعديلية لملء هذا الفراغ. وفي هذا السياق، تنافست القوى الإقليمية على فرض مشاريعها مستغلةً ما أصاب الدول من هشاشة أثر التدخل الأميركي.

فالتدخل الأمريكي في العراق م٢٠٠٣، كان هدفه الإطاحة بالنظام العراقي البعثي تحت ذرائع عدة، والتي، وفق التصور الأمريكي، يُفترض أن تمكن العراق من أن يصبح مهيمنًا إقليميًا، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف آراء المحللين حول مصداقية هذه الذرائع[3].

[1] شومان، ممدوح. "المهمين الاقليمي و محدودية هيمنتة: دراسة واقعية هجومية." 2016.

[2] شومان، ممدوح. "المهمين الاقليمي و محدودية هيمنتة: دراسة واقعية هجومية." 2016.

[3] تشير الكثير من التقارير عن أسباب عدة للغزو الأمريكي للعراق، وكان معضمها يدور في امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل و أسلحة كيماوية، وايضاً بسبب اضطهاد الأقليات.https://tnsr.org/2023/06/why-did-the-united-states-invade-iraq-the-debate-at-20-years/

ومع الإطاحة بالنظام، وتفكيك المؤسسات العسكرية والأمنية نتيجة للسياسات الأميركية،[1] مُهدت ارض خصبة للجماعات ومليشيات خارج نطاق القانون وذلك في ظل غياب نظام سياسي يحتكر العنف-الدولة الرادعة-، وفي هذا السياق، "أصبح العراق محوراً رئيسيًا للمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران.[2]".

فقد استغلت القوى التعديلية-أيران- ما أصاب الدولة العراقية من هشاشة أثر تفكيك مؤسساته السياسية و العسكرية.[3] فالتدخل الأجنبي هنا ترك فراغاً امنياً استغلته إيران وبعض الجماعات ذات الطابع الديني المسّيس لخلق لعبة جديدة من توازن القوى عبر أنشاء ما يسمى "بالهلال الشيعي"، من خلال ربط أيران بالعراق و وصولاً إلى الشام، وهو ما أزم أزمة هشاشة الدولة في العراق من خلال، المحاصصة الطائفية ، وعند النظر للعراق قبل عام ٢٠٠٣م لا نجد تواجد يذكر للجماعات المسلحة سوى فيلق بدر في الثمانينيات، وعلى العكس بعد عام ٢٠٠٣م نجد مجموع الجماعات المسلحة "يفوق ٦١ فصيل.[4]".

ووفقًا لنظرية الأمننة، لم يكن تأثير هذا التدخل مقتصرًا على الأبعاد العسكرية أو السياسية فحسب، بل تم تأطير هذه الدول كمصادر تهديد ضمن الخطاب الأمني الأمريكي، مما شرعن التدخلات الخارجية باعتبارها ضرورية لحماية الأمن الإقليمي والدولي. ونتيجة لذلك، لم يؤدِ التدخل إلى تحقيق الاستقرار، بل ساهم في تفكيك المؤسسات الرسمية وإعادة تشكيل السلطة وفق أسس هشة.

وهنا يتضح أن السياسة التدخلية الأمريكية شابها بعض القصور، إذ لم تتمكن من ترجمة هيمنتها الإقليمية على الشرق الأوسط بفعالية.[5] يعود ذلك إلى أن نظرية "المهيمن الإقليمي" تقوم على عدة ركائز، وليس على القوة العسكرية وحدها، بل تعتمد على مزيج من الحوافز المادية والمعنوية، مع تحقيق توازن دقيق بين الإكراه والطواعية، وبين الممارسة المباشرة وغير المباشرة للقوة. وفي هذا السياق، يمكن القول إن اعتماد

[1] ينظر هنا، الدستور الأميركي للعراق.https://reliefweb.int/report/iraq/law-administration-state-iraq-transitional-period

[2] Center for Strategic and International Studies (CSIS). (2012). The real outcome of the Iraq war: U.S. and Iranian strategic competition in Iraq. Retrieved from https://www.csis.org/analysis/real-outcome-iraq-war-us-and-iranian-strategic-competition-iraq

[3] Katzman, K. (2014). Iran is still the main foreign power in Iraq. ISPI. https://www.ispionline.it/en/publication/iran-is-still-the-main-foreign-power-in-iraq-121476

[4] إبراهيم، ف. (2018). إيران ومستقبل الميليشيات المسلحة في عراق ما بعد داعش. مجلة رصانة.

[5] المقصود هنا أن الولايات المتحدة لم تتمكن من ترجمة تفوقها الإقليمي إلى نفوذ فعّال ومستدام في الشرق الأوسط. وفق نظرية المهيمن الإقليمي، كان عليها أن تمنع صعود مهيمن إقليمي آخر عبر إرساء التوازن أو تمرير المسؤولية، وهو ما لم يتحقق بشكل كامل على أرض الواقع.

الولايات المتحدة بشكل أساسي على القوة العسكرية، دون توفير الأطر المؤسسية أو الاقتصادية التي تضمن استدامة نفوذها، حال دون تحقيق لم تخلق حالة من "الاستقرار تحت الهيمنة"، بل ساهمت في تعميق أزمة الهشاشة، مما أدى إلى فراغات أمنية استغلتها القوى الإقليمية. إذ خلف التدخل الأجنبي- المقصود هنا الولايات المتحدة الأميركية- معضلة أمنية في منطقة الشرق الأوسط[1].

إذ رأينا بعد سقوط بغداد، سباق تسلح لم تشهده المنطقة من قبل، وانفجار بؤرة من الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، وكانت ردة فعل دول المنطقة إزاء هذه المعضلة صراعًا جيوسياسيًا يقوم على التعبئة الطائفية. ومن أسباب هذا الصراع الدولة الهشة التي تسمح للدول العدوانية بالتدخل، أضافة إلى الخلل في ميزان القوى الذي دفع جميع دول المنطقة في دوامة من الصراعات، إذ وجدت بعض الدول ذات التوجهات التوسعية مثل ايران، وتركيا، والكيان الصهيوني المحتل، فرصة في التوسع في منطقة الشرق الأوسط في ظل الخلل الناتج عن المعضلة الأمنية، الذي كان بسبب السياسة الأمريكية في المنطقة.

إذ أن اغلب الدول المذكورة انفاً لديها نزعة مفرطة في إحياءً "الهيمنة الإمبراطورية الجشعة"(Empire Greedy hegemony)، "إذا تكاد لا تخلوا مشاريع هذه الدول من حُلمٍ إمبراطوري، او مجد تاريخي تريد إحياءه."[2]وهكذا يمكننا الآن أن نفهم أن السبب الرئيس وراء العديد من الحروب الإقليمية في الشرق الأوسط هو اختلال توازن القوى الذي عمق أزمة هشاشة الدولة الناتج عن التدخلات الأجنبية، ما دفع دول المنطقة نحو سياسات متناقضة تبرز فيها مشاريع الهيمنة الإمبراطورية الجشعة، التي تسعى بعض الدول الكبرى مثل إيران وتركيا والكيان الصهيون لتحقيقها.

وفي ظل الصراع الإقليمي وتعدد المشاريع الإمبراطورية لدول مثل إيران وتركيا والكيان الصهيوني، استطاعت المملكة العربية السعودية التكيف مع هذه المتغيرات عبر سياسة تصفير المشاكل، ما مكّنها من تفادي تداعيات الصراعات المباشرة التي فشلت القوى الأخرى في تجنبها. وفي المقابل، خلف التدخل الأمريكي فراغًا أمنيًا وأزمات متشابكة في المنطقة، ما جعل الصراع الإقليمي الحالي بيئة معقدة تشترك فيها جميع القوى. هذا الإطار يمهد لفهم كيفية تعامل المملكة وإيران مع هذه المتغيرات، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل التالي.

---

[1] يصف البرفيسور "جون ميرشماير" جوهر المعضلة الأمنية على أنها " :**معظم الخطوات التي تتخذها أي دولة لتعزيز أمنها الخاص ستضعف بالضرورة من أمن الدول الأخرى**

[2] الزغول، محمد، "استعادة الاستقرار في الشرق الأوسط: مقاربة تطبيقية لنظريات استقرار الهيمنة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تم استعادته من هنا-https://epc.ae/ar/details/featured/astiesa-aliastiqrar-fi-alsharq-al-awsata-muqaraba-tatbiqiya-linazariat-aistiqrar-alhaymana-.

٤- السعودية و إيران وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي نموذجاً:

تزامن توقيع الاتفاق السعودي-الإيراني في بكين في مارس 2023م تحولات جيوسياسية عميقة في الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي سادت فيه ردود فعل متباينة من الغرب، كان أغلب التحليل منصبًا على الأبعاد الجيوسياسية والأمنية للاتفاق، متغافلًا عن الدور المعقد للمصالح الداخلية والخارجية التي حركت هذا الاتفاق. من جهة، شهدت العلاقة بين السعودية وإيران تطورًا ملحوظًا منذ عام 2015م، حيث كان هذا التطور غير المتوقع مستندًا إلى رؤية استباقية من المملكة[1].

إن تزايد تأثير إيران في الدول العربية مثل اليمن، العراق، ولبنان، إضافة إلى سياسة الاحتواء الأميركية لأيران، قد أسفرت عن تغيرات كبيرة في التوازن الإقليمي. هذا الاحتواء، الذي تمثل في تقليص الدور الأمريكي في المنطقة، خلق بيئة جديدة شكلت تحديات وفرصًا جديدة للدول الإقليمية. في هذا السياق، قررت المملكة العربية السعودية أن تقوم بتعديل سياستها تجاه إيران بشكل يتجاوز الاحتكاك العسكري المباشر إلى تحركات دبلوماسية تركز على تطبيع العلاقات مع طهران بشكل يحد من تهديداتها الأمنية عن طريق ركيزتان وفقاً لما طرحة أبو قاسم وهي[2]:

١.مواجهة المد الإيراني في المنطقة: في عام ٢٠١٥م،توقفت أيران عن توسيع نفوذها العسكري في اليمن وهو ما تزامن مع العمليات العسكرية السعودية لدعم الحكومة اليمنية ضد الحوثيين المدعومين من ايران. كان هذا الصراع جزءًا من صراع أكبر بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة[3].

٢.الدبلوماسية: بعد عام ٢٠٢١م، شهدت العلاقات السعودية-الإيرانية تحولًا بارزًا، حيث أجريت مفاوضات في العراق أسفرت عن العودة التدريجية للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مارس ٢٠٢٣م،

[1] أبو القاسم، محمود. تحولات السياسة السعودية تجاه إيران: الدوافع والسمات ونتائج السياسات. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 1445 هـ https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2023/08/دراسة-تحوُّلات-السياسة-السعودية-تجاه-إيران.-الدوافع-والس%D9%90%D9%8Eمات-ونتائج-السياسات.pdf

[2] ينظر هنا:https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2023/08/ دراسة-تحوُّلات-السياسة-السعودية-تجاه-إيران.-الدوافع-والس%D9%90%D9%8Eمات-ونتائج-السياسات.pdf

[3] أبو القاسم، محمود. تحولات السياسة السعودية تجاه إيران: الدوافع والسمات ونتائج السياسات. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 1445 هـ، المصدر نفسه.

برعاية الصين. هذا التغير في السياسات يعكس تحولًا في تفكير المملكة حول كيفية التعامل مع التهديدات الإيرانية. من التركيز على المواجهة العسكرية إلى اعتماد نهج دبلوماسي شامل يهدف إلى استقرار المنطقة[1].

وتُظهر هذه الركيزتان تأثيرًا بارزًا على مسار العلاقة الثنائية بين الرياض وطهران، حيث تم الانتقال من مرحلة القطيعة والتصعيد إلى مرحلة التفاوض والبحث عن سبل التعاون المشترك، ما يعكس تحولًا في الاستراتيجية الإقليمية للسعودية. إذ مهدت هذه الخطوات لفرص جديدة للحد من التوترات الإقليمية من خلال الدبلوماسية الموازية مع القوة العسكرية، مما ساعد المملكة على تعزيز استقرارها الإقليمي.

إحدى النتائج الرئيسية لهذا الصراع الإقليمي التاريخي هو ظهور المناطق الإقليمية المتشابكة أمنيًا، وهي نظرية طورتها مدرسة كوبنهاجن للعلاقات الدولية، التي تركز على أن الأمن في مناطق معينة من العالم لا يمكن تحليله بشكل منفصل عن باقي المنطقة. بمعنى آخر، تُشكل التهديدات الأمنية في منطقة معينة جزءًا من شبكة مترابطة من الأمن الإقليمي، بحيث يتأثر استقرار دولة في تلك المنطقة بشكل مباشر بأمن الدول المجاورة لها. وهذا يمثل حالة من التداخل والاعتماد المتبادل بين الدول في المناطق المتوترة[2].

في الشرق الأوسط، يمكن اعتبار الصراع القائم بين المملكة العربية السعودية وإيران جزءًا أساسيًا من هذه المناطق الإقليمية المتشابكة أمنيًا. ففي ظل تدخلات إيران في دول مثل اليمن، العراق، وسوريا، ورفع حدة التوترات بين الرياض وطهران، بدأت المنطقة تُظهر ديناميكيات جديدة في التفاعلات الإقليمية. كان لهذه التدخلات دور كبير في تعميق الانقسامات بين القوى الإقليمية، مما جعل التوترات تتصاعد بسرعة، ولعلّ ما يعكس هذا التوسع هو التغير في توازن القوى الإقليمي وظهور شرق أوسط جديد يتمثل في الانقسامات الطائفية المسيسّة والانقسامات السياسية.

إن عودة العلاقة السعودية الإيرانية إلى المسار الدبلوماسي في عام 2023م قد شكلت لحظة مفصلية في تغيير قواعد اللعبة الأمنية في الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي حاولت فيه القوى الكبرى فرض توازنات أمنية على المنطقة، نجد أن الصراع بين الرياض وطهران قد أعطى زخمًا لتشكيل آليات جديدة للاستقرار، لاسيما في ظل تنامي القلق من فقدان الدول الإقليمية الثقة في قدرة القوى العالمية على فرض الاستقرار في المنطقة.

---

[1] أبو القاسم، محمود. تحولات السياسة السعودية تجاه إيران: الدوافع والسمات ونتائج السياسات. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 1445 هـ، المصدر نفسه.

[2] محمود، خالد وليد. (2022). الأمننة في العالم العربي: مقاربة نظرية في ضوء مدرسة كوبنهاجن. مجلة دراسات شرق أوسطية، 5(10)، 34-11. استرجع من https://www.centerfs.org/files/2022/12/1-Vol.5-No10a-11-34.pdf.

تاريخيًا، يمكن الرجوع إلى العديد من الحروب والصراعات التي شكلت وجه الشرق الأوسط، مثل حرب الخليج الأولى عام 1980م، حيث كانت المنطقة قد انقسمت على أسس طائفية وقومية وسياسية، وهو ما انعكس على الأمن الإقليمي. في حرب الخليج الثانية عام 1990م، تفاقمت الانقسامات الإقليمية بشكل أكثر وضوحًا، مع تدخل القوات الدولية في المنطقة. وكذلك في عملية عاصفة الحزم عام 2015م، كانت السعودية قد قادت التحالف العسكري ضد الحوثيين في اليمن، ما دفع إلى مزيد من تقسيم المنطقة أمنيًا.

في هذا السياق، لعبت عملية الأمننة دورًا محورياً في تشكيل الاستجابات السياسية والاستراتيجية لإيران تجاه هذه الحروب. فأيران لم تكتفي فقط بتأطير هذه الصراعات بكونها تهدد امنها القومي فقط، بل وظفت أيضًا البعد الطائفي في بعض الحالات لتعزيز سرديتها السياسية وتبرير تدخلاتها الإقليمية. فمن الحرب العراقية-الإيرانية، التي صورتها إيران كحرب وجودية ضد نظام بعثي معادٍ للتشيع، مرورًا بحرب الخليج، حيث أمنت التدخل الأمريكي كتهديد للمنطقة، وصولًا إلى الصراع في اليمن، حيث استخدمت الخطاب الطائفي لإضفاء الشرعية على دعمها للحوثيين، برزت الأمننة كأداة رئيسية في استراتيجيتها الإقليمية.

خاتمة:

ورغم أن الطائفية تبدو في ظاهرها كمحرك رئيسي للصراعات، إلا أنها في الواقع تُستخدم تكتيكيًا من قبل بعض الدول كأداة لإشعال النزاعات وتحقيق مكاسب سياسية أو استراتيجية. فهي ليست سببًا أصيلًا للصراعات بقدر ما تُوظَّف عند الحاجة لتأجيج التوترات، بينما تبقى خاملة أو غير مؤثرة في فترات الاستقرار والسلم. هذا التلاعب بالبُعد الطائفي يساهم في إطالة أمد الأزمات الإقليمية، ما لم تتغير طبيعة المصالح والاستراتيجيات التي تدفع بهذا الصراع إلى الواجهة. لذلك إغفال الأسباب الحقيقة وتصدير الطائفية كمسبب حقيقي للنزاع ما هو إلا إغفال لواقع الصراع في الشرق الأوسط، إذ ما استمرّت الدول الهشة في الشرق الأوسط الذي يكمن سببها في التدخل الأجنبي لن ينتهي الصراع في الشرق الأوسط. ولكن مع التقدم الملحوظ للقوى الإقليمية في عقد مباحثات دبلوماسية، والاستغناء التدريجي عن القوى العالمية كركيزة أساسية لدعم الاستقرار في الشرق الأوسط، من الممكن أن نشهد فجر جديد للشرق الأوسط يعتليه تكامل إقليمي.

في هذا السياق، يمكن أخذ النموذج السعودي-الإيراني الذي ابتعد عن السياسات الموجهة المباشرة من القوى العالمية، والعمل على حل منازعتهما وفق أولويات المنطقة الاستراتيجية، هذه الاستراتيجية الجديدة لا

تعكس فقط الإرادة الإقليمية بل تعكس أيضاً إدراك المنطقة بأن الاستقرار لا يمكن أن ينبثق من مهيمن إقليمي يحرص على إقصاء أي قوة منافسة، ولو تطلّب الأمر التضحية بمصالح شركائه الإقليميين.

قائمة المراجع:

- غريغوري، غ. (٢٠١٤, يوليو). مركز بروكينجز الدوحة. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة بروكينجز.
- أبورحمة، منير موسى)موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط*. 2020. https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2020/09/موقف-إيران-كقوة-تعديلية-في-ميزان-القوى-الجديد-في-الشرق-الأوسط-2.pdf.
- الزيدي، رشيد عرة ياس، وهيمن رؤوف سلام. "الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن". مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 5، العدد 3، كانون الأول 2022. متاحfhttps://www.centerfs.org/files/2022/12/1-Vol.5-No10a-11-34.pdf
- علي، عادل عنتر. "نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاجن نحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة." مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، أبريل 2022، الصفحات 1-37.

https://jocu.journals.ekb.eg/article_229984_f0c1ca23888e55d84579adc2a463387b.pdf)[رابط].الزغول، ٥.محمد.(٢٠٢٢، فبراير). مركز الإمارات للسياسات. استعصاء الاستقرار في الشرق الأوسط: مقاربة تطبيقية لنظرية "استقرار الهيمنة"

- حرب اليمن ١٩٦٢، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز.
- بنان، طلال. (2022). انحسار توازن الرعب وعودة نظام توازن القوى. آراء حول الخليج.
- Chomsky, Noam. World Orders, Old and New. Pluto Press, 19948.
- شومان، ممدوح. "المهمين الاقليمي و محدودية هيمنتة: دراسة واقعية هجومية." 2016.
- مركز الدراسات الدولية والإقليمية في جامعة جورجتاون، قطر. (2023). الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير: خلفية المشروع ونطاقه. متاح على: https://cirs.qatar.georgetown.edu/ar/research/research-initiatives
- /الدول-الضعيفة-في-الشرق-الأوسط-الكبير/خلفية-المشروع-ونطاقه-26/

- محمد، أحمد همام. "مظاهر فشل الدولة في أفريقيا: بالتطبيق على ليبيا." مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 19، العدد 18، أبريل 2023، ص. 192-216.
- https://jocu.journals.ekb.eg/article_295367_a321d2b4fa3fee6db0195cd78dafffae.pdf
- Tim Dunne & Steve Smith. "International Relations Theories: Discipline and Diversity". Chapter 4 .Structural Realism. Oxford University press. Third edition, 2013. p80
- مقلد، السيد مصري. (2012). السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- مريشامر، جون. (تأليف). (2021). مأساة السياسة القوى العظمى. ترجمة د. مصطفى محمد قاسم. - جامعة الملك سعود - الرياض.
- رابطة العالم الإسلامي (2023). تحوُّلات السياسة السعودية تجاه إيران: الدوافع والسمات ونتائج السياسات (https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2023/08/دراسة-تحوُّلات-السياسة-السعودية-تجاه-إيران.-الدوافع-والس%D9%90%D9%91مات-ونتائج-السياسات.pdf).
- ماتي، سزالي(٢٠٢١)، الأنظمة الصغيرة في الشرق الأوسط:بديل مفاهيمي نظري للدول الصغيرة في المنطقة غير الغربية، ميسلون للثقافة و الترجمة و النشر، أيول/سبتمبر ٢٠٢١
- بنان،طلال(٢٠٢٢)، الانخراط في التكتلات الإقليمية يرفع كفاءة الدولة في التصدي لتحديات الأمن و التنمية، آراء حول الخليج.
- وحدة الدراسات الإيرانية، المنطلقات المذهبية للمشروع الجيوسياسي الإيراني، مركز الإمارات للسياسات(٢٠١٤)
- فتحي،ابوبكر، الصراع الإيراني-السعودي فيما بعد 2011م، رصانة، (٢٠٢٣)
- مصطفى، عبدالرؤوف، محمد، فراس، المشروع الجيو-سياسي الإيراني والأمن الإقليمي، رصانة،٢٠٢٢
- إبراهيم، فراس. (2018). إيران ومستقبل الميليشيات المسلحة في عراق ما بعد داعش. مجلة رصانة.
- الغنيمي، عبدالرؤوف.(٢٠١٨).مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية. مجلة رصانة
- الغنيمي، عبدالرؤوف. إلياس محمد.(٢٠٢٢) المشروع الجيو-سياسي الإيراني والأمن الإقليمي. رصانة
- الدسوقي،أبو بكر.(٢٠٢٣).الصراع السعودي الإيراني فيما بعد٢٠١١.رصانة

أمن الدولة.. بين اتجاهات ادراك التحدي واساليب المواجهة

State Security: Between Trends in Perceiving the Challenge and Methods of Confrontation

ا.د. حيدرعلي حسين (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق)

Haider ali hussien (College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Iraq)

مستخلص:

تصنع الدول أمنها وتسخر إمكاناتها ومواردها لحمايته وضمان ديمومته، كونه يجسد اولوية متقدمة من الأولويات الاستراتيجية. ونتيجة لسمة التعقيد التي يتسم بها الامن وبسبب تطور مفاهيمه، اتسع نطاق إدراكه نحو مديات تجاوزت المجالات العسكرية نحو مجالات بمفهوم شامل متعدد الاوجه.

وبما ان الدول تضع مرتكزات امنها وتحدد اتجاهاته وتضبط حركة العناصر المكونة له والمؤثرة فيه بما يتلائم مع اهدافها وعقيدتها ومصالحها بالدرجة الاساس، **فهي تتأثر بعوامل فاعلة تسهم في تحديد مسارات ادراكها الامني مما يمكنها من صياغة استراتيجياتها للمواجهة والتصدي.**

كلمات مفتاحية: أمن ، أمن الدولة ، تحديات ، ادراك ، أنماط الاستجابة.

Abstract:

States create their own security, harnessing their capabilities and resources to protect and ensure its sustainability, as it embodies a top strategic priority. As a result of the complexity of security and the evolution of its concepts, its scope has expanded beyond military domains to encompass a comprehensive, multifaceted concept.

As countries establish the foundations of their security, determine its directions, and control the movement of its constituent elements and those that influence it in a manner that is consistent with their goals, doctrine, and interests, they are influenced by effective factors that contribute to determining the paths of their security awareness, which enables them to formulate their strategies for confrontation and resistance.

Keywords : Security, State Security, Challenges, Perception, Response Patterns.

مقدمة :

تشهد البيئة الامنية الدولية تطورات متسارعة فيما يتعلق بمكونات الامن وابعاده وتحدياته وكيفية مواجهتها، مما يجعل موضوع الامن وصيانته وتحقيقه في مقدمة الاولويات التي يضعها صانع القرار في الدولة على راس اولوياتهم الاستراتيجية، اذ تسخر له الإمكانات وتستجمع الموارد اللازمة للتعامل مع انماط من التحديات وعلى وفق ادراك يستوعب هذه التحديات ويحدد مصادرها ومسبباتها والمساحات التي تستهدفها في بنية امن الدولة ومن ثم يضع رؤيه محددة لكيفية الاستجابة لها ومواجهتها .

الملاحظ ان معظم الاتجاهات التي تعنى بالأمن قد ركزت جل جهدها في تحديد الامن وعناصره ومكوناته من اجل صناعة منظومة امن متكاملة، في حين ضلت معرفة التحديات ومستوياتها وأنماطها، بل ومكوناتها والاهم من ذلك كله ادراكها بعيدة عن البحث والدراسات المتخصصة .

وهنا يأتي الإدراك بالمرتبة الأولى من بين آليات مواجهة التحدي، وعلى هذا الأساس فان القول بان (الادراك هو عملية مهمة تدخل في دراسة معطيات الامن الوطني، ويترتب عليها وضع اسس التفاعل مع ما يتم فهمه من تحديات) يحظى بدرجة عالية من الصحة والقبول.

بما ان التحديات بدأت تأخذ أنماطا ومستويات متعددة لا سيما تلك التي تصنف ضمن التحديات غير التقليدية، فان مهمة الادراك والمواجهة اصبحت من العناصر المهمة التي اخذت تتطور وتتسارع في صيرورتها واخذت تتكون في سياقات جديدة لتواجه التحديات بأطر مختلفة.

من خلال الدراسة والاطلاع تكونت لدى الباحث اتجاهات من الادراك عبر توظيف مناهج الاستقراء ومقتربات التحليل لطبيعة هذه التحديات والتي اخذت تشمل معظم القطاعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي تتحدد ضمن اطار بنية الدولة ومرتكزاتها، لتصل إلى مدركات ومعتقدات الشعب والمواطن، وبالتالي بات من الضرورة الملحة ان تركز الجهود البحثية والاستشرافية عليها لفهمها وتوضيحها وبناء القدرات اللازمة للاستجابة لها من خلال الادراك الصحيح .

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته، فهو مدخل لدراسة وتفسير التحديات ومدى تأثيرها في امن الدولة، كما تنبع اهميته من منظور تفسير الادراك والاستجابة اي كيفية فهم التحدي ومن ثم مواجهته ، ولا يفوتنا ان نذكر ان الموضوع يحظى بأهمية متنامية لأنه يرتبط بالأساس بأمن الدولة وضمان

سلامته وعدم تعرضه للمخاطر ، كما ان الشي المهم في هذا الموضوع هو الية المواجهة ونوعيتها التي تمكن دوائر صنع القرار الامني من التصدي والتعامل مع انماط التحدي .

أهداف البحث: يهدف البحث الى تقديم رؤية حديثة لطريقة ادارة التعامل مع التحديات التي تواجه أمن الدولة، بالاعتماد على تفسيرات حالة الأمن ومدى استقراره ، كما يهدف البحث إلى تقديم نماذج لأساليب الاستجابة للتحدي من خلال فهم مجالات الاستهداف .

اشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في التعرف على العلاقة بين ادراك ومعرفة التحديات التي تواجه امن الدولة بمكوناتها وانماطها ومساحات استهدافها، وبين أساليب واتجاهات المواجهة الأمنية اللازمة.

فرضية البحث: كلما تكون ادراك الدولة لمصادر التحدي وانماطه بشكل صحيح، كانت بالمقابل اجراءات المواجهة اكثر فاعلية في الاداء.

منهج البحث: اعتمد البحث على منهج مركبة في الطرح استندت الى توظيف المنهج الاستقرائي للانتقال من العام الى الخاص اي من حالة الامن الوطني كبنية نحو فهم تحديات أمن هذه البنية وأساليب مواجهتها، فضلا عن استخدام المدخل الوصفي التحليلي لتفسير مجموعة من المعطيات التي تحيط بالحالة الأمنية للدول .

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى محورين، ناقش الأول تركيبة أمن الدولة موضحا أهم التحديات وطريقة ادراكها عبر اتجاهات محددة . في حين عالج المحور الثاني والذي جاء تحت عنوان أنماط الاستجابة ، طريقة مواجهة الدولة لتحديات الأمن وسبل مواجهتها .

المحور الأول : أمن الدولة .. التحديات و اتجاهات الادراك

يقع الإدراك ضمن أولويات فهم هيكلية المواجهة أو الاستجابة للتحديات، ومن هذا المنطلق يمكن أن نشير وفي استنتاج أولي إلى أن الادراك الصحيح لمستويات وأنماط التحدي يمنح دوائر صنع القرار الأمني في أعلى مستويات المسؤولية في الدولة القدرات والآليات اللازمة لإنتاج استراتيجية أمنية رصينة تنقسم إلى محاور يعالج كل منها مجالا محددا من مجالات الأمن الوطني، كالمجال السياسي، والاقتصادي، والاعلامي، والاجتماعي وغيرها، ويجعل الأمن الوطني الشامل في قمة الأولويات الوطنية، والذي يتضمن أمن الوطن والمحاور المكونة له، وحماية استقرار الدولة والمجتمع، من خلال توفر القدرة على تحقيق الترابط المنهجي بين مكونات بنية الأمن الوطني الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والإدارية، والصحية، والتعليمية، والغذائية، والمائية، والادراكية ، والقيمية ، والرقمية وحمايتها من مختلف المخاطر.

وبعد الادراك الصحيح القائم على عناصر الفهم والمسؤولية والاستشارة الصحيحة، وتوفر الادوات المتخصصة للتعامل والتحليل الدقيق، تأتي مهمة الادارة، أي ادارة الأمن الوطني من جهة وادارة مواجهة التحدي من جهة اخرى، وهذه الادارة هي بالأساس نوع فني متخصص من انواع الادارة، تقوم على مجموعة قواعد تتوفر في منهجية الإدارة العامة، غير أن أسلوب الإدارة المعنية بالأمن الوطني ولما تحظى به من خصوصية على مستوى دورها المهم والمرتبط بالدولة والمجتمع وخارجه يمنحها سمات وخصائص منفردة تتعلق بطريقة الآداء والتطبيق التي تتسم بالسرية وضرورة الاستدامة والتواصل، مما يفرض عليها الابتعاد عن الوقوع في الخطأ وتجنب سوء التقدير، ومن ثم العمل على اختيار شخصيات بعقليات كفؤة وخبرات متميزة لإدارة الأمن الوطني عبر اليات واساليب متطورة تستند إلى ورؤى شاملة وتقانة عمل متقدمة من اجل حماية المقدرات الوطنية والتصدي للتحديات وتامين سلامة الدولة ضد مسببات الخطر[1]. وبهذا الصدد يقودنا الحديث عن ادارة الامن نحو حديث متطور يسير باتجاه القول بإدارة التحديات من خلال الاستجابة والتعامل وكل هذا المسار لا يتكون بوضعه الصحيح دون توفر الادراك الصحيح.

وهنا ينبغي توظيف الادراك بغية تحليل التحديات التي تتطلب فاعلية في التعامل الذي لابد ان ينطلق من استراتيجية بإبعاد امنية تستند الى نظرة واقعية شاملة تحدد التحديات ومدى علاقتها وتأثيرها بالأمن.

وفي سياق الحديث عن الإدراك ومدى أهميته في تحديد مستويات وأنماط التحديات التي تواجه امن الدولة، تجدر الاشارة الى ان هذا الادراك لا يأتي بصيغة واحدة ومحددة فقط وإنما له هو الأخر أنماط واتجاهات في ما يقدمه من وظيفة، اذ يمكن ان يكون على وفق نمطين الأول إدراك جزئي بنطاق محدود يتعامل مع التحدي القائم المشخص فقط من اجل توفير متطلبات الاستجابة والمواجهة التي تأتي هي الأخرى على وفق أنماط وسنأتي على ذكرها لاحقا ، أما النمط الثاني فهو ادراك موسع يحيط بأنماط التحدي ومستوياته. ومن خلال هذه الأنماط وتكونها في الذهنية الامنية يمكن تحقيق قدر من الاستجابة الصحيحة في مواجهة التحديات وتحقيق استجابة صحيحة لها .

[1] محمد بن عبدالله الغيث، مفهوم وصياغة وإدارة الأمن الوطني.. بمنظور إستراتيجي شامل، http://www.al-jazirah.com/2019/20190507/ar9.htm تاريخ الزيارة : 12/ 2024كذلك ينظر: ابراهيم عبد القادر محمد ،التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الاردني ، في الفترة من 1999-2013دراسة حالة ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2013، ص 6

اولا: نمط الادراك الجزئي

يتبلور الادراك في الذهنية بالاستناد الى عدة عوامل منها ما هي حسية ومنها ما يتمثل بالتكون التدريجي للحدث ومعرفته. وبصدد الحديث عن ادراك تحديات الامن في كل دولة، ومن خلال تراكم الصورة الذهنية واهميته، يمكن تقديم صياغات تحليلية بنطاق تفكير يبتعد قليلا عن المعتاد في البحوث التي تعالج القضايا المستجدة والتي تعتمد على المصادر وتكون اسيرة افكار الكتاب والمؤلفين، دون وجود قدرة على الاستنباط والتحليل وتحقيق العصف الذهني الذي يستنهض الافكار ويحولها إلى معطيات للبحث والدراسة. وهذا الاتجاه في الكتابة البحثية ينتج عن قلة المتوفر من الدراسات التي تعالج افكار محددة، أو نتيجة للطروحات الكلاسيكية التي تعتمد على النطاق المعروف من المعلومات دون الخوض في تفاصيل جديدة ، وتكون عبارة عن توثيق لما سبقها من دراسات.

وفي هذا الجانب يمكن ان نضع مؤشرات محددة لبعض نتاجات التفكير في الصياغات الادراكية التي تكون جزء من هيكلية المواجهة الامنية للتحديات التي يتعرض لها امن الدولة.

في هذا الاطار يمكن القول أن هذا النمط من الإدراك او ما يمكن تسميته (بمسار الإدراك الجزئي)، يتكون تجاه مستوى محدد او نمط معين من التحديات التي تواجه امن الدولة، وعلى اساس هذا المسار او النمط تأتي اساليب المواجهة التي تقتصر على اداء مرحلي او مجتزأ ، كما قد يتكون هذا النمط الادراكي (الجزئي) او المحدود تجاه تحد دون غيره، مع وجود مجموعة من التحديات في ان واحد. اذ تكون الادراك لأنماط ومستويات التحدي المنظورة والمشخصة فقط دون القدرة على تجاوز هذه الرؤية الجزئية للتحديات المتكونة في مستويات أخرى، كالإرهاب وما ارتبط به نتيجة لمحدودية القدرة على تكون الادراك المتكامل، بسبب قصور الامكانات المتاحة، وعدم كفاية الخيارات التي توفر بيئة ادراكية صحيحة تتضمن معرفة مؤشرات التحدي واتجاهات استهدافها ودرجة الخطر التي تشكلها على امن الدولة الوطني، فضلا عن ضعف المؤسسات التي تتولى مسؤولية صناعة الأمن على وفق فلسفة تضعها الدولة مع اضطراب استراتيجيات موائمة السياسات لتطوير الادراك الامني وسبل المواجهة.

فالإدراك في هذا الشأن اقتصر على مستوى او نمط محدد كادراك التحديات السياسية الداخلية دون ادراك متكامل للعوامل المغذية لعدم الاستقرار السياسي على سبيل المثال، وهذا يعني ان الدولة يقف أمام تحديات ثقيلة تحتاج في أغلبها إلى قابلية ادراكية متجددة تنتج حلولا خلاقة وإبداعية لتجاوزها. وهذا النمط

من الادراك يتمثل بفهم ومعرفة تحديات السياسة الخارجية، دون ادراك كاف لتحدي الوحدة الوطنية، أو ادراك منطقي لتحدي تكرار الأزمات الاقتصادية وأسبابها[1].

وهناك حالة ادراك اخرى مهمة يمكن ان تكون من التحديات الخطيرة، والتي تتمثل في قصور الادراك لتحديات الاستهداف الادراكي أو الحرب الادراكية، التي تنتج تحديات الوعي الاجتماعي والتأثير على الراي العام وعمليات الاغراق المعلوماتي للتأثير على المتلقين لخلق رأي عام معاكس داخل الدولة والمجتمع[2] ، وهنا يكون الادراك محدودا على جزء واحد او تحد واحد فقط دون ادراك كامل لمجموعة التحديات المنبثقة عن هذا النمط.

وفي ضوء التطورات التي تشهدها الدول في قطاعات الامن وحمايته، واليات التعامل وادراك تحدياته فضلا عن التطورات الكبيرة على مستوى المخاطر التي يتعرض لها امن الدولة ، بات لزاما على المتصدين للموضوع الامني ومؤسسات اتخاذ القرار أن تضع سياقات جديدة ومحددة تحاكي هذا التطور وتدرك سلوكيات الاستهداف واهدافه وتضع على وفق ذلك رؤية موسعة للتحديات ومدياتها ونتائجها، حتى يتكامل نمط الادراك ليشمل ويحيط بالتحدي بشكل كامل .

وعلى هذا الاساس من الرؤية لم يعد الامن وكأنه سياق تقليدي او ضرورة مرحلية تصنعها الدولة من خلال ما تملكه من موارد تقوم على القيم الثابتة والمصالح والاهداف غير النوعية، والتي تحددت في مراحل متعددة في ضوء امتلاك القدرة على التخطيط وضمان الحصول على القوة العسكرية وادامتها بعدها ضمانة الامن. فمدلولات الأمن والتحديات المستحدثة لا يمكن ان تنحسر بالقوة فقط، وهذا ما يفسر ظهور مبادئ واستراتيجيات امنية ،أهمها الادراك الأمني واستراتيجية الوقاية والتأهب الوطني للمخاطر، وهذا يعني أن افتراض الدولة الآمنة، والحديث هنا عن العراق يتطلب ان تمتلك الدولة مفاتيح فاعلية أمنها الشامل، الذي يجب أن يكون على درجة عالية من الفاعلية والاقتدار[3] ، وهذا الاقتدار يتولد من مستوى مرتفع من الادراك الذي لا يقتصر على المحدودية التي تعيق الاحاطة بمعظم التحديات وتضع اساليب مواجهة جديدة وناجحة.

[1] ينظر: زهير جمعة المالكي، العراق وتحديات 2017، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم البحوث، 2017، على الرابط: https://www.bayancenter.org/2017/01/2912/ تاريخ الزيارة 12/ 2024

[2] ينظر: الحرب الادراكية الاسرائيلية الاساليب والادوات ، مركز الاتحاد للابحاث والتطوير، 9/ حزيران / 2023 على الرابط : https://apa-inter.com/static/media/uploads تاريخ الزيارة : 2025/1

[3] منعم صاحي العمار ، شيماء تركان صالح ، الامن الوطني العراقي ومكافحة الارهاب ،دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 61، ص 38

وبالعودة للإدراك الجزئي، فان استمرار اعتماده في الاداء الامني للدولة يعني قصور القدرة على الفهم الواعي للتحديات المستجدة أو غير المنظورة وصعوبة بل غياب امكانية التعامل معها أو تحجيمها فضلا عن تراجع امكانية توظيف عناصر المواجهة التي تكون موجودة وغير مفعلة وتأسيس فرق الاستجابة الامنية وبالذات في اطار تنامي مخاطر التحديات السيبرانية[1] على سبيل المثال.

وهنا تأتي أهمية الوعي الامني الذي يقود نحو تكون الادراك الصحيح المتكامل، فالوعي الامني اولا يعني أسلوب وقائي يسعى إلى تحقيق التأثير في سلوك الأفراد والجماعات وتوجيهها نحو الحفاظ على أمن المجتمع. اي هو ادراك للظروف الأمنية المحيطة وتكوين اتجاه عقلي إيجابي نحو الموضوعات الأمنية العامة بالمجتمع[2] . ومن خلال تحقق هذا الوعي يتولد الادراك الذي يحدد بشكل واسع التحديات ويؤطرها ضمن مجالات التصدي والاستجابة ورسم السياسات الامنية وتعزيزها .

ولابد من الاشارة إلى أن الادراك المحدود او الجزئي لا يعني عدم القدرة على مواجهة التحديات، بل ينبغي على مستويات التفكير الاستراتيجي الأمني تكوين ادراكات اوسع لاتجاهات التحدي الجديدة لحماية الدولة ووجودها في ضوء جملة التحديات التي ذكرناها، مما يعني ضرورة توسيع نطاق الادراك الامني وتحقيق اجماع وطني لما هو رئيس أو ثانوي من التحديات المدركة ومن ثم القيام بالمراجعة الاستراتيجية لبنية الامن ومدى تأثرها بالتحديات.

ثانيا: النمط الموسع

تتطور مفاهيم الأمن بشكل مضطرد وتبرز في ضوء هذا التطور مفاهيم مخالفة تماما للمفاهيم التقليدية له، مما أوجد جدلا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له[3]. وبما أن المفاهيم تضمنت ابعاد جديدة ومختلفة فأن تحديات الأمن هي الأخرى شهدت تطورا نوعيا وكميا، اذ تعددت هذه التحديات واتسع نطاق تأثيرها مما يتطلب وجود ادراك شامل يستطيع الاحاطة بها واحتوائها.

---

[1] ينظر: باسم علي خريسان، العراق وتحدي الفضاء السيبراني : قراءة في مؤشر الامن السيبراني العالمي، كتابات ، 28-2-2020، على الرابط : https://kitabat.com تاريخ الزيارة 2024/11

[2] ينظر: عبير محمد فوزي نوفل ، الوعي الامني لدى عينة من رجال الشرطة ، المجلة العلمية لكلية رياض الاطفال ، جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، العدد الرابع ، المجلد الرابع ، 2018 ، ص 250،

[3] الصادق جراية ، تحوّلات مفهوم الأمن في ظلّ التهديدات الدوليّة الجديدة، جامعة الوادي ، العدد ، 8 ، 2014، الجزائر، ص 17.

فمعظم الدول في الوقت الحاضر باتت تولي مسألة الأمن أهمية خاصة، على اعتبار أن التهديدات متنوعة الأشكال ومختلفة المصادر أصبحت تمس أمن الفرد وأمن المجتمع، وهو ما أصبح يعني المساس بأمن الدولة خصوصاً وأن التطورات المعاصرة على مستوى المنظومة الاجتماعية والسياسية في الدولة لم تعد تقبل بمفهوم الامن على أساس أمن بقاء النظام السياسي أو امن الحكومة بقدر ما أصبح يقوم على الأمن الشامل كنظرية واجبة التحقق[1].

وهذا يطرح اهمية الادراك الموسع لنمط التحدي وأبعاده. فهذا الإدراك ينبغي أن تضعه دوائر القرار الأمني على سلم أولوياتها عند مواجهة التحديات.

ولابد من الاشارة إلى أن المعالجات الأمنية للتحديات شهدت تطورا نحو اتساع قاعدة الادراك المتحقق فهناك تشكل لإدراك شبه شامل لأنماط التحديات في المنظومة الأمنية من خلال تصنيفها ومن ثم العمل على تفكيكها والتعامل معها.

وضمن الرؤية المعاصرة التي تتضمن استراتيجية لتحقيق الأمن ومواجهة التحديات عبر ادراكها الواسع، تأتي أهمية أن تكون هذه الرؤية ببعدها المستقبلي أيضا، مما يعني الظروف المناسبة والامكانات والموارد بهدف تأمين الدولة وبما يدفع المخاطر باختلاف أبعادها.

لذا وفي هذا السياق يمكن القول أن ما يقدمه الادراك الشامل من مزايا يمكن أن توفر للدولة القدرة على تحليل التحديات التي تمس جوهر أمنها بأبعاده المختلفة واقتراح السياسات العامة البديلة التي تكفل مواجهة هذه المخاطر والتهديدات بكفاءة وقدرة على التنفيذ، وتحديد الفرص الكامنة في المستقبل والتي يمثل استثمارها لتعزيز قدرات الدولة[2].

وهذا النمط من الإدراك بقوامه الشامل المستقبلي يتسع لحدود معرفة تحديات مهمة تتعلق بالمصادر التي تمثل عناصر قوة الدولة الاستراتيجية، كتحديات القوة الكامنة وتحديات تراجع قيمة الدولة، فضلا عن تحديات معطيات القوة الجيوبولتيكية.

وفيما يخص نمط الإدراك الشامل لتحديات أمن الدولة، فإنه إذا ما توفر وإن كان نسبيا كما أشرنا فإنه يمكن من الإحاطة بالتحديات الناجمة عن التطورات التي تحدث في إطار البيئة الداخلية والخارجية للدولة،

[1] ينظر : عماد مؤيد المرسومي، نحو بناء استراتيجية للأمن الوطني: دراسة في إدراك التهديد المستقبلي، مجلة جامعة ديالى، آذار 2022، ص4.

[2] عماد مؤيد جاسم المرسومي، مصدر سابق ، ص 7.

والتي تكون متنوعة وضمن مستويات مختلفة، ولهذه التحديات القدرة على التأثير السلبي في تنفيذ أهداف الاستراتيجية كونها تقف بالضد من الغايات المراد الوصول إليها، ومثال ذلك ضمان ديمومة الأمن المائي وحماية الصناعات الاستراتيجية، وبناء القوات المسلحة. كما ان الإدراك الموسع وبعيد المدى يتضمن استشراف التحديات المستقبلية وقابليتها على التطور والاستمرار مثل التهديدات التي تمس البعد السياسي الداخلي من خلال مؤشرات ومعطيات الحاضر التي تنذر بوقوع الخطر المستقبلي حتى وإن كان منظور كالقدرة على ضبط حركة وسلوكيات الفواعل غير الحكومية وتحقيق استقرار حقيقي، والتأهب الدائم لمواجهة تداعيات الازمات المركبة وتحولها الى معضلات. فضلا عن ان هذا النمط من الادراك يحقق القدرة على تكوين جزء من متطلبات التفكير الاستراتيجي المستقبلي عموماً بعدة خطوات وهي تقدير الخطر وماذا ستكون عليه طبيعة التحدي ومن ثم ترتسم ملامح المواجهة على وفق حجم ونطاق التحدي وأثره[1].

أن هذا الإدراك بما يتمخض عنه من مخرجات تساهم في تكون الصورة الواقعية للتحديات التي تواجه الامن ، ويعبر من جانب اخر عن وجود تفكير استراتيجي متطور، ولكن يجب ان يقترن نتاج هذا الادراك بأداء حقيقي، وبذلك يكون الادراك الشامل احد مقومات الأداء الأمني الاستراتيجي الذي تتبناه الدولة في مواجهة التحديات.

المحور الثاني : استراتيجيات الاستجابة

تختلف استراتيجيات وأساليب الدول في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة بحسب طبيعة التحدي ومستوى الخطر الذي يمثله. فالدول مع خصوصية في تجاربها الامنية تواجه هذه التحديات بأساليب واستجابات تتوزع بين استجابة المواجهة والتصدي الحازم، واستجابة بنمط اخر تتمثل بالتكييف مع التحديات وتطويقها ومن ثم اختراقها وتفكيكها.

اولا :استجابة المواجهة

عند وضع استراتيجية لمواجهة التحديات التي تستهدف بنية الامن الوطني في الدولة، ينبغي النظر في عدة عوامل، منها تحديد التحدي، وهو الخطوة الأولى ويمكن أن يشمل ذلك تحديات الامن السياسي والاقتصادي

[1] محمد عبد الغفار ، التخطيط الاستراتيجي وأهميته للأمن الوطني والإقليمي، صحيفة الوطن ، البحرين ، 7/ نوفمبر / 2013، على الرابط : https://elections.alwatannews.net/article

والهجمات الإلكترونية، أو التحديات التي تواجه الامن المجتمعي الداخلي . وتأتي المرحلة الأخرى وتتمثل في تقييم المخاطر، اذ تحدد هذه المرحلة إجراء تقييم المخاطر لتحديد احتمالية كل تهديد وتأثيره المحتمل[1].

فضلا عن إدارة الثغرات الأمنية اذ ان تحديد نقاط الضعف ومعالجتها يعد أمرا بالغ الأهمية لتقليل مخاطر التحديات الأمنية[2].

ولابد من الاشارة إلى أن زيادة التعقيد في التحديات الأمنية أدى إلى تعدد وتطور الأساليب المستخدمة في المواجهة، أي نوع الاستجابة على وفق نمطه ومستواه. وتعد استجابة (التصدي القوي) التي تعتمد على زخم القدرة على المواجهة واختراق التحدي واتجاهات استهدافه وتحطيم مكوناته من أهم أساليب الاستجابة للتحديات والذي ينفذ من خلال مجموعة خطط تتضمن أهداف محددة تتم بوسائل علمية وعملية لمواجهة ما هو قائم فعلاً من تحديات فضلا عن أن تبني هذا الأسلوب من الاستجابة يتضح أيضا في الوقاية من تحديات يحتمل حدوثها بشكل مماثل ومعالجة أسبابها بحزم قبل أن تصل إلى مستويات متقدمة في مواجهة الأمن الوطني للدولة. وهذا يعني أن تبني استجابة المواجهة الصدامية، يتمثل في استخدام القوة وأدواتها من أجل تحقيق اكبر قدر من الضرر في جهة التحدي، كالتعامل مع الارهاب والجريمة والعدوان الخارجي وفي هذا المنحى من الاستجابة لابد أن تتوفر قدرة عالية تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، في مواجهة المصادر التي تسبب التهديد لها، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوة في الحاضر والمستقبل[3] ، أي توفر قدر من التمكن في مجال استخدام القوة، ولبلوغ هذا الغرض ينبغي على الدولة أن تستثمر موارد قوتها الرئيسية لتحقيق الاستدامة في الوقاية والمواجهة، وتحقيق الدفاع الفعال عن القطاعات التي تستهدفها تحديات الامن الوطني، لتكون غاية الأمن وأهدافه ووسائل تحقيقه ضمن الوظائف الاستراتيجية التي تسعى الدولة اليها، لذا فأن الدولة تسعى إلى تعظيم القوة والإجراءات المتعلقة بها كي لا تضع أمنها وبقائها في خطر[4].

[1] ما هي استراتيجية العراق لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية في المنطقة، على الرابط : https://www.ejaba.com/tag/

[2] الثغرات الأمنية: تحديد نقاط الضعف ومعالجتها في المخاطر البحتة، على الرابط : https://fastercapital.com/arabpreneur تاريخ الزيارة 9/ 2025

[3] نايف جراد، مخاطر الفساد على الأمن القومي واستراتيجيات المعالجة التشاركية، للمؤتمر السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام 2022 مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية (تكاملية...انتماء...مسؤولية...التزام)، على الرابط : https://www.pacc.ps/Events/conf/2022paper-drNayef.docx تاريخ الزيارة :2025/9

[4] قارن مع : سيد أحمد قوجيلي، الحوارات المنظومة واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر الثانية ، 2010 - 2011 ص 32

وفي هذا الاطار من المواجهة، فإن الدولة تتبنى مواجهة مستويات وأنماط محددة من التحديات عبر توظيف القوة، كمواجهة تحديات الارهاب عبر تدعيم القوات المسلحة وصنوفها ومحاربة الجماعات المتطرفة والعمل الاستراتيجي لامتلاك عنصر المبادرة في مواجهة هذا التحدي وما يتضمنه من عوامل اختراق وجهد استخباري وتوفير القوة الضاربة، وهذا ما يطرح وبقوة تحقيق (تخصيص المهام الأمنية)، عبر توزيعها على وفق مصدر ومستوى ونمط التحدي، مما ينتج جهات فاعلة جديدة لتحقيق الأمن، فضلا عن ذلك تتبنى الدول وضمن منظومتها الامنية للمواجهة، التركيز على الوقاية واستدامة التأهب العسكري والتدريب فضلا عن تطور القدرة على الاستجابة السريعة والمرنة، اذ تتطلب التحديات الأمنية الحديثة العمل بسرعة ومرونة، وعدم الاقتصار على الإجراءات التقليدية التي قد تكون غير كافية للتعامل مع ابعاد التحديات الجديدة ومنها سرعة الادراك وسرعة القرار وسرعة التنفيذ ، وهذا يرتبط بحجم التحدي ومداه وتأثيره مما يحدد شكل التصدي المطلوب وحجم الضربة اللازمة.

ولابد أن نشير إلى أن هذا الاتجاه من أسلوب المواجهة يتضمن الردع الفعال بالقوة، بواسطة توظيف القدرة على تحقيق تهديد مباشر للبيئة التي ينطلق منها التحدي، وهذا لا يتوقف على التلويح بالقوة العسكرية، وإنما التهديد بقوة فاعلة مواجهة تحدث تأثير ملموس من شأنها أن تردع أي أعمال يمكن أن تمس بأمن الدولة وهذا يتطلب تبلور رؤية حديثة تسير نحو صياغة استراتيجية مركزية في هذا الأسلوب قوامها التمكن من حماية العمق وتوفير الحماية للأهداف الهشة في الداخل والتي قد تكون عرضة لاختراقات كبرى في زمن مواجهة تحديات أخرى، وهذا الدفاع يتضمن إنشاء حلقات متعددة من خطوط الدفاع للحماية من التهديدات المحتملة، ولعل أبرزها التحديات السيبرانية، والاشاعة والتضليل الاعلامي والاختراق المجتمعي، مما يجعل من الصعب على التحدي تحقيق الاختراق، ولا يتوقف هذا عند مجال محدد بل أن هناك اسلوب مواجهة يتمثل بعنصر المفاجأة، والذي يتمثل بتحقيق ضربة مفاجأة تحبط التحدي وتفقده قوته واندفاعه كالمواجهة مع الاعلام أو الاستهداف القيمي أو استهداف المؤسسة العسكرية، فضلا عن المناورة واستخدام الحركات التكتيكية للتغلب على التحدي، لذا فان صياغة الأمن بهذا الاسلوب من المواجهة يتمحور في تحقيق إدراك للتحديات ورسم استراتيجية لترصين قوة الدولة المتاحة للدفاع والمواجهة ومن ثم توفير القدرة على مواجهة التحديات ببناء القوة وإعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات التي تتناسب معها.[1]

[1] ينظر: فضيل شريف اسيا ، البعد العسكري في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل الوضع الدولي الجديد، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 49

إن هذا الأسلوب من الاستجابة التي تعتمد على المواجهة يتطلب توظيف مجالات محددة تسهم في تعزيز قوة التصدي وهي بناء خطط الدفاع الوطني وهي تستند على تحليل وتقييم القدرات العسكرية الموجودة لدى الدولة وتحديث خطط مكافحة الإرهاب، كما وتسعى هذه الاستجابة الى تنسيق الجهود بين الجهات الأمنية والمخابراتية والعسكرية وخطط الاستخبارات الوطنية، وتهدف هذه الخطط إلى جمع وتحليل المعلومات الحكومية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، وتوفير الدعم الاستراتيجي لقرارات المواجهة ورد التحدي والتأثير المقابل في الطرف الأخر[1].

وعلى هذا الأساس من التفكير فإن عملية الاستجابة الفاعلة لتحديات الأمن ينبغي أن تضع خيارات التعامل مع التحديات في حيز التنفيذ بالشكل الذي يمكن الدولة من الاختيار بين البدائل والمناورة وسرعة الاستجابة، وهذا ما تحدده طبيعة البناء الفكري الاستراتيجي والعقائدي لمنظومة الأمن في الدولة، وطبيعة ادراك القيادات الأمنية لحجم التحدي ومقدار الخطر، وفلسفة الدولة في التعامل مع التحديات الامنية .

ثانيا: مسار استجابة التكييف والاحتواء

برز اتجاه حول مدى فاعلية تبني أسلوب المواجهة بالقوة في ضوء بروز تحديات أمنية جديدة وغير معهودة ومن الصعب تشخيصها بشكل سريع، ومع تطور طبيعة التحديات وتعدد وسائلها، شهد قطاع المواجهة الأمنية في منظومات التصدي الأمني الدولية تطورا مهما شمل التفكير الاستراتيجي الأمني ومستوى التخطيط والادراك، لذا نتج عن نمط التفكير الاستراتيجي الأمني اتجاه نحو صياغة تصورات جديدة للسياسات والاستراتيجيات الأمنية التي تتضمن أساليب مواجهة مختلفة تبتعد عن الرؤية الأمنية الصلبة التقليدية بالانتقال إلى مرحلة توظيف عناصر قوة أخرى في مواجهة التحدي، تهدف إلى تطويق التحدي واضعافه واحتواءه، من خلال استهداف مركزه وتحقيق اختلال في بنيته الداخلية، وهذا يعتمد بلا شك على مجموعة من العوامل التي تمكن المنظومة الأمنية من تحديد أسلوب المواجهة للتحدي كأن تكون مواجهة قوة أم مواجهة تكييف، ويمكن اختصار هذه العوامل في :

1- طبيعة التحدي : أبعاده وأنواعه.

2- مكان التحدي: أي اتجاهاته سواء كان مباشرا أو غير مباشر ومدى انتشاره وتأثيره .

[1] للمزيد ينظر: ما هي الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة التحديات المعاصرة، على الرابط: https://www.ejaba.com/tag تاريخ الزيارة 2025/7

3- زمان التحدي: تأثيره الحالي والمستقبلي، ومدى استمراريته وهل هو ثابت أو متغير.

4- درجة التهديد: قوته وخطورته.

5- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الامر الذي يتم في ضوءه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره.[1]

كل هذه الطروحات وما يتعلق بها من مقاربات المواجهة والاستجابة يرتبط بلا شك بالعقيدة الامنية للدولة التي لا يمكن أن تكون جامدة وغير مرنة لأنها يجب أن تحاكي تغير الزمن وتغير نمط التحديات وتحول عناصر الادراك وتطورها، فضلا عن تغير المصادر الأساسية لهذه العقيدة، كفواعل النظام السياسي أو تغير الايديولوجية والنسق العقيدي للدولة، وتغير التوجهات والأدوار وصناع القرار.

كما تحتاج العقيدة الأمنية التي تتضمن اختيار أسلوب المواجهة إلى مراجعة مستمرة وتعديل من أجل التكيف والاستمرارية خاصة في ضوء بروز تحديات وأخطار أمنية طارئة ومفاجئة.[2]

وتندرج تحت مسمى المواجهة بالتكييف والاحتواء لتحديات الأمن معطيات مهمة تتمثل في القدرة على فهم التحدي وتحليله والتعامل معه من خلال التكيف مع اتجاهاته وأهدافه والتحرك نحو إضعافه واختراقه من الداخل بواسطة المعلومات والاستخدام الفعّال للمخابرات ونظم المعلومات، إذ يعد جمع المعلومات وتحليلها الدقيق أحد أهم الأدوات في مواجهة التحديات الأمنية. فللمعلومات الصحيحة والدقيقة دور مهم في تحديد التحديات المحتملة والتكتيكات الأمنية اللازمة لمواجهتها[3]. وبذلك يمكن تطويق قوة التحدي واندفاعه وتحجيم قدرته في تحقيق أهدافه.

ومن أهم أمثلة هذا التصدي توظيف القوة الناعمة والأدوات المؤسسية كالتربوية والتعلمية، والثقافية والفكرية في نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والتعايش والهوية الوطنية التي تستخدم في مواجهة الافكار

[1] صباح باله، التهديدات الامنية ، الموسوعة السياسية ، على الرابط : https://political-encyclopedia.org/dictionary تاريخ الزيارة : 2025/8

[2] سليم بوسكن، العقيدة الامنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، 2019، الجزائر، ص 1340.

[3] عيسى الصوافي، صور الأزمات واستراتيجية الاحتواء وأساليب المواجهة، مركز رؤية 9-7-2017 الرابط: https://alroya.om/post/200821 تاريخ الزيارة 2025/9

المنحرفة والغريبة في المجتمعات المستهدفة، والتي تمثل أهم انواع التحديات التي تواجه الامن الاجتماعي في الدولة، من خلال تطويق دعوات التطرف والكراهية والعقائد المتطرفة[1].

كما تمثل أدوات المواجهة المرنة أو التكييفية فرصة سانحة للمنظومة الأمنية في الدولة لدرء أكبر قدر من التحديات التي تندرج تحت مسمى تحديات النمط الثاني، والتي تحتاج إلى تفسير وتحليل وتعامل خاص لا تؤدي القوة فيه جدوى مفيدة، وهنا تأتي أهمية إعادة النظر بمكونات البنية الأمنية وإعادة ترميم عناصر قوتها واستمراريتها، مما يسمح بمرونة أكثر في مواجهة التحديات من خلال التطويق والاحتواء[2].

خاتمة:

شكلت قضية الأمن أهم المحاور الرئيسة لدى صناع القرار في الدول، انطلاقا من ما تزامن معها من التحديات التي فرضتها مجمل التحولات السياسية والايديولوجية والاجتماعية التي تمر بها البيئة الدولية.

لقد افرزت جملة التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية العديد من التحديات والتي مثلت خطرا حقيقياً لأمن الدول كونها تمس بمكونات بنية الأمن وتستهدف قطاعات الدولة المختلفة وهذا ما جعل الهاجس الأمني بمثابة السمة لتوجهات هذه الدول في المجال الخارجي وأثر أيضا في صياغات سياساته الداخلية، وهذا ما يتطلب اتخاذ التدابير والسياسات الكفيلة لضمان مستويات مقبولة من الأمن والاستقرار.

ولابد من الاشارة إلى أن أمن الدولة في المرحلة المعاصرة يواجه جملة من التحديات تتنوع وتتحدد في إطار التحديات التقليدية والحديثة، والمستجدة والتي تكون بمستويات مختلفة وعلى درجات من التأثير والخطورة، فضلا عن أنماط من التحديات تتوزع بين أنماط مشخصة آنية قائمة وأخرى بنمط كامن تخرج عن إطار الادراك والتشخيص، والتي تعد من الأنماط الخطيرة، وهذا ما يحتاج، إلى التعامل مع هذا المستويات والأنماط برؤية مستحدثة تعالج بؤرة التحدي وتعمل على تفكيكه والتصدي له بوسائل مختلفة لا تعالج الظاهر من التحدي وإنما تستهدف بالمعالجة عمق التحدي ومصدره واتجاهاته ومفاعيله الأساسية حتى تتمكن دوائر التصدي الأمني من مواجهة التحديات وتحجيمها والحيلولة دون تحولها إلى خطر مباشر والحد من تأثيرها.

[1] خالد عبد الغفار البياتي، التطرف العنيف في العراق : التحديات ومضامين المواجهة، المركز الاوربي لدراسة مكافحة الارهاب والاستخبارات ، ايار 2020، على الرابط : https://www.europarabct.com

[2] المرونة الاجتماعية واستراتيجيات التكيف مع الأزمات، بيت الحكمة، على الرابط : https://www.baytalhikma2.org/how-to-improve-community-resilience/

وهنا تتبلور أساليب الاستجابة الامنية القائمة على عقيدة محددة توظف امكانات الدولة وتستجمع القدرة على مواجهة التحديات عبر مسارين، يتبنى الأول أسلوب المواجهة الصلبة أو مواجهة القوة في حين يتبنى المسار الثاني نمط مواجهة الاحتواء والتكيف، وكلا المسارين يهدفان إلى أبعاد خطر التحدي وصيانة الأمن وحماية بنية الدولة.

المصادر:

1-ابراهيم عبد القادر محمد ،التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الاردني، في الفترة من 1999-2013دراسة حالة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2013.

2- الحرب الادراكية الاسرائيلية الأساليب والأدوات، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، 9/ حزيران / 2023 على الرابط : https://apa-inter.com/static/media/uploads

3- الصادق جراية، تحوّلات مفهوم الأمن في ظلّ التهديدات الدوليّة الجديدة، جامعة الوادي، العدد، 8، 2014، الجزائر .

4- الثغرات الأمنية: تحديد نقاط الضعف ومعالجتها في المخاطر البحتة، على الرابط: https://fastercapital.com/arabpreneur

5- المرونة الاجتماعية واستراتيجيات التكيف مع الأزمات، بيت الحكمة، على الرابط: https://www.baytalhikma2.org/how-to-improve-community-resilience

6- باسم علي خريسان، العراق وتحدي الفضاء السيبراني: قراءة في مؤشر الامن السيبراني العالمي، كتابات، 2020-2-28، على الرابط : https://kitabat.com

7- خالد عبد الغفار البياتي، التطرف العنيف في العراق: التحديات ومضامين المواجهة، المركز الاوربي لدراسة مكافحة الارهاب والاستخبارات، أيار 2020، على الرابط : https://www.europarabct.com

8-زهير جمعة المالكي، العراق وتحديات 2017، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم البحوث، 2017، على الرابط: https://www.bayancenter.org/2017/01/2912/

9- صباح باله، التهديدات الأمنية، الموسوعة السياسية، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

10-سيد أحمد قوجيلي، الحوارات المنظومة واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر الثانية ، 2010 - 2011

11-سليم بوسكن، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، 2019، الجزائر

13-فضيل شريف اسيا، البعد البعد العسكري في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل الوضع الدولي الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011

14-عماد مؤيد المرسومي، نحو بناء استراتيجية للأمن الوطني: دراسة في إدراك التهديد المستقبلي، مجلة جامعة ديالى، اذار 2022

16-عيسى الصوافي، صور الأزمات واستراتيجية الاحتواء وأساليب المواجهة، مركز رؤية 9-7-2017 الرابط: https://alroya.om/post/200821

17-محمد بن عبدالله الغيث، مفهوم وصياغة وإدارة الأمن الوطني.. بمنظور استراتيجي شامل، http://www.al-jazirah.com/2019/20190507/ar9.htm

18-منعم صاحي العمار، شيماء تركان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الارهاب، دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 61.

19-محمد عبد الغفار، التخطيط الاستراتيجي وأهميته للأمن الوطني والإقليمي، صحيفة الوطن، البحرين، 7/ نوفمبر / 2013، على الرابط : https://elections.alwatannews.net/article

20-ما هي استراتيجية العراق لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية في المنطقة، على الرابط: https://www.ejaba.com/tag/

21-نايف جراد، مخاطر الفساد على الأمن القومي واستراتيجيات المعالجة التشاركية، للمؤتمر السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام 2022 مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية (تكاملية...انتماء...مسؤولية...التزام)، على الرابط : https://www.pacc.ps/Events/conf/2022paper-drNayef.docx

التحول الجيوسياسي العربي بعد الحرب على غزة

The Arab Geopolitical Transformation After the War on Gaza

الدكتور. ديداوي محمد أمين- المركز الجامعي البيض – الجزائر

Dr. Didawi Mohamed Amin – El Bayadh University Center – Algeria

Abstract:

The study provides a detailed analysis of the transformations that reshaped the Arab system following the Gaza War of October 7, 2023, focusing on how Arab governments reacted to the renewed confrontation between Palestinian resistance and Israel. The findings reveal a growing degree of instability and fragility in official Arab positions, accompanied by the inability to articulate a unified stance capable of exerting real strategic influence.

The study highlights that the expansion of normalization with Israel among some states has widened intra-Arab divisions and strengthened the dominance of narrow national calculations over the historic collective commitment to Palestine. It further demonstrates that internal rivalries and bilateral tensions have weakened political and security support for the Palestinians, diminishing the Arab system's leverage and reducing its deterrent capacity.

Moreover, the study examines shifting regional and global power dynamics, noting the emergence of non-Arab actors with increasing influence in shaping the conflict and regional order, often at the expense of Arab strategic relevance.

The study warns that these structural shifts risk turning the Arab system into a symbolic framework devoid of real effectiveness unless new mechanisms of coordination, reform, and collective action are activated.

مستخلص:

تقدّم الدراسة تحليلًا معمّقًا لطبيعة التحوّلات التي شهدها النظام العربي عقب حرب غزة في 7 أكتوبر 2023، مركّزة على كيفية تعاطي الأنظمة العربية مع المواجهة المفتوحة بين المقاومة الفلسطينية و الكيان الصهيوني، وتكشف المعطيات أنّ المواقف العربية اتسمت بدرجة عالية من التذبذب والهشاشة، مع غياب القدرة على بناء موقف جماعي قادر على فرض حدٍّ أدنى من التماسك السياسي.

وتبرز الدراسة أنّ تصاعد مسار التطبيع لدى بعض الدول عمّق فجوة العمل العربي المشترك، ورسّخ منطق الحسابات القُطرية الضيقة على حساب الالتزام التاريخي تجاه القضية الفلسطينية، كما تُظهر أنّ التنافسات الداخلية والخلافات البينية أدّت إلى تقليص مستوى الدعم السياسي والعسكري للفلسطينيين، وأضعفت قدرة العرب على ممارسة ضغط حقيقي يغيّر من موازين الردع.

وتحلّل الدراسة التحوّلات في التوازنات الإقليمية والدولية، التي شهدت دخول قوى جديدة إلى المشهد، وارتفاع تأثير الفاعلين غير العرب، ما زاد من انكشاف النظام العربي وأضعف موقعه التفاوضي والاستراتيجي، وترى الدراسة أنّ هذه التغيّرات البنيوية تهدّد بتحويل النظام العربي إلى إطار رمزي فاقد للأدوات الفعّالة ما لم تُستأنف مسارات الإصلاح والتنسيق والعمل التوافقي.

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة تحولات جيوسياسية عميقة، لم تقتصر على الأبعاد العسكرية والأمنية، بل شملت كذلك البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام العربي، وقد مثلت حرب على غزة الأخيرة منذ 7 أكتوبر 2023، نقطة فاصلة في مسار الصراع الفلسطيني–الكيان الصهيوني وفي تقييم قدرة الجامعة العربية على ممارسة دورها التاريخي، ليس فقط كمنصة جامعة للدول العربية، بل كضامن للوحدة القومية وحامي للقضية الفلسطينية، فهذه الحرب لم تكن مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين، بل كانت اختبارًا حقيقيًا للنظام العربي، وكشفت بجلاء هشاشة المنظومة العربية، وغياب القدرة على صياغة موقف عربي موحد، وسط صعود منطق التطبيع على حساب المشروع التحرري العربي، وتراجع الأولويات القومية أمام المصالح الأمنية والاقتصادية الضيقة لبعض الدول.

وفي هذا السياق، يظهر أن الجامعة العربية تواجه اليوم أزمة هيكلية وعميقة، لم تعد قادرًة من خلالها على فرض إرادتها أو تحريك السياسات الإقليمية، بل أصبحت مرآة لانقسامات الأنظمة، وللتفاوت بين المواقف

الرسمية للشعوب والمصالح القطرية للدول، إذ تتصادم المصالح الداخلية لبعض الأنظمة مع متطلبات القضية الفلسطينية، وتتعاظم الضغوط الدولية والإقليمية التي تسعى إلى إعادة ترتيب أولويات النظام العربي وفق منطق التبعية والتطبيع.

ومن منظور استشرافي، فإن حرب غزة تمثل لحظة محورية تعكس مدى ضعف القدرة العربية على إدارة الأزمات الكبرى، وتكشف عن عمق التحولات في توازن القوى الإقليمي، وعن الهيمنة المتزايدة للقوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة، على القرار العربي، كما أن الحرب لم تبرز فقط الفشل المؤسساتي للجامعة العربية، بل سلطت الضوء على تراجع المشروع التحرري الجماعي، وغياب استراتيجية عربية واضحة لحماية فلسطين وتعزيز الأمن القومي العربي المشترك.

وبذلك، يصبح التحول الجيوسياسي العربي بعد حرب غزة محورًا ضروريًا لفهم مآلات المنطقة، لتقييم مدى قدرة الجامعة العربية على استعادة دورها كإطار استراتيجي جامع، ولتحليل مسارات الانقسام الداخلي بين الأنظمة والشعوب، بين القطرية والقومية، وبين المصالح قصيرة المدى والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى، كما تتيح هذه التحولات النظر في السيناريوهات المستقبلية للنظام العربي، في ضوء صعود محاور إقليمية بديلة، وتزايد دور الشعوب العربية في الضغط على الحكومات لإعادة القضايا المركزية وعلى رأسها القضية الفلسطينية إلى صلب السياسات العربية المشتركة.

وفي ضوء هذه التحولات، يطرح السؤال المركزي:

كيف أثرت حرب غزة على بنية النظام العربي، وما انعكاساتها على دور الجامعة العربية واستراتيجيات الدعم للقضية الفلسطينية، في ظل تصاعد التطبيع العربي–الكيان الصهيوني وانحسار الإرادة القومية المشتركة؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- إلى أي مدى يعكس تراجع دور الجامعة العربية هشاشة النظام الإقليمي العربي؟
- كيف ساهم التطبيع في إعادة رسم موازين القوة العربية – الكيان الصهيوني ة؟
- ما السيناريوهات المستقبلية الممكنة للنظام العربي والقضية الفلسطينية بعد هذه الحرب؟

و للإجابة على هذه التساؤلات قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول : مسار الجامعة العربية بين القوة و التراجع

يشكّل مسار الجامعة العربية في تعاملها مع النزاع الفلسطيني – الصهيوني واحدًا من أهم مؤشرات التحول في النظام العربي، ليس فقط لكونه يمسّ قضية مركزية، بل لأنه يعكس مستوى التماسك الداخلي، والقدرة على صياغة موقف جماعي من قضايا الأمن الإقليمي، ومن خلال قراءة تحليلية عميقة واستشرافية يتضح أنّ مسار الجامعة العربية مرّ بتحولين كبيرين: الأول تمثّل في مرحلة القوة والانسجام والتماسك القومي، والثاني في مرحلة الانحدار والانقسام والتطبيع .

فمنذ تأسيسها، تعاملت الجامعة العربية مع الصهيونية باعتبارها خطرًا شاملًا على الأمة العربية والإسلامية، لا على فلسطين وحدها، وقد مثّلت قمة أنشاص عام 1946 اللحظة التأسيسية لهذا الوعي، حين اعتبرت الصهيونية مشروعًا عدوانيًا استيطانيًا يستهدف الوجود العربي برمّته، وأن مواجهته واجب قومي وديني[1]. ومنذ ذلك التاريخ، شكّلت الجامعة العربية إطارًا سياسيًا موحدًا لرفض الاعتراف الكيان الصهيوني أو التفاوض معها أو إقامة علاقات طبيعية، وهو ما تجسّد بوضوح في قرارات 1950 التي منعت أي صلح أو اتفاق ثنائي مع الاحتلال، وربطت ذلك بتعليق عضوية أي دولة عربية تخالف هذا الإجماع[2].

هذا الموقف العربي الموحد مثّل ذروة العمل العربي المشترك، وتجسيدًا لفكرة الأمن القومي العربي المشترك، الأمر الذي دفع الجامعة إلى إنشاء مكتب مقاطعة الكيان الصهيوني سنة 1951، كخطوة مؤسساتية لتجريم أي شكل من أشكال التعامل مع الاحتلال، وتنظيم المقاطعة الاقتصادية والسياسية.

وجاءت قمة الخرطوم سنة 1967 لتؤسس لمرحلة جديدة من الصلابة السياسية بعد نكسة حزيران فصدرت عنها اللاءات الثلاث : لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف، وقد شكّلت تلك القمة إعادة تأكيد على أنّ وحدة الموقف العربي هي الأساس في مواجهة المشروع الصهيوني.

لكنّ هذا الانسجام بدأ يتصدّع مع خروج مصر عن الإجماع العربي سنة 1979، وتوقيعها معاهدة كامب ديفيد، مما دفع الجامعة العربية لأول مرة في تاريخها إلى تنفيذ إجراءات عقابية قاسية شملت تعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة إلى تونس[3]،وقد اعتُبر هذا القرار ذروة القوة المعنوية والسياسية للجامعة العربية،

[1] مؤتمر القمة العربية ، قرار (03) ، القمة الأولى، أنشاص 29 -05-1946

[2] مجلس الجامعة العربية ، قرار (292) ، الدورة ع (12) ، ج 04، القاهرة ، 04-04-

[3] لمجلس الجامعة العربية ، قرار (3839) ، د ع غ ، بغداد 31-03-1979

التي أثبتت آنذاك قدرتها على فرض إرادتها الجماعية حتى على أكبر دولة عربية من حيث الوزن السياسي والديمغرافي.

غير أنّ هذا التماسك لم يدم طويلاً. فمنذ 1982، بدأت الجامعة العربية تنزلق تدريجيًا نحو خطاب التسوية والتفاوض، بدءًا من خطة الملك فهد في قمة فاس، التي مثّلت تنازلًا كبيرًا عن الموقف التاريخي العربي، وصولًا إلى تبني مبادرة السلام العربية سنة 2002، والتي كانت بمثابة الإقرار النهائي بأن العالم العربي لم يعد قادرًا على مواجهة الاحتلال الصهيوني، وأن التطبيع الجماعي أصبح خيارًا استراتيجيًا مقابل انسحابات جزئية لم تتحقق أصلًا.

وفي النظر السياسي، فإن مبادرة العربية عام 2002 لم تكن مجرد مبادرة سلام، بل كانت إعلانًا رسميًا عن انتقال النظام العربي من منطق "المقاطعة" إلى منطق "التطبيع"، وهو تغيير بنيوي تاريخي، فتح الباب أمام موجة التطبيع اللاحقة، وخصوصًا بعد الحراك العربي سنة 2011، الذي أضعف الدول المركزية، ومهّد لأنظمة تبحث عن الشرعية والدعم الغربي بأي ثمن.

وبذلك تحولت الجامعة العربية، من مؤسسة كانت تفرض العقوبات على من يتعامل مع ، إلى مؤسسة عاجزة عن إصدار بيان تنديد عندما تقوم دول عربية بالتطبيع العلني في 2020، بل أسقطت مشروع قرار فلسطيني يدين التطبيع، مما أدى إلى انسحاب فلسطين من رئاسة الدورة احتجاجًا وهذا التحول يعكس بوضوح انتقال النظام العربي من منطق "القومية" إلى منطق "القطرية"، ومن منطق "تحرير فلسطين" إلى منطق "تطبيع العلاقات."

وتتعمق الأزمة مع اتساع الهوة بين الأنظمة العربية وشعوبها، فالشعوب بقيت متمسكة بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية هوية وكرامة، بينما الأنظمة ، في جزء كبير منها، باتت ترى في الكيان الصهيوني شريكًا أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، الأمر الذي يضع الجامعة العربية في تناقض وجودي بين شرعيتها التاريخية وممارسات أعضائها.

ومع تطور السياق الدولي وهيمنة الولايات المتحدة بعد 1991، دخلت الجامعة مرحلة التبعية البنيوية للقرار الأمريكي، وهو ما جعلها تفقد قدرتها على إنتاج موقف مستقل، ولمّا غاب البعد القومي المؤسس، تحوّلت الجامعة إلى مجرد إطار بروتوكولي، فاقد للهيبة، عاجز عن فرض قراراته، وخاضع لميزان قوى الكيان الصهيوني غير المتكافئ داخل أروقتها.

ثم جاءت أحداث 7 أكتوبر 2023 لتكشف عمق الانهيار العربي، فالكيان الصهيوني الذي دخل مرحلة التطبيع الواسع،اتجه إلى ارتكاب أكبر عملية إبادة في تاريخ الصراع، مستندًا إلى يقينٍ بأن البيئة العربية منهارة، و أن الأنظمة المطبّعة باتت حليفة له فعلًا لا قولًا، وأن الجامعة العربية عاجزة عن اتخاذ موقف حقيقي، وأن العالم الغربي مستعد لتقديم غطاء سياسي كامل مهما بلغت وحشية الجرائم.

لقد مكّن التطبيع مع الكيان الصهيوني من الإفلات من أي مساءلة دولية، ومن تحويل الاحتلال إلى عملية "تاريخ طبيعي" لا يخضع للقانون الدولي، بل وجعل الفلسطينيين يظهرون كـ"طرف محلي" في نزاع داخلي، بعد أن كان صراعًا عربيًا-الكيان الصهيوني يًا. وقد أدى ذلك إلى تحييد الجبهة العربية، وتفكيك الإجماع القومي الذي كان سندًا استراتيجيًا للفلسطينيين[1]، ليتحوّل الصراع إلى نزاع فلسطيني – صهيوني معزول.

ومما يزيد الوضع تعقيدًا الانقسام الفلسطيني الداخلي، الذي أصبح جزءًا من حسابات التطبيع، إذ تحوّلت غزة إلى كيان مقاوم مستقل محاصر عربيًا ودوليًا، بينما تحولت الضفة الغربية إلى سلطة مكبّلة باتفاقيات أوسلو، منزوعة القوة، لا تقوى على حمل مشروع تحرري. وقد غذّت الكيان الصهيوني هذا الانقسام، واستثمرت فيه، ووجدت دعمًا ضمنيًا من الأنظمة العربية المطبّعة.

وفي المحصلة النهائية، أدى التطبيع إلى تحويل الأنظمة العربية من "خصم" للكيان الصهيوني إلى "شريك"، وإلى إغلاق المعابر، والتضييق على دخول المساعدات، ووقف الإسناد المالي، وصولًا إلى ملاحقة عناصر المقاومة في بعض الدول العربية تحت ذريعة "الإرهاب"[2]، في الوقت الذي تستقبل فيه الوفود الكيان الصهيوني ة استقبال الضيوف.

وبهذا، يتضح أنّ تراجع الجامعة العربية لم يكن نتيجة ظرف عابر، بل هو تحول بنيوي يعكس:

- تفكك النظام الإقليمي العربي.
- صعود مصالح الأنظمة على حساب المصالح القومية.
- تغير موازين القوى لصالح الكيان الصهيوني والولايات المتحدة.
- انكسار الإرادة السياسية المشتركة.
- وانهيار فكرة الأمن القومي العربي.

[1] عبد الحي، وليد. ،**التطبيع العربي–الكيان الصهيوني: اتجاهات المو اقف والتحولات البنيوية في النظام الإقليمي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، ص 55

[2] المرجع نفسه ، ص 58

إن الاستشراف السياسي يؤكد أنّ الجامعة العربية .إن استمرت وفق هذا المسار .ستتحول إلى مؤسسة بلا وظيفة، لا تتجاوز حدود إدارة الاجتماعات، وأن العلاقة الفلسطينية – العربية ستتجه نحو مزيد من التباعد، وربما نحو مرحلة تصبح فيها القضية الفلسطينية شأنًا "إنسانيًا" فحسب، لا شأنًا سياسيًا عربيًا.

لكن الاستشراف لا ينتهي عند حدود التشخيص، بل يفتح أفقًا بنيويًا جديدًا: فالمستقبل العربي في تقدير ،سيُعاد تشكيله إمّا عبر عودة الوعي الشعبي القومي الذي يعيد ترتيب الأولويات، أو بظهور مراكز قوة عربية جديدة تفرض إعادة بناء النظام العربي على أسس جديدة، أو بانهيار كامل للجامعة العربية وبروز تكتلات إقليمية بديلة

المحور الثاني : أزمة النظام العربي وغياب البعد الاستراتيجي في دعم فلسطين

يمثّل تراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية واحدًا من أبرز تجليات تفكك النظام العربي وإخفاقه في بناء تصور استراتيجي موحّد، وهو تراجع لا يرتبط فقط بعوامل ظرفية أو حسابات سياسية آنية بل بخلل بنيوي عميق أصاب مؤسسات العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها الجامعة العربية، التي فقدت تدريجيًا دورها الذي تأسست من أجله، وقد أظهرت التطورات الكبرى، وخاصة بعد 7 أكتوبر 2023 أن النظام العربي لم يعد قادرًا على ممارسة أي دور مركزي أو هامشي في إدارة الصراع، ولا حتى على إنتاج خطاب سياسي مشترك يعبّر عن الحد الأدنى من الموقف الأخلاقي تجاه الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين.

لقد أصبح واضحًا، أن جزءًا من الأنظمة العربية بات يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها عبئًا سياسيًا يعرقل علاقاتها مع القوى الغربية، ويهدد مشاريعها الداخلية، ويصطدم بمتطلبات التطبيع الاقتصادي والأمني مع الاحتلال الصهيوني، وتحوّل الدعم العربي من دعم سياسي واستراتيجي إلى دعم "إغاثي"، أو مراسلات دبلوماسية باهتة لا تغير شيئًا من الوقائع على الأرض[1]، بل إن الجامعة العربية نفسها، التي كانت سابقًا منصة لصياغة القرارات الحاسمة، أصبحت عاجزة عن إصدار بيان واضح يدين الانتهاكات الكيان الصهيوني ة أو يدعم المقاومة الفلسطينية، يُرجع هذا الانهيار إلى ثلاثة مستويات متداخلة كالتالي:

[1] Khalidi, Rashid. **The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917–2017**. Metropolitan Books. New York.2020, pp.115.117

المستوى الأول: فكري–هوياتي

يشير هذا المستوى إلى التراجع الملحوظ في الوعي القومي العربي الذي كان يشكّل في مراحل سابقة أساسًا للقرار السياسي الموحد، فقد انهارت الأسس الفكرية التي كانت تربط الدول العربية بالقضية الفلسطينية كقضية وجودية، وتحولت من مشروع جامع يشمل الأمة بأسرها إلى اهتمامات قطرية أو محلية ضيقة كما غاب مشروع جامع يحدد طبيعة العدو الاستراتيجي بوضوح، مما أدى إلى تشويش في تحديد الأولويات هل العدو هو الاحتلال الكيان الصهيوني، أم التحديات الداخلية لكل دولة، أم القوى الخارجية المسيطرة على المنطقة[1]، هذا التراجع الفكري انعكس أيضًا على الخطاب الرسمي والمؤسساتي، حيث أصبح كل خطاب عربي تجاه القضية الفلسطينية شكليًا أو دبلوماسيًا بلا أثر عملي، بينما بقيت الشعوب متشبثة بالهوية العربية والتضامن مع فلسطين، وفي غياب رؤية واضحة ومشروع فكري جامع، فقدت على إثره الجامعة العربية قدرتها على إنتاج قرارات تستند إلى منظومة قيم عربية مشتركة، وأصبح التفاعل مع الأحداث الفلسطينية تابعًا للضغوط السياسية والمالية الخارجية، وليس قاعدة استراتيجية وطنية عربية.

المستوى الثاني: سياسي–إقليمي

يتمثل هذا المستوى في تصاعد التنافس بين الدول العربية، حيث غدت كل دولة تركز على مشروعها الداخلي ومصالحها الاقتصادية والسياسية على حساب القضايا المشتركة، هذا الصراع الإقليمي أدى إلى تراجع القدرة على اتخاذ قرارات جماعية، وخلق تكتلات فرعية داخل النظام العربي تتبع مصالح ضيقة مما أضعف أي إجماع حول القضايا الكبرى وعلى رأسها فلسطين.

كما أثّر الصراع على توزيع النفوذ داخل الجامعة العربية، إذ ظهرت دول تتمتع بقوة اقتصادية أو عسكرية تُحاول فرض رؤاها على بقية الأعضاء، بينما تكتفي دول أضعف بالتقيد بالخطوط العامة، أو اتباع سياسات الحياد أو الانكفاء، ما أدى إلى فقدان الجامعة لوحدتها التنظيمية والوظيفية.

و تعمّق الانقسام أيضًا بسبب الاختلافات الأيديولوجية والسياسية بين الأنظمة العربية[2]، حيث اعتمدت بعض الدول على نهج تسويقي–براغماتي مع الكيان الصهيوني، بينما حاولت أخرى الحفاظ على الخطوط

[1] Lynch, Marc .The **New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East. PublicAffairs**, New York. 2016 .P 144

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التطبيع العربي–الكيان الصهيوني ي بعد اتفاقيات إبراهام: الأبعاد الجيوسياسية والاستر اتيجية:** سلسلة دراسات، الدوحة ، 2021، ص 67

التاريخية للموقف العربي، فتشكلت فجوات استراتيجية كبيرة بين الدول، انعكست على مستوى الفعالية الجماعية للجامعة العربية في إدارة الملفات الحساسة.

المستوى الثالث: دولي–جيواستراتيجي

على هذا المستوى، تمثل الانهيار في اختلال ميزان القوى لصالح الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وهو اختلال جعل القرار العربي تابعًا أو خاضعًا لقواعد اللعبة الدولية، بدلًا من أن يكون قادرًا على صياغة استراتيجيات مستقلة، فقد أصبحت القوى الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة، تسيطر على الإطار السياسي والدبلوماسي الذي تحرك فيه العرب، ما حول أي موقف عربي إلى موقف خاضع للضغوط أو انتظار للتوجيه الدولي.

ويظهر ذلك جليًا في ملفات التطبيع، والتعامل مع الحرب على غزة، وقرارات الجامعة العربية، حيث لم تعد هناك قدرة على فرض عقوبات أو مواقف ردعية ضد الكيان المحتل، بل أصبح التفاعل العربي مرتبطًا بمستوى المساومة مع القوى الغربية لضمان الدعم السياسي أو الأمني.

علاوة على ذلك، فإن هذا الاختلال الدولي–الجيواستراتيجي زاد من هشاشة الأمن القومي العربي، وجعل القضية الفلسطينية رهينة للتوازنات الدولية، بحيث صارت المبادرات العربية مرتبطة بإعادة توزيع النفوذ الدولي في المنطقة، وليس بتحقيق مصالح استراتيجية عربية مستقلة.

إنّ هذا الواقع جعل الدعم العربي محدودًا ومجزّأ، يتراوح بين بيانات استنكار شكلية، ومبادرات إنسانية ظرفية، ومواقف دبلوماسية لا وزن لها،والأسوأ من ذلك، أنّ الانقسام العربي منح الكيان المحتل مساحة أكبر للتحرك بحرية، وصنع شراكات أمنية واقتصادية مع عدد من الدول العربية، مما جعل الضغط العربي غير ذي معنى، وقد سمح هذا التحول للاحتلال بأن يجري حرب إبادة في غزة دون أن يواجه جبهة عربية موحدة أو حتى موقف عربي فعّال، بل إن بعض الأنظمة العربية ، أصبحت ترى في التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني وسيلة لضمان بقائها أو تعزيز نفوذها الإقليمي، في تناقض صارخ مع مواقف شعوبها.

ويبرز البعد الأخطر للأزمة في تراجع استراتيجيات الإسناد العربي للمقاومة، فبينما كانت المقاومة الفلسطينية في السابق تحصل على دعم مالي وعسكري وسياسي من أنظمة عربية مركزية، أصبحت اليوم تواجه منظومة إقليمية تتعامل معها بريبة، أو عداوة، أو رفضًا، أو حصارًا صامتًا، وقد أدى هذا الواقع إلى عزل غزة استراتيجيًا، وإلى عجز الضفة الغربية عن لعب أي دور تحرري بعد أن أصبحت السلطة الفلسطينية

محاصرة بالتزامات أوسلو، وضعف القيادة السياسية، وتوطأها مع الكيان المحتل وبالضغوط الغربية والعربية.

وفي ظل هذا الواقع، فإن النظام العربي لم يعد قادرًا على لعب أي دور في الضغط الدولي أو تشكيل لوبي سياسي في الأمم المتحدة، أو صياغة مبادرات مؤثرة، بل إنّ المبادرات العربية الأخيرة بدت خاضعة بالكامل للمطلب الأمريكي الداعي إلى "اليوم التالي لغزة" بطريقة تضمن تفكيك المقاومة وإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، ودمج الكيان الصهيوني في المنطقة، وهذا الانسياق العربي، في التحليل الاستشرافي، سيكون له أثر مدمر على المستقبل القريب والمتوسط للقضية الفلسطينية، إذ يعزز منطق التطبيع على حساب منطق التحرير، ويحوّل القضية من قضية تحرر وطني إلى ملف إنساني قابل للتأويل والتفاوض.

أما على المستوى الشعبي، فقد برزت مفارقة حادة: الشعوب العربية تزداد وعيًا وتمسكًا بالقضية الفلسطينية، بينما الأنظمة تتراجع، وهذا الشرخ الكبير يهدد بفقدان الجامعة العربية شرعيتها التاريخية، ويضعها في مواجهة مستقبل غامض، قد يشهد ظهور بدائل إقليمية أكثر فعالية، مثل محور المقاومة أو تكتلات عربية–إسلامية جديدة[1].

حيث إن غياب الموقف العربي الموحد، وتراجع منطق الردع، واستقالة الجامعة العربية من دورها التاريخي، كلها عوامل تجعل المستقبل الفلسطيني مفتوحًا على سيناريوهين: إما استمرار الانقسام العربي وتكريس الهيمنة الكيان الصهيوني ة وغياب أي حل سياسي عادل، وإما عودة الوعي العربي وتشكّل إرادة جماعية جديدة تنبني على أسس مختلفة، تُعيد تعريف الكيان الصهيوني كخطر مشترك، وتُعيد فلسطين إلى موقعها الطبيعي في صلب الأمن القومي العربي.

المحور الثالث آثار الانقسام العربي على فعالية الجامعة العربية في تحقيق أهدافها الإقليمية والدولية

شكّل الانقسام العربي منذ اتفاقية كامب ديفيد 1978، أحد أخطر التحولات البنيوية التي مستّ النظام العربي وأثّرت بشكل مباشر على فعالية الجامعة العربية، وقدرتها على أداء وظائفها كتنظيم إقليمي جامع، فقد أنتج ذلك الانقسام مسارات متوازية، بعضها حادّ، امتدّت تأثيراته إلى عمق المواقف العربية تجاه القضية الفلسطينية، التي كانت ولا تزال محددًا رئيسيًا لشرعية السياسات العربية ومركز الثقل في النظام الإقليمي.

[1] ابراهيم سعد الدين ،**اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة** ،ط03 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980 ، ص77.

ومع توقيع مصر لاتفاقية السلام المنفردة واعترافها بالكيان الصهيوني، برزت داخل الجامعة العربية تيارات متعارضة أحدثت تصدّعًا في الجبهة العربية، ودفعت النظام العربي إلى واحدة من أعقد أزماته التاريخية، وقد بلغ هذا التوتر مداه عندما طالبت القاهرة سنة 1979 بتفكيك الجامعة العربية[1]، وهو ما كشف هشاشة البنية التكاملية العربية وعمق الخلافات بين الدول الأعضاء.

فقد انقسمت الدول العربية بين مؤيدة لمصر مثل السودان والمغرب، وأخرى معارضة بشدة، بينما فضّلت دول ثالثة اتخاذ موقف الحياد، الأمر الذي أدى إلى تشكل تكتلات داخلية داخل الجامعة، كانت موجودة في الأصل لكنها تضخمت مع التطورات السياسية والأيديولوجية في النظام العربي.

إنّ هذا الانقسام، لا يمكن فهمه بمعزل عن تفاعل عوامل داخلية وخارجية، تضافرت لتُحدث شرخًا دائمًا في النظام العربي وتُضعف قدرته على تبنّي سياسات مشتركة تجاه القضايا المركزية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

أولًا: العوامل الداخلية المؤدية إلى الانقسام العربي

1- تفضيل القطرية على القومية العربية:

تُعدّ رغبة الأنظمة العربية في الحفاظ على السلطة، وتفضيل الانكفاء القطري على المشروع القومي، من أبرز أسباب الانقسام، فقد رأت العديد من الأنظمة أنّ أي مشروع وحدوي يُهدد استقرارها الداخلي، مما جعلها تبتعد تدريجيًا عن فكرة الاندماج الإقليمي[2].

2- التجاذبات داخل الجامعة العربية:

ظهرت داخل الجامعة تيارات متناحرة تختلف في كيفية التعامل مع التحولات الإقليمية، وتبنّت بعض الدول فكرة التحالفات البديلة بعيدًا عن النظام العربي، مما عمّق الشروخ داخل الهيكل التنظيمي للجامعة وأفقدها القدرة على الفعل الجماعي.

[1] محمد حسنين هيكل ، **المفاوضات السرية بين العرب و الكيان الصهيوني – سلام الأوهام أوسلو ما قبلها و ما بعدها**، ط 03 ،دار الشروق ، القاهرة، 1996.ص 115.

[2]International Crisis Group. The **Israel-UAE Deal: Normalisation and Its Implications**. International Crisis Group, Brussels. 2020, P 45.

3- تزايد النزعات الطائفية والعرقية:

أسهمت الانقسامات المجتمعية في عدد من الدول العربية - مثل اليمن، السودان، لبنان - في إغراق هذه الدول في مشاكل داخلية، مما أبعدها عن الاهتمام بالعمل العربي المشترك.

4- التحكم المالي والسياسي للدول الغنية:

أدّى تركز الموارد المالية في دول معينة إلى اختلال موازين القوى داخل الجامعة، واستغلال بعض الدول لنفوذها المالي لتوجيه القرارات بما يخدم مصالحها الوطنية، ما قوّض استقلالية القرار العربي الجماعي[1].

5- اختلاف العقائد السياسية:

استخدمت الدول العربية عقائدها القومية ليس لتعزيز الوحدة، بل لأهداف قطرية ضيقة، وتحولت العقائد إلى أدوات صراع بدلًا من كونها أدوات توحيد.

6- تدخل بعض الدول في شؤون غيرها:

من خلال دعم الأقليات وتشجيع الانفصال أو تغذية الصراعات الداخلية، مما أدى إلى أزمات سياسية حادة بين الدول العربية، كما حدث بعد مقتل الحريري وانسحاب سوريا من لبنان.

7- الخلافات الحدودية:

شكلت الخلافات الحدودية (الجزائر/المغرب، العراق/الكويت، مصر/السودان، قطر/السعودية، قطر/البحرين...) أحد أعظم مصادر التنافر، وفشلت الجامعة في إدارة هذه الأزمات، مما عزز قناعة الدول بأن المنظمات الدولية أكثر جدية من الجامعة[2].

8- اختلاف الأنظمة السياسية والأولويات الاقتصادية:

أدّى تباين بنى الحكم والاختلاف في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية إلى تشتت السياسات الخارجية العربية وضعف التنسيق الإقليمي.

[1] ابراهيم سعد الدين، المرجع السابق ذكره ، ص 87 .

[2] Fawcett, Louise. **Regional Politics in the Middle East: Patterns and Processes**. Polity Press, Cambridge. 2013. P 78

9- صعود نخب قطرية مؤدلجة بالفكر الغربي:

ساهمت هذه النخب في إضعاف المشروع القومي، وتبني منطق التجزئة، وتحويل الجامعة إلى ساحة صراع أيديولوجي لا إلى ساحة تكامل.

10- ظهور تكتلات إقليمية فرعية:

مثل مجلس التعاون الخليجي 1981، اتحاد المغرب العربي 1989، مجلس التعاون العربي 1990هذه التكتلات، بدل أن تدعم النظام العربي، عمّقت التجزئة وخلق نظامًا عربيًا فرعيًا .

ثانيًا: العوامل الخارجية المؤثرة في الانقسام العربي

1- التبعية للولايات المتحدة:

افتقار بعض الأنظمة للشرعية الداخلية جعلها تعتمد على الدعم الأميركي، وهو ما أثّر على استقلال قراراتها، خاصة في ملفات الأمن والاقتصاد وفلسطين[1].

2- بقايا سياسات الاستعمار:

حرصت القوى الاستعمارية على إبقاء الدول العربية مجزأة وضعيفة حتى بعد الاستقلال، من خلال النفوذ الثقافي والاقتصادي والسياسي.

3- تداعيات الحرب الباردة:

انقسمت الدول العربية بين معسكرين:

–دول موالية للولايات المتحدة.

–ودول موالية للاتحاد السوفيتي.

فأصبح كل قرار عربي مرهونًا بالتوازنات الدولية.

[1] Korany, Bahgat, and Ali E. Hillal Dessouki, eds. **The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization**. The American University in Cairo Press, Cairo. 2008.P 165

4- حرب الخليج الثانية:

لجأت بعض الدول العربية إلى التحالف مع الغرب مقابل الحماية، ما أنتج انقسامًا عميقًا داخل الجامعة، خاصة بعدما تحولت الخلافات إلى صراع مسلح عربي–عربي.

5- تصاعد النفوذ الإيراني:

دفعت تهديدات إيران، كما تُصوّرها بعض الأنظمة الخليجية، هذه الدول إلى مزيد من الارتهان للولايات المتحدة، وفتحت الباب أمام التطبيع مع الكيان الصهيوني[1]، ما فاقم الانقسام حول فلسطين.

6- استراتيجية الغرب في تفكيك الهوية القومية:

يحاول الغرب - بحسب التحليل الاستشرافي - إعادة تشكيل المنطقة عبر:

- تفكيك الدول،
- تعزيز الهويات الطائفية،
- إدماج الدول العربية في تحالفات أمنية واقتصادية تحت الوصاية الغربية،
- لإضعاف أي مشروع قومي يربط العرب ببعضهم.

ثالثًا: بروز التيارات داخل الجامعة العربية

1- التيار الوطني العربي:

يؤمن أنّ القضية الفلسطينية جوهر الهوية العربية، ويُدافع عن الموقف التاريخي الرافض للتطبيع، ويعمل على إبقاء فلسطين في قلب جدول أعمال الجامعة. هذا التيار يرى أنّ مقاومة المشروع الصهيوني ضرورة للحفاظ على الأمن القومي العربي.

2- التيار المحايد أو البراغماتي:

يدعو إلى الحلول السلمية والتسوية التفاوضية، ويوازن بين الالتزام القومي والمصالح الوطنية الضيقة.

[1] Fawcett, Louise. **Regional Politics in the Middle East: Patterns and Processes**.: Polity Press, Cambridge. 2013. P 222

هذا التيار يركز على التعايش مع الأمر الواقع[1]، ويرى أن الحل يكمن في مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني. وخلاصة إنّ الانقسام العربي لم يكن مجرد اختلاف سياسي عابر، بل تحوّل بنيوي عميق ضرب أسس النظام العربي، وأضعف الجامعة العربية، وشلّ قدرتها على الدفاع عن فلسطين.

لقد أدى هذا الانقسام إلى تشكّل نظام عربي مفكك، تعمل فيه كل دولة وفق حساباتها الضيقة، بينما تتحول القضايا الكبرى - وفي مقدمتها القضية الفلسطينية - إلى ورقة بيد القوى الدولية.

ويمكن القول أنّ استعادة الفعالية العربية يمر عبر:

- إعادة بناء النظام العربي على أساس المصلحة القومية المشتركة،
- إصلاح بنية الجامعة وتحرير قرارها من هيمنة المال السياسي،
- والعودة إلى مركزية القضية الفلسطينية كقضية أمن قومي عربي لا كملف تفاوضي.

يتضح من خلال هذا التحليل الشامل أنّ مسار الجامعة العربية في تعاطيها مع القضية الفلسطينية يعكس بصورة دقيقة تحولات النظام العربي خلال العقود الماضية، من مرحلة القوة والتماسك والوضوح الاستراتيجي، إلى مرحلة الضعف والتشتت والانقسام والتطبيع، لقد انتقلت الجامعة العربية من مؤسسة كانت تعاقب من يتعامل مع الكيان الصهيوني، إلى مؤسسة عاجزة عن إدانة التطبيع، ومن منظمة كانت تمتلك رؤية قومية واضحة، إلى جهاز بيروقراطي فاقد للفعالية.

كما أنّ هذا التراجع ليس قدرًا، بل هو إفراز لمعادلات سياسية وإقليمية قابلة لإعادة البناء، فالقضية الفلسطينية ليست مجرد ملف، بل هي معيار لشرعية النظام العربي ولقدرة هذا النظام على حماية ذاته. وإذا كان الواقع اليوم يشير إلى اختلال كبير في موازين القوى، فإن التحولات الجارية في الوعي الشعبي، وفي موقع القضية عالميًا، وفي صعود قوى جديدة، تفتح الباب أمام احتمالات تغيير جوهرية.

فإن مستقبل الجامعة العربية والقضية الفلسطينية، مرهون بإعادة بناء إرادة سياسية عربية قادرة على مواجهة التحديات، وتجاوز الانقسامات، واستعادة البعد القومي الذي شكّل أساس وجودها، وفي غياب هذا الوعي ستظل الجامعة العربية رهينة لتوازنات هشة، بينما ستواصل الكيان الصهيوني فرض وقائع سياسية وعسكرية جديدة على الأرض.

[1] Ibid . P 235

ولهذا فإن الصراع الفلسطيني – الصهيوني لم يعد شأنًا إقليميًا فحسب، بل أصبح صراعًا عالميًا يمسّ جوهر العدالة الدولية وحقوق الإنسان،وهذا ما يجعل إمكانية الانبعاث العربي قائمة، لأن الشعوب لا تموت، والوعي لا يُهزم، والقضايا العادلة لا تسقط مهما طال الزمن.

ولقد أدى هذا الانقسام المتراكم إلى تفريغ العمل العربي المشترك من مضمونه، وتحويل الجامعة العربية إلى إطار رمزي فاقد للوظيفة السياسية، بعدما كانت في مراحل سابقة مؤسسة قادرة على فرض إرادتها الجماعية وخلق معادلة ردع تجاه الاحتلال الصهيوني[1]، فأصبح القرار العربي مرتهنًا لتوازنات داخلية هشّة، ولضغوط خارجية تتحكم في مسارات السياسة الإقليمية، بينما تراجعت القضية الفلسطينية من موقعها المركزي إلى هامش حسابات الأنظمة، بل تحولت في بعض الحالات إلى ملف حساس يُدار بمنطق التجنّب أو المساومة مع القوى الكبرى.

إنّ هذا التفكك لم يؤثر فقط على القدرة السياسية للجامعة، بل ضرب عمقها الهوياتي، إذ لم تعد فلسطين عنوان الإجماع القومي، بل أصبحت ساحة صراع إقليمي ودولي تتقاطع فيها الحسابات الأمنية للدول العربية مع أجندات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني . وهو ما جعل الجامعة العربية تتعامل مع العدوان على غزة سنة 2023 باعتباره أزمة إنسانية وليس معركة وجودية مرتبطة بالأمن القومي العربي، وأدى إلى تراجع حادّ في قدرتها على التأثير في المنظمات الدولية أو تشكيل لوبي سياسي داعم للقضية الفلسطينية.

ومع غياب الإرادة السياسية الموحدة، أصبح القرار العربي مُجزّأ، تتحكم فيه اعتبارات البقاء والتحالفات الضيقة، والتوازنات الداخلية لكل دولة، مما جعل الجامعة عاجزة عن بلورة موقف جماعي حتى في الملفات التي تهدد الأمن القومي العربي ككل، وفي مقدمتها استمرار الاحتلال، واتساع الاستيطان، وتفاقم الأزمات الإنسانية في فلسطين، بل إنّ بعض الدول العربية اتخذت خطوات أحادية مثل التطبيع أو الشراكة الأمنية مع الاحتلال، من دون الرجوع إلى الجامعة العربية، في سابقة تعكس تآكل الدور المركزي لهذه المنظمة.

كما أن استمرار هذا الوضع ينذر بتحول جذري في شكل النظام العربي، إذ سيقود إلى نهاية فكرة "الموقف العربي الموحد" وإلى تقويض مفهوم "الأمن القومي العربي". كما قد يمهّد لظهور تكتلات جديدة خارج الجامعة، أو تعزيز محاور إقليمية متعارضة تفتت ما تبقى من العمل العربي المشترك، وفي المقابل، تبقى الشعوب العربية

[1] خيري عمر ، الجامعة العربية و تباين مواقفها الإقليمية (21-11-2019) ، نقلا عن https://www.orsam.org.tr/ar/arap-birligi تم (اطلاع في 23-11-2023)

أكثر تمسكًا بفلسطين، ما يجعل الهوة بين الأنظمة وشعوبها مرشحة للاتساع، ويهدد استقرار الأنظمة نفسها على المدى المتوسط.

إنّ أزمة الانقسام العربي اليوم ليست ظرفًا سياسيًا عابرًا، بل هي أزمة وجودية تهدد كيان الجامعة العربية ووظيفتها التاريخية، وتضع القضية الفلسطينية أمام منعطف خطير قد يفضي إلى تصفيتها سياسيًا إذا لم تحدث تحولات جذرية في بنية القرار العربي.

خاتمة:

تكشف هذه الدراسة، في ضوء التحليل السياسي والاستشرافي أن مسار الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية بعد الحرب على غزة، لم يعد يتحكم فيه منطق العمل القومي أو مقتضيات الأمن العربي المشترك، بل بات محكومًا بمزيج من الانقسامات الداخلية، والتجاذبات الإقليمية، والضغوط الدولية التي جعلت الجامعة العربية عاجزة عن أداء دورها التاريخي، فمنذ انتقال النظام العربي من مرحلة القوة والتماسك إلى مرحلة الانقسام والتطبيع، تراجعت فعالية الجامعة العربية في الدفاع عن فلسطين، وتحوّل موقفها من الرفض القاطع إلى التكيف مع معادلة جديدة فرضها ميزان القوى الدولي والإقليمي.

إنّ التحولات التي أعقبت 7 أكتوبر 2023 كشفت بشكل جليّ أن الجامعة العربية فقدت وزنها السياسي ولم تعد قادرة على صياغة موقف جماعي، وأن الأنظمة العربية تتعامل مع فلسطين بمنطق إدارة الأزمة وليس بمنطق التحرير أو الدفاع عن الأمن القومي العربي، ومع ذلك، تُظهر الديناميات الشعبية أن فلسطين ما تزال جوهر الوعي الجمعي العربي، وأن أي مشروع لإعادة بناء النظام العربي سيظل مرتبطًا بإعادة تموقع القضية الفلسطينية في مركز هذا النظام.

إن هذه التحولات تعكس بوضوح مرحلة مفصلية في تاريخ الجامعة العربية، والعلاقات الإقليمية فقد أظهرت الأحداث الأخيرة هشاشة البنية العربية المشتركة، وتراجع قدرة النظام العربي على ممارسة أي دور مؤثر في الصراع الفلسطيني – الصهيوني، سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الدبلوماسي، كما كشفت هذه الأزمة عن عمق الانقسامات الفكرية، والهوياتية، بين الأنظمة العربية، وعن صعود مصالح قطرية ضيقة على حساب المشروع القومي، وعن تبعية القرار العربي لتوازنات القوى الدولية، خصوصًا لصالح الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

ومن منظور استشرافي، يمكن القول إن النظام العربي يقف اليوم عند مفترق طرق: إما الاستمرار في الانكفاء والاعتماد على التطبيع كأداة للحفاظ على الاستقرار الداخلي، مما سيؤدي إلى مزيد من فقدان الشرعية الجماعية والفعالية الاستراتيجية، وإلى تقزيم القضية الفلسطينية إلى ملف إنساني أو محلي، أو إعادة بناء النظام العربي على أسس إجماع قيمي–استراتيجي يربط بين الشعوب والقادة، ويعيد فلسطين إلى قلب الأولويات العربية كقضية وجودية وأمن قومي عربي، وليس مجرد ملف تفاوضي أو وسيط إنساني.

إن المستقبل العربي وفق قراءة استشرافية، سيكون مرتبطًا بمدى قدرة القوى العربية على إعادة صياغة أولوياتها، وتجاوز الانقسامات التاريخية، وإقامة آليات جديدة للتعاون والمساءلة، تسمح للجامعة العربية باستعادة دورها كإطار سياسي واستراتيجي قادر على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وفي غياب هذه الإرادة، ستستمر الهيمنة الكيان الصهيوني ة وتوسع النفوذ الأمريكي، بينما ستظل الشعوب العربية ملتزمة بالقضية الفلسطينية، مما يفتح الباب لاحتمالات ظهور تكتلات بديلة أو محور مقاومة قادر على ملء الفراغ الاستراتيجي العربي.

باختصار، إن تحول الجيوسياسي العربي بعد حرب على قطاع غزة ليس مجرد انعكاس ظرفي للأحداث بل هو تعبير عن تحولات هيكلية عميقة في النظام العربي، وسيظل مصير القضية الفلسطينية مرهونًا بإعادة بناء إرادة عربية جماعية، واستعادة البعد القومي والهوية الاستراتيجية للنظام العربي.

إن قدرة العرب على استشراف المستقبل، وتجاوز الانقسامات الداخلية والخارجية، ستحدد بشكل مباشر شكل النظام الإقليمي القادم، ومستوى تأثيره في الصراع الفلسطيني - الكيان الصهيوني، وفي الأمن الإقليمي العام.

قائمة المراجع:

01 - الكتب بالعربية

ابراهيم سعد الدين ،اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة ،ط03 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1980 .

1. عبد الحي، وليد. ،التطبيع العربي–الكيان الصهيوني : اتجاهات المواقف والتحولات البنيوية في النظام الإقليمي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020.

2. محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و الكيان الصهيوني - سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط 03، دار الشروق، القاهرة ، 1996.

3. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التطبيع العربي–الكيان الصهيوني بعد اتفاقيات إبراهام: الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية: سلسلة دراسات، الدوحة ، 2021.

02 - الكتب الأجنبية:

4. Khalidi, Rashid. The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917–2017. Metropolitan Books. New York.2020.
5. Lynch, Marc .The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East. Public Affairs, New York. 2016
6. International Crisis Group. The Israel-UAE Deal: Normalisation and Its Implications. International Crisis Group, Brussels. 2020
7. Fawcett, Louise. Regional Politics in the Middle East: Patterns and Processes. Polity Press, Cambridge. 2013 .
8. Korany, Bahgat, and Ali E. Hillal Dessouki, eds. The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization. The American University in Cairo Press, Cairo. 2008.
9. Fawcett, Louise. Regional Politics in the Middle East: Patterns and Processes.: Polity Press, Cambridge. 2013. .

3 - الوثائق والقرارات:

1. مؤتمر القمة العربية ، قرار (03) ، القمة الأولى، أنشاص 29 -05- 1946

2. مجلس الجامعة العربية ، قرار (292) ، الدورة ع (12) ، ج 04، القاهرة ، 04-

3. مجلس الجامعة العربية ، قرار (3839) ، د ع غ ، بغداد 31-03-1979.

4- المو اقع الإلكترونية:

خيري عمر، الجامعة العربية وتباين مواقفها الإقليمية (2019-11-21)، نقلا عن https://www.orsam.org.tr/ar/arap-birligi تم (اطلاع في 2024-11-23.

توظيف القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية العر اقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

Employing cultural soft power in Iraqi foreign policy towards the Gulf Cooperation Council countries

أ.د. جاسم يونس الحريري (كلية صدر العراق الجامعة الأهلية)

Professor Jassim Younis Al-Hariri (Al-Sadr Iraq College (Private University)

Abstract:

Iraqi cultural soft power is considered an entry point to arrange and facilitate Iraqi influence within the Gulf Cooperation Council countries by employing Iraqi cultural activities to spread them in those countries to gain the favor of Gulf societies and attract them to create Gulf loyalty to them.

The research is divided into three sections: the first deals with the importance of cultural soft power in the foreign policy of countries, the second reviews the means of implementing cultural soft power in Iraqi foreign policy towards the Gulf Cooperation Council countries, and the third shows the repercussions of using Iraqi cultural soft power towards the Gulf Cooperation Council countries. The research reached several conclusions, perhaps the most prominent of which is the necessity of activating Iraqi cultural soft power towards the Gulf Cooperation Council countries according to specific strategies in the foreseeable future.

Keywords: soft power, cultural, Iraqi foreign policy, Gulf Cooperation Council countries.

مستخلص:

تعتبر القوة الناعمة الثقافية العراقية مدخلا لترتيب وتسهيل النفوذ العراقي الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي من خلال توظيف الفعاليات الثقافية العراقية لنشرها في تلك الدول لكسب ود المجتمعات الخليجية وانجذابهم لها لخلق ولاء خليجي لها. وينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام الأول يتناول أهمية القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية للدول، والثاني يستعرض وسائل تنفيذ القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، والثالث يبين تداعيات استخدام القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات لعل من ابرزها ضرورة تفعيل القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وفق استراتيجيات محددة في المستقبل المنظور.

الكلمات المفتاحية: القوة ،الناعمة ،الثقافية، السياسة ،الخارجية ،العراقية، دول ،مجلس ،التعاون الخليجي.

تمهيد:

أصبحت القوة الناعمة الثقافية ضرورة عملية للتعاون وتبادل الخبرات بين الشعوب وتشكل الثقافة وسيلة مهمة من وسائل القوة الناعمة لما لها أثر في تلاقح الافكار وتبادل الآراء لبناء العلاقات بين الدول. وفي هذا الاطار تلعب القوة الناعمة الثقافية اثرا مهما لترتيب العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لان بناء العلاقات لا يقتصر على التمثيل الدبلوماسي وفتح السفارات والقنصليات فيما بينهما وانما يجب أن توظف كل المجالات الثقافية والاكاديمية والنخبوية لنسج هذه العلاقات لان هذا البناء أكثر تأثيرا وأكبر عمرا ويمتد لسنوات عديدة افضل من الاتكال فقط على الجوانب الرسمية في توثيق العلاقات بينهما. المثير أن القوة الناعمة الثقافية تعتمد على الاقناع وتغيير الاستمالات العاطفية في بناء العلاقات وهذه الوسيلة تكون اكثر ضمانا إلى تأسيس القناعات لدى المتلقي من المثقفين والنخب الاكاديمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

-اعتمدت السياسة الخارجية العراقية في توطيد علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي على التفاهم المشترك واعادة فتح السفارات والقنصليات الخليجية في العراق بعد2003، والزيارات الرسمية السياسية والاقتصادية لكبار المسؤولين العراقيين الى العواصم الخليجية واللقاء مع قادة صنع القرار الخليجيين

للتباحث وتبادل الافكار حول سبل بناء العلاقات المشتركة بين الطرفين ،ومناقشة التحديات الاقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر على علاقتهما، وبدأت في الفترة الأخيرة اقامة مهرجانات فنية وأسابيع عراقية ثقافية وفنية وسياحية في الساحة الخليجية لكنها ليست منتظمة في خطط واستراتيجيات واضحة لتوظيف القوة الناعمة الثقافية العراقية في دول مجلس التعاون الخليجي وهذا ما يحاول هذا البحث بيان أهميته.

أيحوي هذ البحث العديد من الاشكاليات لعل من ابرزها الاشكاليات الاساسية التي تعترض توظيف القوة الناعمة الثقافية العراقية داخل دول مجلس التعاون الخليجي منها المشاكل والأزمات السياسية التي تظهر بين فترة وأخرى بين الطرفين العراقي والخليجي ومشاكل الحدود البحرية والبرية مع الكويت، والتدخل السلبي لدول الخليج عام2014بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي محافظة نينوى والمناطق الغربية من العراق وظهور مؤشرات على وجود دعم خليجي لوجستي وعسكري وسياسي وحتى أعلامي آنذاك له.

ف-بني هذا البحث على فرضية مفادها((أمكانية توظيف القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور بشكل أكثر فعالية من السابق عبر وضع خطة استراتيجية حكومية لاستخدام الفكر والثقافة في الفعاليات الرسمية العراقية داخل تلك الدول)).

منهجية البحث:-

يستخدم البحث منهج ((التحليل النظمي الوصفي)) لتحليل أهمية القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية العراقية وتداعيات استخدام القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

أسئلة البحث:-

- يطرح البحث ثلاثة أسئلة رئيسية الأول س: - ما أهمية القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية للدول؟ والسؤال الثاني س:- ما هي وسائل تنفيذ القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟ والسؤال الثالث س:-ماهي تداعيات استخدام القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟ وسيحاول البحث الاجابة عليها في أقسامه الثلاثة.

ينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام الأول يتناول أهمية القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية للدول. والثاني يطرح وسائل تنفيذ القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، والقسم الثالث يستعرض تداعيات استخدام القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية للدول:

تعمل الدول على توظيف القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية من خلال أيجاد بيئة مناسبة ومساندة لسياساتها وتوجهاتها سعيا لتحقيق مصالح الدولة العليا، وتعمل القوة الناعمة الثقافية للدولة على خلق قبول داخلي في الدولة ذاتها من خلال ترويج المنتجات الثقافية وكل ما يرتبط بها كخصوصية تميزها عن الدول الأخرى وجعلها جذابة، وشعبية في آن واحد لخدمة مصالح البلاد العليا لتسويقها إلى دولة اخرى عبر اظهار صورة الدولة المقبولة عند الاخرين كجزء من تعزيز سمعة الدولة عند الاخرين في الوقت الذي تعتبر الثقافة المكونة من مجموعة من القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع ولها عدة أشكال وتنقسم الى نوعين النوع الاول يمثل الثقافة العليا كالأدب، والفن، والتعليم التي يمكن أن تؤثر على النخب الثقافية والأكاديمية، والنوع الثاني هو الثقافة الشعبية التي توجه للجمهور المستهدف وهذه المظاهر يمكن أن تؤسس قوة ناعمة ثقافية مع الاخذ بنظر الاعتبار أن ما يكون جذابا في دولة ما قد لا يكون جذابا لدولة اخرى[1].وفي هذا المجال اعترفت وزيرة الخارجية السابقة الامريكية((هيلاري كلينتون)) بوجود لحظات تكون فيها((الموسيقى أقدر على نقل القيم الأميركية من الخطاب، مهما كان هذا الخطاب قوياً، عسكرياً وسياسياً)). المقابل لفكرة ((القوة الناعمة)) التي طالما تكلم عنها ((جوزيف ناي)) المفكر الأميركي المعروف[2].

وفي مثال أخر على أدخال القوة الثقافية على السياسة الخارجية، يمكن الاشارة الى السياسة الخارجية الذي وافق عليه الرئيس الروسي ((فلاديمير بوتين))في مطلع عام 2013، التي تتضمن بصريح العبارة على((أن القوة الناعمة باتت جزءاً لا يتجزأ من السياسة الدولية المعاصرة.

وتستند روسيا في مساعيها الناعمة إلى أدوات عدة، منها إنشاء شبكة إعلام متواصل(روسيا اليوم) بالإنكليزية والعربية والإسبانية؛ وإنشاء ((منتدى فالداي)) السجالي، الذي يسهم في صوغ وجهة نظر روسية حول السجالات العالمية الكبرى؛[3]. يقول ((محمد عبد المنعم)) الأمين العام لاتحاد الناشرين المصريين عند بيان أهمية القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية المصرية ((تعبر الثقافة المصرية هي ركيزة أساسية للقوة الناعمة التي تمتلكها مصر.

[1] علي باكير ،نحو أطار نظري في صناعة القوة الناعمة، مجلة سياسات عربية، المجلد التاسع،العدد53،تشرين الثاني2021،ص71-72.

[2] قوة الثقافة الناعمة، مركز الاتحاد للأخبار الاماراتي، تأريخ الدخول 2025/1/4. https://www.aletihad.ae/article/57885/2016/

[3] المصدر نفسه.

من خلال تراثها الغنى والمتنوع، والفنون والآداب التي تنتجها، والإعلام والدبلوماسية الثقافية.[1] ويقول الباحث السعودي((صدقه بن يحيى فاضل))عضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية. رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز سابقًا((لا يمكن لأي دولة أن تستمر قوية، مرهوبة الجانب، محترمة التوجه، إلا إذا كان لها – إضافة إلى القوة الصلبة – قوة ناعمة... بمضمون وقدر مناسبين.[2].

ونستنتج مما سبق ذكره اهتمام الدول بالقوة الناعمة الثقافية في سياستها الخارجية لكون لها القدرة التعامل مع كل مكونات المجتمع المستهدف الذي يمكن ان يوثر على صناع القرار ويشكل لوبي يضغط لصالح الدولة المحركة له. وتولدت وسائل متنوعة هي من صلب القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي المتلقي.

وتبعا لذلك تنتشر ((الثقافة الاستمتاعية)) كالنار في الهشيم، أما الفنون الرصينة والآداب والعلوم الإنسانية التي يمكن أن تكون مَصْدراً لقيمةٍ مضافةٍ، فنراها في تقلص دائم أمام الصور التي تقتحم العين والرائحة التي تتسلل إلى الأنف واللسان المنفصل عن العقل. ولم يعد الكتاب المرشد الثقافي على درب المعرفة، بل إنه اذا اردنا عدم المبالغة القول إن الصورة التي تُلتقط حول العالم عبر الكاميرات ورائحة الأطعمة وأشكال الترفيه المختلفة والأسهم الطائرة والمتهاوية، تَصدُق وتُغْني كثيراً عن الآداب والعلوم لمعرفة العالم[3]. ونستنتج مما سبق ذكره اهتمام الدول بالقوة الناعمة الثقافية في سياستها الخارجية لكون لها القدرة التعامل مع كل مكونات المجتمع المستهدف بجميع الوانه واطيافه واعراقه الذي يمكن ان يوثر على صناع القرار ويشكل لوبي يضغط لصالح الدولة المحركة له.

وسائل تنفيذ القوة الناعمة الثقافية في السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي:

1.استقطاب الطلبة الخليجيين للدراسة في العراق:- فتح العراق أبواب جامعاته لكل الطلبة الاجانب للدراسة فيها للعام الدراسي 2023-2024ومنحهم منح دراسية ثلاثة أنواع الاولى ((منح كاملة)) اي تتحمل

[1] محمد عبد المنعم يكتب: أهمية الثقافة كأحد المصادر الأساسية للقوة الناعمة لمصر، صحيفة المصري اليوم، تأريخ الدخول2025/1/4. https://www.almasryalyoum.com/news/details/3247209

[2] صدقة يحى فاضل ،«قوة الدولة الناعمة».. المراكز الثقافية للدول في المقدمة، موقع قناة العربية، تأريخ الدخول2025/1/5. -/https://www.alarabiya.net/saudi-today/2018/02/04

[3] أحمد المنصوري القوة الناعمة" وثقافة "الإمتاع والمؤانسة"، مركز الاتحاد للأخبار الاماراتي، تأريخ الدخول 2025/1/6. https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/28441/

الجامعات العراقية كلف دراسة اي طالب أجنبي والثانية ((منح نصفية)) أي تتحمل الجامعات العراقية نصف كلفة دراسة الطالب والنصف الاخر من كلفة الدراسة يتحملها الطالب والثالثة منح يتحمل الطالب كلفة الدراسة بكاملها اي على ((النفقة الخاصة)). إن برنامج (أُدرس في العراق) حقق في مرحلته الأولى نجاحاً كبيراً من خلال استقطاب أكثر من 1000 طالب أجنبي إلى الجامعات العراقية، توزعوا في أكثر من 27 جامعة عراقية ضمن الدراسات العليا والأولية.

أما المرحلة الثانية من برنامج (أُدرس في العراق) فقد استلمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي طلبات من 69 جامعة عراقية، حيث تم توفير أكثر من 14,000 منحة دراسية مجانية، لاستقطاب الطلبة الأجانب للدراسة في الجامعات العراقية. ويهدف العراق من برنامج (أُدرس في العراق)، تدويل التعليم العالي في العراق، إضافة إلى نشر صورة إيجابية عن مستوى التعليم العراقي؛ لأن الطلبة الأجانب سيكونون سفراء لوزارة التعليم العراقية في بلدانهم عند عودتهم.

وفي ضوء ذلك سلطت الأضواء على البرنامج في المحافل العلمية العالمية، في دول اجنبية وعربية من قبيل بريطانيا وقطر والإمارات ومجالس الاتحاد للجامعات العربية ، حيث نال البرنامج استحسان الجميع. وأعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية إطلاق النسخة الثانية من البرنامج لاستقطاب الطلبة الدوليين للعام الدراسي 2024-2025، ضمن 14 ألفا و322 مقعدا دراسيا، مقدمة من 59 جامعة حكومية وأهلية عراقية، إذ يمتاز البرنامج بتقديم تسهيلات للطلبة الراغبين بالالتحاق بالدراسات الأولية أو العليا، من خلال تقديم منح مجانية وتسهيل عمليات الدخول إلى البلاد، اعتبارا من بداية أبريل/ نيسان2025.أن البرنامج ممول بالكامل من قبل الحكومة العراقية([1]).

2.تنظيم زيارات شعبية خليجية الى العراق :-يظل القطاع السياحي العراقي واحة مهمة لاستثماره لجذب السياح الخليجيين لما يزخر به العراق من مرتكزات سياحية فريدة، بمختلف القطاعات السياحية. ويؤكد مسؤول عراقي في قطاع السياحة ان العمل جار لبناء فنادق جديدة، من أجل مواكبة الطلب المتزايد وتجديد المواقع السياحية والمباني التراثية وستؤثر على صورة العراق لدى الغرب على أنه سابقا يمثل ساحة صراع سوف تتغير تدريجياً مع قدوم مزيد من الزائرين.

[1] مشروع "أُدرس في العراق" يرى النور.. نحو 14 ألف منحة دراسية مجانية لغير العراقيين في 59 جامعة حكومية وأهلية، موقع أنفوبلس، تأريخ الدخول2025/3/9. https://www.infoplusnetwork.com/news/local/

السائحون وهم يمثلون رسل محبة وسلام يخبرون تلك الدول بأن العراق عاد بلداً آمناً وليس خطا أحمر كما يصوره البعض. أن العراق يزخر بالمصايف المهمة في الشمال، والبحيرات في الجنوب، ومجموعة المسطحات المائية الشاسعة والأهوار. وازداد عدد السائحين من 2.5 مليون أجنبي زاروا البلد في ستة أشهر منذ 15 نوفمبر 2022 وحتى 15 مايو 2023 ([1]).

3. تسهيل دخول الاكاديميين العر اقيين الى دول مجلس التعاون الخليجي:

-يتعرض الاكاديميين العراقيين وخاصة المتخصصين في الشأن الخليجي الى مضايقات تصل الى اصدار بمنع دخولهم الى دول مجلس التعاون الخليجي بسبب دراساتهم التي تتناول الشأن الخليجي بنوع من الحرية الاكاديمية والحيادية والموضوعية العلمية والتي تفسرها الاجهزة الامنية والاستخبارية الخليجية على انها استهداف لنظمهم السياسية.

4.انتاج أفلام سينمائية عر اقية-خليجية:

- تعتبر السينما في العراق من أقدمها في المنطقة تعود إلى عام 1909، حيث عرضت الأفلام الصامتة في تلك الفترة على شاشات واسعة بدائية في ساحات مفتوحة حتى فتحت دور عرض للسينما في عشرينيات القرن الماضي. أما السينما الخليجية يقول الفنان العراقي ((خليل شوقي)) واصفا رؤيته عنها أن الحديث عن السينما الخليجية سيكون في معظمه حديثاً عن ((مستقبل مجهول))، مضيفاً ((السينما الخليجية لم تولد بعد، بل تمر بمراحل ولادة متعثرة))([2]).

ويبدو أن هناك مقاربة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي خلاصتها هناك أمكانية لتعشيق الخبرة العراقية السينمائية، وانعدامها في دول الخليج مما سيفرض الخبرة العراقية السينمائية في ترسيخ التقارب الثقافي والفني بين الطرفين في هذا المجال.

[1] العراق.. تطلعات لتحسين واقع السياحة، موقع سكاي نيوز عربية، تأريخ الدخول2025/2/8.
https://www.snabusiness.com/article/1636820-

[2] محمد خليل عبد المقصود: شوقي: معوقات فنية واجتماعية تعرقل السينما الخليجية، صحيفة الامارات اليوم، تأريخ الدخول 2025/5/5.
https://www.emaratalyoum.com/life/cinema/2010-04-13-1.107324

5.أقامة معارض تشكيلية عر اقية في دول مجلس التعاون الخليجي:-

-تعتبر المعارض التشكيلية هي فضاء فني لعرض حرية التعبير بإحساس جمالي جذاب وتؤثر مشاركة الفنانين التشكيليين في المعارض الخليجية او اقامة عروض تشكيلية عراقية في دول مجلس التعاون الخليجي على تفاعل الرؤى الجمالية والهموم المشتركة في تلك المعارض.

6.تأسيس دورنشرعر اقية خليجية:-

- أن هذا الاسلوب هو دمج حقيقي بين الثقافة والنشر من خلال خلق مصالح مشتركة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي فهناك الكثير من الكتاب العراقيين يريدون أن تدخل كتبهم دول الخليج وخلق تواصل ثقافي مع الكتب الخليجية فهذه الوسيلة تمثل تضامن بين المؤلف العراقي والمستثمر الخليجي في طبع دراسات وأبحاث لكتاب عراقيين داخل الساحة الخليجية مما سيحدث تناغم في الرؤى الفكرية والثقافية العراقية – الخليجية معا.

7.أقامة مهرجانات للفنون العراقية الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي:-يمتلك العراق العديد من الفعاليات الفنية منها الفرق الفنية الاستعراضية وفرق الغناء الشعبي مثل فرق ((الجالغي العراقي)) و((فرق الخشابة)) البصرية والمطربين و((فرقة الاوكسترا السمفونية العراقية)) ويمكن أن تجوب هذه الفرق دول مجلس التعاون الخليجي ونقل التراث الفني العراقي واقامة نسخ من أبرز المعالم الثقافية العراقية ك((المضيف))، وهو مبنى عراقي يُشيّد من القصب وتعود أصوله إلى الحضارة السومرية، ويُستخدم عادةً للضيافة، وتُعقدُ فيه الاجتماعات.

واقامة قسم ((شارع المتنبي)) الذي يُجسّد القيمة الثقافية التي يُمثّلها الشاعر((أبو الطيب المتنبي)) في العاصمة العراقية بغداد، ويعكس الأجواء الأدبية والثقافية الأصيلة عبر متاجر مليئة بالكتب؛ يعيشُ فيها الزائر تجربةً تفاعلية مباشرة مع الكُتب والبائعين، ويشارك في ورش عمل، وندواتٍ تناقش موضوعاتٍ ثقافيةً وفكرية متعلقة بتاريخ العراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن أن تتضمن المهرجانات أنواع متنوعة من الاطباق العراقية المشهورة، كالدولمة، والباجة، والتمن البرياني وسمك المسكوف، والدجاج المشوي، واللبلبي وحب الشمس قمر والعسل العراقي وحلويات من السما والدهينة والشاي العراقي المطعم بالهيل والقهوة إلا أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية بادرت باستقطاب هذه الفعاليات كما حدث باحتفاء وزارة الثقافة السعودية بنظيرتها العراقية في

النسخة الثانية من مهرجان ((بين ثقافتين)) خلال الفترة من 18 إلى 31 ديسمبر (كانون الأول) 2024في ((ميقا استوديو)) بالرياض([1]).

8.تفعيل زج الاساتذة العر اقيين كأساتذة زائرين في الجامعات الخليجية:-

يمكن استغلال هذه الوسيلة لزج الاساتذة العراقيين داخل الجامعات والمؤسسات الاكاديمية ومراكز البحوث المهمة كباحثين زائرين أو أساتذة زائرين في مختلف الاختصاصات والنتيجة المرجوة من هذه الوسيلة التشبيك الثقافي والاكاديمي مع نظرائهم الخليجيين، واستثمار التسهيلات الخليجية في هذا المجال. فعلى سبيل المثال تقدم ((جامعة الملك فيصل السعودية)) للأستاذ الزائر التسهيلات التالية:- ([2])

أ-يؤمن المركز الجامعي للاتصال والاعلام في الجامعة وسيلة نقل للأستاذ الزائر عند وصوله إلى المملكة وعند مغادرته منها.

ب-يؤمن السكن المؤثث المناسبة للأستاذ الزائر في سكن الجامعة أو يمنح بدل سكن عوضا عن ذلك.

ج-تؤمن ادارة الحركة بالجامعة وسيلة مواصلات لنقل الأستاذ الزائر من مقر سكنه إلى الجامعة وكذلك إذا تطلب الأمر تنقلات داخلية اضافية تقتضيها مصلحة البرنامج.

تداعيات استخدام القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

أن استخدام القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ستخلق عدة تداعيات وكما يأتي:-

1.تقليص الفوارق الفكرية والنفسية بين الشعب العراقي والشعوب الخليجية:-

أدرك العراق أهمية الفنون الثقافية في تعاملاته مع المجتمعات الخليجية جنبا الى جنب مع مبادلاتها التجارية مع تلك المجتمعات، مما سمح في السنوات الأخيرة السعي لتوظيفها في دبلوماسيتها الناعمة، ألم يقل ((ستيف جوبز)) إن التزاوج بين التكنولوجيا والفنون والإنسانيات هو ما جعل قلب آبل يغني؟ ذلك أنه اعتقد

[1] السعودية تحتفي بإبداعات الثقافة العراقية في مهرجان «بين ثقافتين»، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، تأريخ الدخول 2025/4/1. https://aawsat.com

[2] الضوابط المنظمة لبرنامج الأستاذ الزائر بجامعة الملك فيصل ،(السعودية، جامعة الملك فيصل ، الملحق37، 2022/11/8)، ص4-5.

أن التكنولوجيا لا تتقدم ولا تنمو بواسطة علوم الحاسوب وإنما من خلال تواصل تلك العلوم بالعلوم الإنسانية والفنون.

غالبا ما تكون الثقافة العراقية مؤثرة في صناعة الصورة لذلك سعى العراق إلى فحص موارد قوته الناعمة من فترة إلى أخرى، ونقصد بذلك أن الاهتمام أكثر بوسائل الإعلام وبالأدوات الثقافية والمساعدات في مجالات التعليم بالخصوص في شكل تقديم منح للراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي في الجامعات العراقية([1])((مبادرة أدرس في العراق)).

2.صناعة الولاء الثقافي للعراق:-

يستطيع العراق أن يوظف قوته الناعمة الثقافية من خلال ثقافته ورموزه الفنية وتراثه العريق، الذي يجعل منه مزاراً سياحيّاً ووجهة اقتصادية واستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي. وأن التعريف بالرموز الثقافية والفنية للعراق وانتشارها له تأثير كبير يُسهم في الترويج للثقافة العراقية وتعزيز العلاقات على مستوى الأفراد، وما لذلك من أهمية في زيادة الفهم والتعاطف للشعوب الخليجية مع العراق، والتعاون معه، والحصول على قدر أكبر من التسامح والاحترام وتقدير الاختلافات. ويلاحظ ذلك عند استخدام الفنون كأداة للدبلوماسية لتعزيز العلاقات، حيث تشتمل الدبلوماسية الثقافية على التبادل الثقافي للعروض الفنية والأنشطة الثقافية المختلفة([2]).

3.أستيعاب الافكار المتطرفة الخليجية تجاه العراق:-

هناك كتابات كثيرة تشير الى حصول تنظيم داعش الارهابي على دعم من جهات مانحة ومتعاطفين معه، لاسيما من دول الخليج الثرية (قطر، السعودية) للعمل في العراق خلال 2014-2017. ويمكن أن يوظف العراق القوة الناعمة الثقافية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال نقد التطرف الديني والأيديولوجي في الخليج عبر تطبيق تجربة ((مسرح الجرن)) في مصر، حيث تم تجريبها لمواجهة الفكر المتطرف، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى تنشيط الفنون والآداب والفلكلور في المجتمع المصري وخاصة في المناطق التي يتركز وجود الجماعات الإسلامية المتطرفة حيث لاقت نجاحاً مبهراً، رغم أنه وجد مقاومة في البداية من قبل التلاميذ

[1] حمد بن عبد العزيز الكواري ، القوة الناعمة.. كيف يمكن أن تغير العالم؟،موقع الجزيرة.نت، تأريخ الدخول2025/5/1.
https://www.aljazeera.net/opinions/2023/3/1،

[2] جواهر بن الامير، استخدام الثقافة كقوة ناعمة وأداة للدبلوماسية، صحيفة الشرق الاوسط السعودية، تأريخ الدخول 2025/5/2.
https://aawsat.com/

والطلاب، بدعوى أن كل الفنون محرمة، ومع الوقت بات هؤلاء يرسمون ويعزفون موسيقا، ويكتبون شعراً وقصصاً ومقالات، ويمثلون مسرحيات، ويبدعون فناً شعبياً هو ابن بيئتهم، ويعملون كل هذا بإقبال شديد([1]).

4.تحبيب الفنون الموسيقية العر اقية لدى الشعوب الخليجية:-

أن تحبيب الفنون الموسيقية العراقية لدى الشعوب الخليجية تذكرنا بتركيز ((ماكس فيبير)) على وجهٌ آخر من وجوه الغلبة والسيطرة يتبدّى عبر إظهار وإعلان وإشهار القبول والرضا كنمط من أنماط ممارسة القوة على المسرح العالمي. والمسألة هنا ليست مسألة التحكّم بحيّز معطى بقدر ما هي إثارة تأييد الأقوام الأجنبية لخياراتك السياسية.

وهذه الظاهرة تأتلف مع إرادة الضبط والإحكام التي تحرك الدول وتدفعها لتمارس جاذبيتها الدولية([2]) وهنا ضرورة ان ينتبه العراق انه بالرغم من بساطة فكرة تحبيب الفنون الموسيقية العراقية إلا أنها ستكون حبل الود والتقارب والتشبيك مع الشعوب الخليجية ليكون لها نصيب من الجذب النفسية والدخول إلى الاستمالات العاطفية لها لتكون ميالة وعاشقة لهذا اللون من الجاذبية للقوة الناعمة الثقافية العراقية.

5. قيام التعاون الثقافي العراقي-الخليجي:-

من التداعيات المتوقعة قيام التعاون الثقافي العراقي –الخليجي على أسس متساوية وعادلة منعا من طغيان ثقافة معيَّنة سواء كانت ثقافة عراقية او خليجية على حساب ثقافة أخرى، ومراعاة حساسية بعض القضايا الثقافية . فالعوامل الثقافية، مثل الأفكار والمعتقدات والقيم هي التي تحدِّد هوية الفرد وشخصيته، وتجعله جزءاً من الحياة الكلية للجماعة التي ينتمي إليها.

وليس غريبا أن تقع خلافات داخل الجماعة الواحدة، تماماً كما يحدث في الجماعات التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، ولكنها حتماً لا تأخذ منحًى متطرفاً. ووفقا لذلك فإن الجانب الثقافي يُعدُّ أمراً غاية في الأهمية، ليس لفهم الجماعات والمجتمعات فحسب، بل أيضاً لاستيعاب ما يدور حولنا، وكذلك للبحث عن طرق ووسائل مختلفة لخلق نوع من التواصل والتقارب السلمي والفهم المشترك بين الثقافات المختلفة.

[1] عمار علي حسن، أفكار عملية لمواجهة التطرف، موقع العربية. نت،تأريخ الدخول2025/5/7.
https://www.alarabiya.net/politics/2020/10/31/

[2] قوة الثقافة الناعمة، مصدر سبق ذكره.

ومن ابرز اوجه التعاون الثقافي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي برامج ((التبادل الافتراضي))، وهي برامج ثقافية تبادلية تعتمد على تكنولوجيا الاتصال الحديثة، للربط بين أفراد عراقيين وخليجيين بهدف تحقيق أغراض تعليمية وثقافية تعود بالنفع على المشاركين، وتمكينهم من التواصل والتفاعل في ما بينهم، ومن ثم الاحتكاك بثقافات أخرى مختلفة والتعود على سماع وقبول الآراء المختلفة وبناء التسامح وقبول الآخر[1].

6.أنشاء معاهد ثقافية عر اقية في دول مجلس التعاون الخليجي:-

من التداعيات لاستخدام القوة الناعمة الثقافية العراقية في دول مجلس التعاون الخليجي فتح مراكز تخصصية لنشر الثقافة العراقية بمختلف صنوفها من أجل احترام هذا الأسلوب والإعجاب به ثم اتباع مصادره، والتأثر به بحيث يصبح ما تريده هو نفسه ما يريدونه.

وترسيخ قناعات الخليجيين كما فعلت الصين حيث دعمت انتشار ثقافتها من خلال إنشاء أكثر من 400 ((معهد كونفوشيوس))و500((غرفة كونفوشيوس))في 120 دولة(1[2]). أن من النتائج المتواخاة من تأسيس هذه المعاهد العراقية الثقافية التعرف على اللهجات العراقية وتعلم اللغات المحلية في العراق كاللغة الكردية والتركمانية والسريانية ، وتعلم صنع الاطعمة العراقية الشهيرة ، وتعلم العزف على الألات العراقية التراثية كالسنطور والرق والجوزة لتحبيب وتعزيز صورة الإيجابية لدى دول المجلس الستة من خلال التعريف بالتراث العراقي.

الخاتمة والاستنتاجات:-

-تشكل القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وسيلة مهمة من الوسائل التي تمكن من بناء أثر ثقافي ومجتمعي عراقي على شرائح المجتمع الخليجي من أجل صنع تأييد وعشق للمنتجات الثقافية العراقية نظرا لتأثيرها على ميوله النفسية والتي وجد فيها تحقيق للرغبات العاطفية له وامكانية ان يحقق ضغط شعبي خليجي لصالح العراق على أنظمته السياسية من أجل عدم اندفاعها لتغيير سياستها الخارجية تجاه العراق من التعاون الى الصراع والتعايش السلمي معه. مما يحفزنا الى القول بضرورة تفعيل

[1].سعود كاتب، القوة الناعمة للتعاون الثقافي الدولي، موقع العربية. نت، تأريخ الدخول 2025/5/6.
https://www.alarabiya.net/qafilah/2021/02/22/

[2] عادل المكينزي، القوة الناعمة الطريق إلى العقول، صحيفة الرياض السعودية، تأريخ الدخول2025/5/6.
hhttps://www.alriyadh.com/2094487

القوة الناعمة الثقافية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وفق استراتيجيات محددة في المستقبل المنظور.

وتوصي الدراسة بالتوصيات التالية لتعميق القوة الناعمة الثقافية العراقية في دول مجلس التعاون الخليجي وكما يأتي :-

1.الحث على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لابتكار أنواع جديدة من القوة الناعمة العراقية لتطوير وتعشيق العلاقات المجتمعية والنخبوية العراقية-الخليجية.

2.العمل على توحيد الرؤى الثقافية والاكاديمية بين الاكاديميين العراقيين والخليجيين على حد سواء لتقديم رؤى مشتركة إلى صناع القرار لتعميق اللحمة العراقية-الخليجية.

3.زيادة تسهيلات التأشيرة للاكاديميين العراقيين لاستضافتهم في مراكز البحوث الخليجية لعقد ورش حوار استراتيجي بين الطرفين واستخدام العراق القوة الناعمة الثقافية في هذا المجال.

قائمة المصادروالمراجع:

المجلات والدوريات:

- علي باكير ،نحو أطار نظري في صناعة القوة الناعمة، مجلة سياسات عربية، المجلد التاسع، العدد53، تشرين الثاني2021.

الصحف:

- السعودية تحتفي بإبداعات الثقافة العراقية في مهرجان «بين ثقافتين»، صحيفة الشرق الاوسط السعودية.
- https://aawsat.com/تأريخ التصفح 2025/4/1.
- جواهر بن الامير، استخدام الثقافة كقوة ناعمة وأداة للدبلوماسية، صحيفة الشرق الأوسط السعودية.
- https://aawsat.com/تأريخ التصفح2025/5/2.
- عادل المكينزي، القوة الناعمة الطريق إلى العقول، صحيفة الرياض السعودية. https://www.alriyadh.com/2094487تأريخ التصفح 2025/5/6.

- -محمد خليل عبد المقصود: شوقي: معوقات فنية واجتماعية تعرقل السينما الخليجية، صحيفة الامارات اليوم. https://www.emaratalyoum.com/life/cinema/2010-04-13-1.107324 تأريخ التصفح2025/5/5.
- محمد عبد المنعم يكتب: أهمية الثقافة كأحد المصادر الأساسية للقوة الناعمة لمصر، صحيفة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3247209 تأريخ التصفح2025/1/4.

المو اقع الالكترونية:

- العراق.. تطلعات لتحسين واقع السياحة، موقع سكاي نيوز عربية.
- https://www.snabusiness.com/article/1636820 تأريخ التصفح2025/2/8.
- حمد بن عبد العزيز الكواري، القوة الناعمة.. كيف يمكن أن تغير العالم؟ موقع الجزيرة.نت. https://www.aljazeera.net/opinions/2023/3/1 تأريخ التصفح2025/5/1.
- سعود كاتب، القوة الناعمة للتعاون الثقافي الدولي، موقع العربية.نت.
- https://www.alarabiya.net/qafilah/2021/02/22/ تأريخ التصفح2025/5/6.
- صدقة يحى فاضل، «قوة الدولة الناعمة».. المراكز الثقافية للدول في المقدمة، موقع قناة العربية، https://www.alarabiya.net/saudi-today/2018/02/04/-تأريخ التصفح 2025/1/5.
- عمار علي حسن، أفكار عملية لمواجهة التطرف، موقع العربية.نت.
- https://www.alarabiya.net/politics/2020/10/31/ تأريخ التصفح2025/5/7.
- قوة الثقافة الناعمة، مركز الاتحاد للأخبار الاماراتي.
- https://www.aletihad.ae/article/57885/2016/تأريخ التصفح2025/1/4.
- مشروع "أُدرس في العراق" يرى النور.. نحو 14 ألف منحة دراسية مجانية لغير العراقيين في 59 جامعة حكومية وأهلية، موقع أنفوبلس https://www.infoplusnetwork.com/news/local/ تأريخ التصفح2025/2/8.
- أحمد المنصوري القوة الناعمة" وثقافة "الإمتاع والمؤانسة"، مركز الاتحاد للأخبار الاماراتي.
- https://www.aletihad.ae/article/57885/2016/ تأريخ التصفح 2025/1/6.
- متفرقة لضوابط المنظمة لبرنامج الاستاذ الزائر بجامعة الملك فيصل، السعودية، جامعة الملك فيصل، الملحق37، 2022/11/8.

مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي